المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي –تيسمسيلت–

معهد العوم القانونية والإدارية

قسم العلوم سياسية

أثر الحركات الانفصالية على سيادة الدولة:

حالة إقليم كردستان العراق.

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

من إعداد الطالب:

قجعوط فتحي

إشراف الأستاذ:

بتة الطيب

السنة الجامعية: 2019/2018

التشكرات

نحمد الله تعالى انه وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع ونتقدم بكامل الشكر والتقدير

إلى الأستاذ المشرف : بتة الطيب

نشكر اللجنة المناقشة على قبولها دعوتنا

إلى كل الأساتذة الأفاضل

إلى كل من ساهموا معنا في انجاز هذا البحث المتواضع ونعني بذلك القريب والبعيد .

إلى كافة الأصدقاء والإخوة.

الإهداء

إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

عرفانا وتقديرا

إلي إخوتي

أصدق التمنيات و التشكرات لكل الزملاء و الزميلات الدراسة

الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي

تقبلوا مني كل الحب و التقدير

إلي كل مجاهد في طلب العلم .

الملخص

شكل موضوع تأثير الحركات الانفصالية على سيادة الدولة اهتمام العديد من الدارسين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، نظرا للخصوصية الأمنية للحركات الانفصالية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح العلاقة بين الحركات الانفصالية وسيادة الدولة وكيف تأثر عليها، وإبراز تأثير هذه الحركات على السيادة والأمن في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وعلى الدولة العراقية بشكل خاص، تم في هذا الموضوع معالجة الإشكالية المعنونة بـ: هل تعتبر الحركات الانفصالية عامل مهدد لسيادة الدولة؟ و ما مدى تأثير ذلك في حالة إقليم كردستان العراق؟ من خلالها تمت التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تعتبر الحركات الانفصالية احد أهم القضايا المطروحة على المستوى الدولي في ظل ظهور المتغير الثقافي، ودوره في التأثير على القضايا الأمنية والتي تأثر سلبا أو إيجابا على امن الدول في نطاقها الوطني أو نطاقه الإقليمي، وتفقدها سيادتها على جزء من أراضيها في حالة الانفصال، وتشكل منطقة الشرق الأوسط مركزا حيويا لتواجد الحركات الانفصالية باعتبارها منطقة محورية وحيوية في الخريطة السياسية، وبفعل التواجد الكبير للأكراد في هذه المنطقة لهم تأثير كبير في التحكم ولعب دور مركزي في هذه المنطقة.

- أكراد العراق وبحكم المتغيرات الجديدة بات لهم تأثير كبير على سيادة الدولة العراقية وعلى الأمن في منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الجديدة وفي خضم المواقف الإقليمية والدولية حول القضية

Le sujet de l'influence des mouvements séparatistes sur l'intérêt de la souveraineté de l'état de nombreux chercheurs et de penseurs en relations internationales et études de sécurité, en raison de la vie privée de sécurité à des mouvements séparatistes dans le maintien de la paix et de sécurité, cette étude vise à clarifier la relation entre les mouvements. Séparatisme et état de la souveraineté et comment il touchés eux, mettant en évidence l'impact de ces mouvements sur la souveraineté et la sécurité au Moyen-Orient en général et en Irak en particulier, dans cette adresse sujet problématique intitulé : considérez-vous les mouvements séparatistes menaçant le facteur de la souveraineté étatique ? Et quel effet que se Kurdistan Irak ? De qui était de parvenir à un ensemble de résultats peut se résumer comme suit :

Un des plus importants mouvements séparatistes sont les enjeux à l'échelle internationale sous l'aspect variable culturelle, et son impact sur la sécurité qui émet négativement ou positivement affectent la sécurité des États dans le champ d'application de portée nationale ou régionale, perdre la souveraineté sur une partie de son territoire en cas de séparation et la forme Le Moyen-Orient est un centre vital de la présence de mouvements séparatistes comme zone essentielle et vitale dans le paysage politique. Une forte présence dans cette région ont beaucoup d'effet dans le contrôle et jouer un rôle central dans ce domaine.

-Les Kurdes de l'Irak et les nouvelles variables Pat leur grande influence sur la souveraineté de l'Etat irakien et de la sécurité dans la région du Moyen Orient à la lumière de nouveaux développements dans le milieu des positions régionales et internationales sur la question.

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
1	**تشكرات**	**I**
2	**الإهداء**	**II**
3	**خطة الموضوع**	**III**
4	**مقدمة**	أ – ي
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحركات الانفصالية وسيادة الدولة	
6	**تمهيد**	**12**
7	**المبحث الأول:** مفهوم الحركات الانفصالية.	**12**
8	المطلب الأول: تعريف الحركات الانفصالية.	**12**
9	المطلب الثاني: الرؤى الفكرية والنظرية للحركات الانفصالية	**15**
10	المطلب الثالث: أسباب وأهمية دراسة الحركات الانفصالية والتنظيم القانوني لها	**22**
11	**المبحث الثاني:** مفهوم سيادة الدولة	**28**
12	المطلب الأول: تعريف سيادة الدولة	**29**
13	المطلب الثاني: تطور نظرية السيادة	**31**
14	المطلب الثالث: خصائص السيادة الدولية	**33**
15	**المبحث الثالث:** العلاقة بين الحركة الانفصالية وسيادة الدولة	**34**
16	المطلب الأول: العلاقة بين الحركات الانفصالية والتنازل والتحويل للسيادة	**34**
17	المطلب الثاني: علاقة الانفصال بالثورة والحرب الأهلية	**37**
18	المطلب الثالث: علاقة الانفصال بالانحلال والتقسيم	**39**
19	**خلاصة الفصل**	**41**
	الفصل الثاني: الحركات الانفصالية وأثرها على سيادة الدولة	
21	**تمهيد**	**43**
22	**المبحث الأول:** تاريخ الحركات الانفصالية (نماذج مختارة)	**43**
23	المطلب الأول: تاريخ الحركات الانفصالية في آسيا (حركة مسلمي كشمير في الهند)	**43**
24	المطلب الثاني: تاريخ الحركات الانفصالية في أوربا (الحركةالعرقيةالشمالية)	**48**
25	المطلب الثالث: الحركات الانفصالية في إفريقيا وأمريكا	**56**

26	**المبحث الثاني:** تأثير الحركات الانفصالية على الدول.	62
27	المطلب الأول: تأثير الحركات الانفصالية على الاستقرار الداخلي	63
28	المطلب الثاني: تأثير الحركات الانفصالية على الاستقرار الإقليمي والدولي	66
29	**خلاصة الفصل**	68
الفصل الثالث: الحركات الانفصالية وتأثيرها على سيادة الدولة، حالة كردستان العراق نموذجا		
31	**تمهيد**	70
32	**المبحث الأول:** جيوسياسة إقليم كردستان العراق	70
33	المطلب الأول: إقليم كردستان سياسيا	70
34	المطلب الثاني: إقليم كردستان جغرافيا	78
35	المطلب الثالث: السكان و السلطة في إقليم كردستان العراق	83
36	**المبحث الثاني:** الحركات الانفصالية الكردية في العراق	91
37	المطلب الأول: الأكراد و الأحزاب الكردية في العراق	91
38	المطلب الثاني: الصراع الكردي العراقي و تأثير العوامل الإقليمية و الدولية	94
39	المطلب الثالث: استفتاء استقلال كردستان العراق.	103
40	**المبحث الثالث:** تأثير انفصال كردستان على سيادة العراق	107
41	المطلب الأول: تأثير انفصال كردستان على مبدأ وحدة سيادة الدولة العراقية	107
42	المطلب الثاني: أثر الحركات الانفصالية على مبدأ عدم إمكانية التنازل أو التحرير لسيادة العراق	110
43	**خلاصة الفصل**	112
44	**خاتمة**	115
45	**قائمة المراجع**	120
46	**قائمة الأشكال**	128
47	**الفهرس**	130

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
(3 – 1)	خريطة كردستان الجغرافية	77

مقدمة:

تتزايد أحداث العالم سخونة مع تزايد النزاعات الدولية ونشاط الحركات الانفصالية في العديد من دول العالم للاستقلال بإقليم داخل بعض الدول مثلما هو الحال في إقليم كردستان بالعراق وإقليم كتالونيا في اسبانيا، بحيث تستهدف هذه الحركات الانفصالية التوجه الانفصالي على دوافع عرقية أو قومية أو دينية آو سياسية .

وهذه الحركات ترتبط من حيث وجودها بالدول التي تتسم بتنوعها العرقي سواء كانت تلك الدول تنتمي إلى العالم الثالث أو كانت في مصاف الدول المتقدمة.

وأكد بعض الباحثين انه أينما توجد حركات انفصالية توجد دول منافسة تقدم لها الدعم لأسباب تتعلق بالمكانة والموقع الجيوسياسي من خلال سياسة الإرشاد والدعم المالي والعسكري واللوجستيكي وأيضا مبدأ تحقيق المصير والذي يعني حق السكان الأصليين أن يقرروا شكل السلطة التي تحكمهم وهذا يعتبر منفذ تستخدمه القوى الكبرى لتقسيم الدول وتفتيتها وفي مقابل مبدأ أخر يقول حصول الأقاليم على صلاحيات سياسية وإدارية واسعة منها انتخاب الحاكم والتمثيل في البرلمان، مثال الصراع الإيديولوجي هو المحور الرئيسي للأزمات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة؛ كانعكاس طبيعي للعلاقات السائدة آنذاك على قمة النظام الدولي، الذي كان ينقسم إلى قطبين أو معسكرين رئيسيين يعمل كل معسكر على فرض هيمنته على دوله لضمان تماسكها واستقرارها في مواجهة المعسكر الآخر

ومن ثمّ ومع انتهاء الحرب الباردة بدأت أزمات من نوعٍ آخر فرضت العديد من الآثار المختلفة للقضايا السياسية وإدارة الأزمات الدولية في ذلك الصدد، أدت تلك الأزمات إلى إتاحة الفرصة لظهور العديد من الحركات الانفصالية المطالبة بنيل الاستقلال ولو بقوة السلاح، ما خلف صراعات دموية واسعة امتدت لسنوات في بعض الأحيان.

تزامن ظهور تلك الحركات مع موجة أثارتها نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في العام 1991 مرتبطة بإثارة النعرات القومية والعرقية والدينية داخل محاور المعسكرين السابقين. ومثلت في ذلك «أزمة حرب يوغسلافيا» النموذج الأكثر اتضاحًا، وهي الحرب التي وقعت في أواخر القرن العشرين، بدأت بحرب البوسنة والهرسك في العام 1991 وانتهت بحرب كوسوفو في يونيو 1999، ما أدى إلى تفكك الاتحاد اليوغسلافي وتقسيمه إلى جمهوريات مستقلة، شهد

العالم العديد من الحركات الانفصالية الساعية لنيل الاستقلال والتحرر، إما بناءً على أسباب إيديولوجية بحتة أو أسباب عرقية أو سياسية واقتصادية أخرى. ولعل ما يجري في إقليم كردستان العراق وأيضًا في كتالونيا (شمال شرقي إسبانيا) مؤخرًا يعتبر موجة ضمن موجات الحركات الانفصالية.

وقد كتب النجاح لعدد من الأقاليم في الانفصال عن الدولة الأم من بينها على سبيل المثال شبه جزيرة القرم (جنوبي أوكرانيا) التي انفصلت عن أوكرانيا في عام 2014، وانفصال جنوبي السودان عن السودان في عام 2011، وانفصال تيمور الشرقية (جنوب شرقي آسيا) عقب استفتاء عام 1999، وأيضًا انفصال إريتريا (شرقي إفريقيا) في العام 1993 عن أثيوبيا.

وتبزغ العديد من الحركات الانفصالية الأخرى الساعية إلى الانفصال، والكثير منها في القارة العجوز الأمر الذي دفع باستفتاء انفصال كتالونيا في الأول من الشهر الجاري إلى أن يوقظ هواجس أوروبية من أن يمثل ذلك الاستفتاء حافزًا لحركات انفصالية أخرى في العديد من المناطق والبلدان الأوروبية، من بينها على سبيل المثال الحركات الانفصالية في إقليم الباسك (شمالي إسبانيا).

وأيضًا إقليم الفلاندرز في شمالي بلجيكا، وإقليمي لومبارديا وفينيتو في إيطاليا، وأيضًا جنوبي تيرول الواقعة في شمالي إيطاليا، بالإضافة إلى جزيرة كورسيكا الفرنسية، ومناطق أخرى.

- دوافع اختيار الموضوع:.

1- دوافع ذاتية: ميول وانجذاب إلى موضوع الحركات الانفصالية وتأثيراتها.

- الرغبة في إثراء المعلومات المحصل عليها خلال الموسم الجامعي باطلاعنا على المزيد من المراجع والدراسات التي تناولت موضوع البحث.

موضوع جديد وحديث العصر في ظل التحولات الدولية.

2- دوافع موضوعية: اختيار الموضوع تعود إلى كون الدراسة تعالج موضوعا من صميم العلوم السياسية يتمثل في تحديد العلاقة بين الحركات الانفصالية وسيادة الدولة وكذالك تحليل ومعالجة إشكالية تأثير الحركات الانفصالية على سيادة الدولة وإبراز الأسباب والأهداف التي تسعى إليها هذه الحركات.

- أهمية الموضوع:

1- العلمية: ارتباط مسالة الحركات الانفصالية ببعض الدول العربية الإسلامية جعلها مسالة حساسة يجب التطرق إليها خاصة في ظل التطورات التي تشهدها بعض الدول وبشكل خاص العراق.

-معرفة أسباب بروز هذه الحركات وتأثيرها على سيادة الدولة .

2- العملية: يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة باعتباره مرتبطا بالدولة بحد ذاتها.

-دراسة الأكراد في العراق و تأثيرهم على سيادة هذه الأخيرة.

3- الموضوعية: تحديد تأثير الأقليات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

-معرفة الأفعال الجيواستراتيجية للأكراد في العراق.

حدود الدراسة:

في ظل التطورات التي تشهدها الساحة السياسية ظهر ما يعرف بالحركات الانفصالية في دول متعددة القوميات بسبب الشعور بالاضطهاد، والتي ترغب في حكم وطني والاستقلال عن الدولة الأم. وقد تلجأ في نضالها للعنف والإرهاب، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

-هل تعتبر الحركات الانفصالية عامل مهدد لسيادة الدولة؟ وما مدى تأثير ذلك في حالة إقليم كردستان العراق؟

مؤشرات السيادة الوطنية :

1- **تكون السيادة واحدة غير قابلة للتجزئة:** أي أن توجد في الدولة سلطة شرعية وتنفذيه وقضائية واحدة ومن حق الدولة أن تمنع قيام سلطات داخل الدولة لان السيادة تتضمن عدم المشاركة والتقسيم فلا يمكن أن يكون أكثر من سيادة واحدة في الدولة دون قيام فرع يحسم في نتيجة الأمر ووحدانية السيادة .[1]

[1]- لحضر رابحي، "**التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة**"، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014)، ص220.

2- **عدم إمكانية التنازل عنها آو التحويل** : عدم إمكانية التنازل آو التحويل هي جوهر شخصية الدولة وان نقلها يعادل انتحار في فعله ،أما إذا تنازلت دولة أخرى بان تمارس حقوق السيادة على جزء من إقليمها آو على شعبها آو قبلت بتطبيق قوانين تلك الدولة في إقليمها وعلى شعبها ،آم جزء منه فإنها تكون ناقصة السيادة ففي الحالة تنفي سيادتها بالنسبة لذلك الجزء من إقليمها الذي تنازلت عنه وتنقل السيادة إلى الدولة التي تم التنازل لحسابها.[1]

3- **دائمة(الدوام)**:يعني أنها تدوم بدوام الدولة والعكس صحيح، أي أن بقاء السيادة ببقاء الدولة وانتهائها بانتهاء الدولة والسيادة تكون شبيهة بحرية الفرد لا تنتهي إلا بانتهائه. [2]

وللإجابة عن الإشكالية لا بد من طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-التساؤلات الفرعية:

1- هل للحركات الانفصالية تهديد مباشر لمبدأ عدم إمكانية التنازل و التحويل؟

2- هل للحركات الانفصالية تأثير على مبدأ ووحدة سيادة الدولة؟

- **الفرضية الرئيسية:** تطرح الدراسة إجابة مؤقتة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة:

تعتبر الحركات الانفصالية عامل تهديد على سيادة الدولة وإستقرارها.

- **الفرضيات الفرعية:**

1- للحركات الانفصالية تهديد مباشر لمبدأ عدم إمكانية التنازل والتحويل.

2- ليس للحركات الانفصالية أي تأثير على مبدأ وحدة سيادة الدولة.

- **الدراسات السابقة:**

- تم تناول الدراسة من عدة باحثين إما بشكل جزئي أو كلي، وأهم هذه الدراسات:

1- دراسة الباحث احمد وهبان في كتابه بعنوان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والمجمعات والحركات العرقية، حيث ركز في هذه الدراسة على دور الأقليات

[1]- لحضر رابحي، "**التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة**"، ص218.

[2]- المرجع نفسه، ص219.

في تفعيل النزاعات الإقليمية، والتعريف بظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر من حيث طبيعتها وأسبابها وأهدافها ووسائلها وأثرها على الحياة السياسية في البلدان التي توجد بها وتقتصر إشكالية الباحث على: هل هو من سبيل إلى استقرار سياسي ووحدة وطنية في مجتمع أسس بنيانه على التجمع الإجباري لشعوب غير متجانسة قوميا. وقد خلص الباحث إلى عدة استنتاجات وهي التعريف بالظاهرة القومية ومعالجة الظاهرة العرقية، تقديم تعريف للجماعات العرقية والوقوف على مقومات ذاتيتها، تحليل ظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر والوقوف على السمات العامة المشتركة في تلك الحركات. عرض الحركات العرقية في الاتحاد السوفياتي خلال الحقبة الجرباتشوفية وما بعدها.[1]

2- دراسة الباحث فايز عبد لله العساف في مذكرة بعنوان الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية سنة 2009-2010 حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على بيان دور الأقليات في استقرار الدولة القومية حيث كان أكراد العراق نموذجا، وتقتصر الإشكالية على ما مدى ما تلعبه الأقليات في استقرار الدولة القومية. وقد وصل الباحث إلى عدة استنتاجات وهي: أن أكراد العراق الورقة الرابحة بيد الدول صاحبة المصالح في كردستان العراق، تحقيق مصالح الدول العراق، بوادر عدم الاستقرار تكمن في الأرض الكردستانية.[2]

3- دراسة الباحث ايدابير احمد في مذكرة بعنوان التعددية الاثنية والأمن المجتمعي 2011-2012 حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على التعددية الاثنية وعلاقتها بالأمن المجتمعي والتركيز على أن العامل الاثني هو السبب الجوهري في العديد من النزاعات وعدم الاستقرار وتقتصر الإشكالية على إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التنوع الاثني على الأمن المجتمعي؟. ووصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية وهي ازدياد النشاط العرقي خاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي نتيجة أسباب عديدة منها انهيار الثنائية القطبية، والسياسات التي تتبعها الأنظمة السياسية هي التي تخلق ما يعرف بـ "الوعي بالتنوع" بمعنى أن ينظر الفرد إلى نفسه

[1]- احمد وهبان، "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والمجمعات والحركات العرقية**" (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة: قسم العلوم السياسية، ط3).

[2]- فايز عبد الله العساف، "**الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية**"، رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا:كلية الآداب قسم العلوم السياسية، 2010/2009).

باعتباره ينتمي أولا إلى دين، أو جماعة إثنية، أو لغة معينة. انقسام المجتمع يقضي فقط على الدولة ويفقدها سيادتها.[1]

– **أهداف الدراسة:** إبراز أهم التحولات الدولية المؤثرة على الخارطة الدولية .

*تسليط الضوء على الحركات الانفصالية في ظل التحولات الدولية الراهنة .

*معرفة دور هذه الحركات الانفصالية وتأثيرها على سيادة الدولة.

*شرح مفهوم الحركات الانفصالية ومفهوم السيادة الدولية.

*دراسة حالة أكراد العراق.

– **الإطار النظري:** المقاربات النظرية المفسرة للحركات الانفصالية وسيادة الدولة.

– إن الإشكالية التي تطرحها الحركات الانفصالية وأثرها على سيادة الدولة دفعت بالعديد من الباحثين إلى ضرورة دراستها ودراسة أوضاعها وهو ما دفع إلى ظهور العديد من المقاربات النظرية التي تدرسها.

– **المقاربة الاثنو واقعية:** نتطرق إلى بداية ظهور هذه المقاربة ومن ثمة الوقوف عند أهم ركائزها:

***جذور النظرية الواقعية:** جاءت النظرية الواقعية كرد على النظرية المثالية حيث تستند في جذورها على فلسفة العديد من المفكرين القدامى من أمثال هيغل، هوبز ولقد سيطرت الواقعية على دراسات العلاقات الدولية في فترة مابين الحربين العالميتين ،حيث تسعى الواقعية للوصول إلى تعميمات حول سلوك الدولي في الظاهرة الاجتماعية، يؤكد ادوارد هاليت كار أنها نتاج سلسلة طويلة من السببية.[2]

*يتكون المنظور الواقعي من أربعة ركائز:

1– المصلحة الوطنية معرفة في إطار القوة.

---

[2]– احمد ايدابير، "**التعددية الاثنية والأمن المجتمعي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011–2012).

[2]– عبد الناصر جندلي، **التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر، دار الخلدونية، 2007) ص140.

2-انفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية.

3- توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية.

4- الدولة القومية هي وحدة التحليل السياسية والمصالح غير منسجمة وإنما متناقضة لذلك العلاقات الدولية متصدعة.

- إن الجديد الذي جاءت به المقاربة الواقعية الاثنية يتعلق بان الدولة لم تعد فاعل وحيد في العلاقات الدولية حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية قد تكيفت بعد التحولات الجديدة والتحول في منطق التهديدات فبالنسبة لوحدة التحليل تعد الجماعة الأقلية (الاثنية، القومية، دينية، طائفية ...) من منظور الواقعية الاثنية من ابرز الفواعل في العلاقات الدولية.[1]

- وبمنطق أخر تؤكد الاثنو واقعية على أهمية الخوف في النزاعات الاثنية والانفصالية فهي تعتمد على متغير الخوف كأساس للتحليل وحسب دافيد لاك هناك نوعين من الخوف الخوف من التعرض لهيمنة الإفراد داخل المجتمع الواحد مثل (الكبيك والخوف من الانجلزة) والخوف من القضاء على الحياة والبقاء،والتهديد الذي يصاحبه سبب التميز العرقي أو الديني أو اللغوي ،وهذا الخوف هو الأكثر خطرا في حالة ما إذا جماعة الاثنية قوبلت بالتميز وانتهاك الحقوق ،وخاصة في حالة غياب الانسجام بين الجماعات، ويمكن أن تتفاقم هذه المخاوف لحالة فوضى بمفهوم هوبز والقوة بمفهوم ميكيافلي أي نفس المنطلقات الفلسفية والمعرفية التي ينطلق منها الواقعيون ،فعندما تغيب الدولة أو ليس بمقدورها فرض الشروط الأمنية وضبط الأمن ،بمعنى أن الدولة لا تتدخل لفرض النظام بين الجماعات العرقية (نفس المفهوم في غياب الدولة فوق القومية عند الواقعيين) هنا يتعاظم الخوف وتفقد الاثنيات الثقة في السلطة المركزية ويزيد الاحتماء خلف الهوية الاثنية.[2]

- **الإطار المنهجي:** منهج دراسة حالة.

- يقوم على اختيار حالة معينة ، يقوم الباحث بدراستها قد تكون وحدة إدارية أو اجتماعية أو فرد مدمن مثلا آو جماعة واحدة من الأشخاص ،وتكون دراسة هذه الحالة بتناول كافة

[1]- جيمس دورتي روبرت، "**النظريات المتقاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة: وليد عبد الحي (المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985) ص62.

[2]- احمد ايداييز، "**التعددية الاثنية والأمن المجتمعي**"، ص 97.

المتغيرات المرتبطة بها وتناولها بالوصف الكامل والتحليل ويمكن أن نستخدم دراسة حالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية ،وكذالك تعميم نتائجها على الحالات المشابهة بشروط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه ومن ثمة يمكن التأكيد من :

ا- إن دراسة الحالة هي إحدى المناهج الوصفية

ب- يمكن إن تستخدم دراسة الحالة لاختيار فرضية أو مجموعة فروض .

ج-عند استخدامها للتعميم ينبغي التأكد من أن حالة ممثلة للمجتمع الذي يراد التعميم عليه.

د- من الضروري مراعاة الموضوعية والابتعاد عن الذاتية في اختيار الحالة وجمع المعلومات عنها ثم عملية التحليل والتفسير ومن مزايا دراسة حالة يمكن الباحث من تقديم دراسة شاملة متكاملة ومتعمقة للحالة المطلوب بحثها ،حيث يركز الباحث على الحالة التي ببحثه ولا يشتت جهده على حالات متعدد ويساعد هذا المنهج الباحث على توفير المعلومات تفصيلية وشاملة بصورة تفوق المنهج المسحي ويعمل على توفير الجهد والوقت.

خطوات دراسة الحالة :

* تحديد الحالة أو المشكلة المراد دراستها

*جمع البيانات الأولية الضرورية لفهم الحالة أو المشكلة وتكوين فكرة واضحة عنها.

*صياغة الفرضية أو الفرضيات التي تعطى التفسيرات المنطقية أو محتملة لمشكلة البحث.

*جمع معلومات وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى النتائج.[1]

التقسيم العام للموضوع: تم تقسيم هذا البحث تحت عنوان تأثير الحركات الانفصالية على سيادة الدولة حالة إقليم كردستان العراق إلى ثلاثة فصول وهي الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للحركات الانفصالية وسيادة الدولة، أما الفصل الثاني بعنوان الحركات الانفصالية وأثرها على سيادة الدولة. والفصل الثالث الحركات الانفصالية وتأثيرها على سيادة الدولة حالة كردستان العراق.

[1]- الهاشمي بن واضح، "**منهجية إعداد بحوث دراسات العليا**"، ماستر، ماجستير، دكتوراه (جامعة محمد بوضياف المسيلة: قسم علوم مالية ومحاسبة، 2016)، ص46.

قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفهوم الحركات الانفصالية وينقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تعريف الحركات الانفصالية، المطلب الثاني الرؤى الفكرية والنظرية للحركات الانفصالية، المطلب الثالث أسباب وأهمية دراسة الحركات الانفصالية والتنظيم القانوني لها.

أما المبحث الثاني المعنون بـ مفهوم سيادة الدولة ينقسم أيضا إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تعريف سيادة الدولة، المطلب الثاني تطور نظرية السيادة، المطلب الثالث خصائص السيادة الدولية.

أما المبحث الثالث الموسوم بـ العلاقة بين الحركة الانفصالية وسيادة الدولة لينقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول العلاقة بين الحركات الانفصالية والتنازل والتحويل للسيادة، المطلب الثاني علاقة الانفصال بالثورة والحرب الأهلية، المطلب الثالث علاقة الانفصال بالانحلال والتقسيم، وأخيرا خلاصة الفصل الأول.

أما الفصل الثاني فينقسم إلى مبحثين المبحث الأول تحت عنوان تاريخ الحركات الانفصالية (نماذج مختارة) ينقسم إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول تاريخ الحركات الانفصالية في آسيا واخترنا نموذج حركة مسلمي الكاشمير في الهند، المطلب الثاني تاريخ الحركات الانفصالية في أوروبا والنموذج المختار هنا هو الحركة العرقية في ايرلندا الشمالية، أما المطلب الثالث فخصصناه للحركات الانفصالية في قارتي إفريقيا و أمريكا.

أما المبحث الثاني عنوانه تأثير الحركات الانفصالية على الدول ينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول تأثير الحركات الانفصالية على الاستقرار الداخلي، والمطلب الثاني تأثير الحركات الانفصالية على الاستقرار الإقليمي والدولي، ثم خلاصة للفصل الثاني.

والفصل الثالث والأخير ينقسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان جيوسياسة إقليم كردستان العراق ينقسم إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول إقليم كردستان سياسيا، المطلب الثاني إقليم كردستان جغرافيا، المطلب الثالث السكان والسلطة في إقليم كردستان العراق.

المبحث الثاني موسم بالحركات الانفصالية الكردية في العراق ينقسم بدوره إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول الأكراد والأحزاب الكردية في العراق، المطلب الثاني الصراع الكردي العراقي وتأثير العوامل الإقليمية والدولية، المطلب الثالث استفتاء استقلال كردستان العراق.

وأخيرا المبحث الثالث تأثير انفصال كردستان على سيادة العراق يتكون من مطلبين، المطلب الأول تأثير انفصال كردستان على مبدأ وحدة سيادة الدولة العراقية، المطلب الثاني أثر الحركات الانفصالية على مبدأ عدم إمكانية التنازل أو التحويل لسيادة العراق، وأخيرا خلاصة الفصل الثاني، ثم الخاتمة.

خطة الموضوع:

- **مقدمة.**
- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحركات الانفصالية وسيادة الدولة.**
- **المبحث الأول:** مفهوم الحركات الانفصالية.
- المطلب الأول: تعريف الحركات الانفصالية.
- المطلب الثاني: الرؤى الفكرية والنظرية للحركات الانفصالية.
- المطلب الثالث: أسباب وأهمية دراسة الحركات الانفصالية والتنظيم القانوني لها.
- **المبحث الثاني:** مفهوم سيادة الدولة.
- المطلب الأول: تعريف سيادة الدولة.
- المطلب الثاني: تطور نظرية السيادة.
- المطلب الثالث: خصائص السيادة الدولية.
- **المبحث الثالث:** العلاقة بين الحركة الانفصالية وسيادة الدولة.
- المطلب الأول: العلاقة بين الحركات الانفصالية والتنازل والتحويل للسيادة.
- المطلب الثاني: علاقة الانفصال بالثورة والحرب الأهلية.
- المطلب الثالث: علاقة الانفصال بالانحلال والتقسيم.
- **الفصل الثاني: الحركات الانفصالية وأثرها على سيادة الدولة.**
- **المبحث الأول:** تاريخ الحركات الانفصالية (نماذج مختارة).
- المطلب الأول: تاريخ الحركات الانفصالية في آسيا (حركة مسلمي كشمير في الهند).
- المطلب الثاني: تاريخ الحركات الانفصالية في أوربا (الحركة العرقية في ايرلندا الشمالية).
- المطلب الثالث: الحركات الانفصالية في إفريقيا وأمريكا.
- **المبحث الثاني:** تأثير الحركات الانفصالية على الدول.
- المطلب الأول: تأثير الحركات الانفصالية على الاستقرار الداخلي.
- المطلب الثاني: تأثير الحركات الانفصالية على الاستقرار الإقليمي والدولي.

- **الفصل الثالث: الحركات الانفصالية وتأثيرها على سيادة الدولة، حالة كردستان العراق نموذجا.**
- **المبحث الأول:** جيوسياسة إقليم كردستان العراق.
- المطلب الأول: إقليم كردستان سياسيا.
- المطلب الثاني: إقليم كردستان جغرافيا.
- المطلب الثالث: السكان و السلطة في إقليم كردستان العراق.
- **المبحث الثاني:** الحركات الانفصالية الكردية في العراق.
- المطلب الأول: الأكراد و الأحزاب الكردية في العراق.
- المطلب الثاني: الصراع الكردي العراقي و تأثير العوامل الإقليمية و الدولية.
- المطلب الثالث: استفتاء استقلال كردستان العراق..
- **المبحث الثالث:** تأثير انفصال كردستان على سيادة العراق.
- المطلب الأول: تأثير انفصال كردستان على مبدأ وحدة سيادة الدولة العراقية.
- المطلب الثاني: أثر الحركات الانفصالية على مبدأ عدم إمكانية التنازل أو التحرير لسيادة العراق.
- **خاتمة.**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحركات الانفصالية وسيادة الدولة.

تمهيد:

هذا الفصل هو إطار مفاهيمي نتناول فيه مفهومي الحركات الانفصالية وسيادة الدولة والعلاقة بين الحركة الانفصالية والسيادة، إذ نقف في البداية عند تعريف الحركات الانفصالية وابرز الرؤى الفكرية والنظرية وأسباب وأهمية دراسة حركات الانفصالية والتنظيم القانوني لها، أما في الجزء الثاني من هذا الفصل نسلط الضوء على مفهوم سيادة الدولة وتطور نظرية السيادة وخصائصها، وفي الأخير نتطرق إلى العلاقة بين الحركة الانفصالية وسيادة الدولة من خلال تبيان العلاقة بين الحركات الانفصالية مع التنازل والتحويل والانحلال والتقسيم والثورة والحرب الأهلية.

المبحث الأول: مفهوم الحركات الانفصالية.

نتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من تعاريف الحركات الانفصالية هذا بالنسبة للمطلب الأول، أما المطلب الثاني تطرقنا في الدراسة إلى مجموعة الرؤى الفكرية والنظرية الخاصة بالحركات الانفصالية، وفي المطلب الثالث الأسباب التي أدت إلى ظهور الحركات الانفصالية، وأهمية دراستها، وكيفية تنظيم القانون لها.

- **المطلب الأول: تعريف الحركات الانفصالية.**

الحركة الانفصالية كلمة مركبة من جزئيين وهي الحركة التي تعني في لغة السياسة التيار العام الذي يدفع بطبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة التي تنظم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا.[1]

أما الانفصالية بالمعنى السياسي فهو التعميق أو تكريس لتجزئة الحركة الوطنية أو الوحدة المتمثلة في تركيب البلاد.[2]

[1] – عبد الوهاب الكيالي، "**الموسوعة السياسية**"، (بيروت: ط1، 1981) ص 222.

[2] – المرجع نفسه، ص222.

إذن فهي عملية تستحوذ من خلالها نظام سياسي مغاير للنظام السياسي القائم في دولة ما على مراقبة وتسير جزء من إقليم الدولة، ويكاد يكون التنديد بالانفصالية بشتى أنواعها من طرف الحكومات القائمة أمرا مشاعا محاولة منها إخفاء الضعف الذي اكتسى الدول التي أسست بعد موجة الاستقلالات، فالنضال من اجل الاستقلال الذي وصف بالقومية بدون امة قد تم باسم الشعوب دخيلة ومكرهة، لقد كان من الممكن أن توصف الحركات الانفصالية كتعبير سياسي عن الاحتجاج الإقليمي لتحديد مجالات إقليمية ملائمة لكل مجموعة، غير أن الإعلان عن مبدأ قدسية الحدود المورثة سنة 1964 استبعدت هذه الإمكانية كليا، ومن ثم أصبحت الدول الجديدة عبارة عن وحدات مصطفة وتعابير جغرافية رسمتها الامبرياليات الأوربية على خريطة وحاولت أن تشكل منها أمما.[1]

الانفصالية: مصدر صناعي من الانفصال: ميل إلى الانفصال: انتشرت الانفصالية في الدول الفقيرة، الحركات الانفصالية وهي نزعة سكان منطقة ما إلى الاستقلال عن الدولة التي تنتسب إليها هذه المنطقة.[2]

التعريف اللغوي والاصطلاحي للانفصال.

- **التعريف اللغوي:** الفصل هو فصل الشيء فانفصل أي قطعته فانقطع والانفصال مطاوع فصل، والفصل هو القضاء بين الحق والباطل كما قال الله تعالى {انه لقول فصل } ويقال فصل عن موضع كذا أي انفصل عنه وجاوزه.[3]
- **تعريف الانفصال اصطلاحا:** يقصد بالانفصال خروج جزء من إقليم الدولة عن سيادة الدولة الأصلية بقصد تأسيس دولة جديدة، ولكي تنشأ دولة جديدة يجب أن تكون قد استجمعت كافة عناصر الدولة القانونية واستقرت في الجزء المنفصل وعجزت الدولة الأم عن انقطاعها بالعدول عن إقناعها بالانفصال، يذكر البعض أن الانفصال يعد من الناحية التاريخية الأسلوب الأكثر بروزا في إنشاء الدول، ففي القرن العشرين نشأت عن طريق الانفصال العديد من الدول ولاسيما بعد مرحلة انتهاء الاستعمار، ويبدو أن الرأي

[1] – عبد الوهاب الكيالي، "**الموسوعة السياسية**"، ص 372.

[2] – منير البعنكي، "**معجم الوسيط**"، (القاهرة: دار النهضة، 1994) ص 320.

[3] – صلاح جبر البهيمي، "**انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية**"، **علوم سياسية**"،ع12، (جانفي 2001) ص 368.

المتقدم يخلط بين الاستقلال والانفصال، إذ أن الانفصال يعني تجزئة أرض الدولة بينما الاستقلال يعني التحرر من الاستعمار وإذا كان الأول (الانفصال) يصطدم بمبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي العام والذي يتضمن ضرورة المحافظة على الوحدة الإقليمية للدولة، فإن الثاني (الاستقلال) يمثل مبدأ مقررا في القانون الدولي العام هو حق التحرر وتصفية الاستعمار.[1]

إن مسألة الانفصال لكي تكون مشروعة فإنها تتم خلال تعديل الدستور في حالة عدم النص فيه على الانفصال مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يتطلبه تعديل الدستور الاتحادي من إجراءات معقدة والتي غالبا ما تتطلب إجراء الاستفتاء والذي بموجبه يتم عرض مسألة تغيير السيادة عن الإقليم على شعب هذا الإقليم لكي يقرر ما إذا كان يقبل هذا التغير أو لا يقبله، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن استفتاء السكان لم يصبح بعد قاعدة ملزمة من قواعد القانون الدولي العام، وإن الالتجاء إليه أو الاستفتاء عنه لا يزال أمرا مرهونا بظروف كل حالة وخاضعا لاعتبارات سياسية و واقعية أكثر من خضوعه لحكم القانون.[2]

تعرف الحركات الانفصالية بأنها حركات تظهر في الدول متعددة القوميات أو الفدرالية بسبب الشعور بالاضطهاد والتي ترغب في حكم وطني وتحاول تكوين سلطة تسعى للاستقلال عن الدولة الأم، وقد تلجأ الحركات الانفصالية في نضالها للعنف والإرهاب، أو هي حركات سياسية وشعبية للمطالبة بالانفصال أو الاستقلال عن الدولة أو كيان ما، من أجل تكوين كيان أو دولة قومية أو دينية أو عرقية وظهرت نتيجة الإحساس بالتهميش والإهمال من طرف الجزء أو القومية التي تسيطر على تلك الدولة.[3]

على صعيد ذي الشأن يرى البعض أن مصطلح الانفصالية أطلق على نشاط سياسي وشعبي تتبناه جماعة ما تطالب بالانفصال عن دولتها "الأم" أو الاستقلال عن دولة انضمت إليها نتيجة ظروف تاريخية محددة،على غرار حروب البلقان والحربين العالميتين وعلى عكس حركات التحرر التي استهدفت التحرر من الاستعمار والحصول على استقلالها وممارسة حقها

[1] – صلاح جبر البهيمي،"**انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية**"، **علوم سياسية**"، ص 369.

[2] – المرجع نفسه، ص 369.

[3] – سعيد كرم، "**التحركات الانفصالية في العالم** "، علوم قانونية، ع1 (في 30-12-2016) ص 220.

في تقرير المصير والاعتراف بشرعية كفاحها لتستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الإقليمية ويقوم هذا التوجه الانفصالي على دوافع عرقية أو قومية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية وظهر نتيجة إحساس الأقليات المكونة لهذه الحركات بالتهميش.[1]

عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية: الحركة الانفصالية بأنها جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية الأفراد ،وهم يعانون من ضعف نسبي في القوة ومن ثمة يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد ومعاملة التميزية، وتكون نتيجة هذه المعاملة المطالبة بالانفصال.[2]

ويرث: يرى ويرث أن حركات الانفصالية هي أقلية سكانية يعاملون معاملة غير عادلة ومنعزلين عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفزيولوجية والثقافية التي تميزهم عن باقي الجماعة.[3]

الحركة الانفصالية: هي مجموعة عرقية تنفصل حينما تبتعد عن الدولة وتؤسس كيان مستقلا خاصا بها، لان الانفصال يتضمن إنشاء دولة جديدة ذات سيادة، فأية مجموعة عرقية تطالب بالانفصال هي في الحقيقة تعلن استقلالها والحركات الانفصالية الأكثر نشاطا هي التي تشعر بالخطر والتي تعاني التميز ومحرمة من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية وهب التي تتعرض للهيمنة من طرف مجموعة أخرى داخل الدولة.[4]

- **المطلب الثاني: الرؤى الفكرية والنظرية للحركات الانفصالية.**

1. **النيوواقعية:** تمثل ظاهرة الجوار السيئ التي جاء بها براون كإحدى العناصر الأساسية التي تقف وراء انتشار وتغذية التوترات والصدامات والنزاعات الإثنية الانفصالية بالإضافة إلى ترابط التصعيد الإثني مع ظاهرة الدول العاجزة، فالفوضى عند النيوواقعية

---

[1] – سعيد كرم، "**التحركات الانفصالية في العالم** "، ص220.

[2] – Henry Gordan، **Multicultural and Multiethnique Society**، Discussion 2000 UNESCO، p122

[3] –L.Wirth, **The problem of Minority Group in Linton** R.Editor, *The Science of Man in World Crisis*, (New York: Columbia University Press 1976), p.8.

[4] – Gokcek Gubrizgigi, **Why Some Ethnic Conflicts Lead to Interstate War? an Ivestigation of The Kashmiri,** Kurdish and Basques Cases, PHD University of California, December 2004, P.9.

تعني بالأساس غياب التسلسلية حيث يتمتع كل فاعل بحق الاعتراض ويسعى لتنفيذ خياراته بشكل منفرد، مما يؤدي إلى معضلة أمنية بين أقطاب مجتمعين يقتسمون إقليما مشتركا .[1]

عند إدراك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو إنها تفتقد لإدارة حماية الجميع فإنهم يلجئون إلى شكل تنظيمي أخر وهو المجموعة الإثنية كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم، وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة أي مجموعة إثنية تعزيز أمنها ويتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد ومثل هذه الحركية حسب باري بوزان تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية، ويرى أيضا انه لا يمكن لهذه المجموعات الإثنية أن تعتمد على الدولة لحمايتها لأنها منهارة ومفككة على أسس عرقية فكل مجموعة إثنية يجب عليها أن تتجند وتتولى بنفسها الدفاع عن أقاربها، بحيث يترك انهيار الدولة فراغا وفجوة أمنية كبيرة وهي فرصة يمكن اغتنامها من طرف زعماء المجموعة الإثنية للحشد والتجنيد لإنشاء وطن خاص بهم .[2]

2. **النيولبرالية:** خلاف للنيوواقعيين فإن النيولبراليين يقدمون فهما أفضل حول الحركات الانفصالية والنزاعات الإثنية فالاتجاه المثالي الفردي يرى انه عندما تتطابق الحدود الدولية مع الهوايات الوطنية و المجموعاتية يسود التعايش والاعتراف المتبادل، وإذا ما تم إسقاط هذه الافتراضات على الواقع الدولي، فانه يمكن فهم قيام النزاعات، ومطالبة المجموعات بحقها في تقرير المصير لأن العالم اليوم يضم أزيد من ألف إثنية على الأقل من مائتين دولة، وهكذا فإن النيولبرالية بمختلف اتجاهاتها تزودنا بفهم أفضل حول نشوء النزاع، كما تفسر بشكل جيد دور الشبكات والمجموعات الإثنية والإيديولوجية والحوافز التي تدفع بهما نحو تبني خيارات تنازعية.[3]
3. **النيوماركسية:** إن افتراضات التبعية و النيوماركسية تأخذ اتجاهين: الوسائلي والبنيوي.

أ) **الوسائلي:** يرى أن دول المركز تمارس مختلف أشكال العنف المباشر، كالتدخلات العسكرية وتشجيع العنف الإثني، وذلك لتمرير سياسات النخب الحاكمة والحفاظ على

[1] – احمد ايداييز، "**التعددية الإثنية والأمن المجتمعي**"، ص 91.

[2] – المرجع نفسه، ص 92.

[3] – المرجع نفسه، ص 96.

مصالحها الاقتصادية، ومصالح النخب في دول المحيط، ومنه تتضرر الفئات المجتمعة جراء إحياء الثغرات الإثنية واستغلالها كوسيلة للحفاظ على الوضع القائم (البقاء في السلطة) أو الوصول إلى السلطة، **ب) أما البنيويون** يرون أن العنف البنيوي الذي يغذيه واقع اللاتكافؤ بين المركز والمحيط هو العامل الذي أدى إلى انتشار الفقر والتخلف والتي تعتبر كفيلة بتصعيد حدة النزاعات الإثنية وتغذية الاختلاف.[1]

وفي منحى آخر الافتراضات البنائية، تقتضي بأن الهوية وكغيرها من الظواهر تعتبر بناءا مستمر التشكل عبر التفاعل الاجتماعي مع الوحدات ذات صلة، ذلك أن المصلحة تتجدد بشكل مرتبط بالهوية، فعندما تحقق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة، تؤطر بشخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى اطر بديلة، وعلى هذا المستوى فان إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي إلا أن التفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي، وينجم ذلك عن إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الأخر، بافتراض أن نمط العلاقات البينية تقوم على لعبة صفرية وخلافا للمقاربة النشوئية التي تؤصل النزاع الإثني في الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد، فإن البنائيين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطى مسبق بل تحكمي يديره القادة، ذلك أن النزاع الإثني ليس له نتيجة للاختلاف العرقي بل لتحريك الفواعل السياسية (سواء الداخلية مثل النخبة الحاكمة، أو الخارجية كالدول) حتى إن الاختلاف في حد ذاته قد يكون وهميا مختلقا من طرف هذه الفواعل (على غرار ادعاء النازية بأن الشعب الألماني جنس آري نقي)، في الوقت الذي أجمعت فيه الدراسات الأنتروبولجية على عدم وجود جنس نقي نتيجة للتدخل التاريخي بين الأجناس، إلا أن هتلر اقنع الأقليات الألمانية في تشيكوسلوفاكيا، بولندا، والنمسا، باختلافهم وسمو جنسهم، وقام بتحريكهم لصالح أطماعه التوسعية، وفي هذا العدد يقول براون أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاثة عوامل: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، إضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى، وعلى هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق

[1] – احمد ايداييز، "**التعددية الإثنية والأمن المجتمعي**"، ص 97 .

الاختلافات الإثنية (الاتجاه الوسائلي) بحيث يتزايد الاحتكاك السلبي مع الأخر وهكذا فإن الهوية تعتبر مجرد سلاح إيديولوجي في أيدي النخب، شكلها اعتمادا على أساطير العلاقات التنازعية مع الأخر.[1]

4. **النظريات المفسرة للتمرد:** نحاول فحص الافتراضات التي تتركز عليها بعض المقاربات النظرية التي تهتم بموضوع الإثنيات والجماعات الإثنية، وخاصة من حيث فهم العلاقة بين أسباب الحروب والتمرد، خصوصا في مناطق أين تعددت الإثنيات التي تقترب من تفسير الحركات الانفصالية و الإثنية وذلك لمعرفة الحقيقة الحاسمة في إثارة النزاعات والمشاكل ذات الطبيعة الداخلية والتفسير الإثني العرقي ومعرفة دور العوامل العرقية في خلق التوتر والقلق والشحن العرقي الضروري لاندلاع نزاع ما داخل مجتمع أسس بنايته على التعدد الإثني.[2]

وفي هذا الصدد فيمكن بحث العلاقة بين الإثنية والنزاعات من خلال النظريات المفسرة للسلوك العنيف للإنسان، مثل نظرية " جير " والتي تقوم على أن الأزمة تنشأ نتيجة لوجود فقر وقهر ولقد كان هدف " جير " من وراء طرح نظريته هذه هو محاولة الإجابة عن السؤال: لماذا يتمرد البشر؟ وقد استعمل مصطلح الحرمان النسبي، بحيث يرى أن نسبة النزاع والتمرد تكون كبيرة، حيث تكون هناك مجموعة أو إثنية معينة تعاني من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفي نفس الوقت سبب الكثير من الحروب الداخلية في الوقت الراهن، فالتناوب المطبق عبر خطوط التجمعات الإثنية والتقييم الاجتماعي والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة تؤدي إلى انفجار الأوضاع.[3]

انطلاقا من الفرضية التالية: يختلف الواقع الكامن من وراء العنف الجماعي اختلافا قويا من شدة الحرمان النسبي ونطاقه بين أفراد جماعة من الجماعات، ويعرف الحرمان النسبي بأنه إدراك الأطراف الفاعلين للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بالقيم، وتركز الفرضية على إدراك الحرمان ويمكن للبشر أن يشعروا بالحرمان ذاتيا بالنسبة لتوقعاتهم على الرغم من أن

[1] – احمد ايداير، "**التعددية الإثنية والأمن المجتمعي**"، ص 98.

[2] – ظريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية (جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2008) ص 43 .

[3] – المرجع نفسه، ص 44.

مراقبا موضوعيا قد لا يرى أنهم معوزون، كما أن وجود ما يرى المراقب انه فقر مدقع أو حرمان مطلق لا يرى الذين يعانون منه بالضرورة انه غير منصف أو غير قابل للعلاج.[1]

لقد استخدم مفهوم الحرمان النسبي أول مرة في أربعينيات القرن العشرين من قبل مؤلفي الجندي الأمريكي للدلالة على مشاعر الفرد الذي يفتقر إلى مركز ما أو إلى ظروف يعتقد انه يجب أن تتوفر له وبصورة عامة فإن معاييره المتعلقة بما يجب أن يكون لديه تتحدد بالنسبة لما يمتلكه شخص ما أو جماعة أخرى، ويستخدم هذا المفهوم على نطاق واسع في الأبحاث السوسيولوجية، حيث يفترض بصفة عامة لأغراض علمية أن معايير القيم تتحدد بالإشارة إلى مجموعة ما أو إلى مركز يتماهى الفردية أو يعتقد انه يتماهى به.[2]

الدافع الكامن للعنف الجماعي يعرف بأنه نطاق وشدة استعداد أفراد إحدى الجماعات للقيام بتصرف ينطوي على العنف إزاء الآخرين، يكتب جير: يرى أرسطو أن السبب الرئيسي للثورة هو الطموح إلى تحقيق المساواة الاقتصادية أو السياسية من جانب عامة الشعب الذين يفتقرون إليها وطموح القلة الحاكمة إلى تحقيق المزيد من عدم المساواة التي لديهم، أي التناقض في كلتا الحالتين بين ما لدى الناس من المصالح السياسية والاقتصادية بالنسبة لما يعتقدون أنهم تخصهم بحق، ويؤكد ادوارد الذي كتب بعد نحو حوالي ثلاثة وعشرين قرنا أن جميع الثورات تنشأ عن قمع الرغبات الأساسية و أن العنف الذي تمارسه أي ثورة يتناسب مع درجة ذلك القمع والشعور بالقمع أو النزعة المحبطة عندما يصبح الناس يشعرون بأن طموحاتهم و أفكارهم المشروعة يجرى قمعها أو صرفها و أن رغباتهم وطموحاتهم اللائحة تعوق وتخذل، فالناس يشعرون بأنهم مقيدون عندما يجدون أن تلبية حاجاتهم الأساسية إلى الحرية و الأمن موضع معارضة، ويعتبرون علاوة على ذالك أن هذا القمع غير ضروري ويمكن تفاديه، فهو غير مبرر.[3]

يقول كروزير أن العنصر الوحيد الذي يشترك فيه جميع المتمردين هو الإحباط الذي يعرف بأنه عدم القدرة على فعل شيء يريده المرء، جراء الظروف الخارجة عن السيطرة، ويقرن

[1] – تيد روبرت، "**لماذا يتمرد البشر؟**"، الترجمة : مركز الخليج للأبحاث (مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2003)، ص 67.

[2] – المرجع نفسه، ص 75 .

[3] – المرجع نفسه، ص 87 .

الزوجان " فيبر ايندز" عدم الاستقرار السياسي بالسلوك العدواني الذي يفترض بأنه يختلف باختلاف مقدار الإحباط الشامل، ويتمثل مدى الإحباط الشامل بنسبة تلبية العوز الاجتماعي إلى نشوء العوز الاجتماعي أو من منطلق الحرمان النسبي التناقض بين المركز الحالي للقيم وتوقعات القيم تتفاوت أيضا فعالية المعتقدات التبريرية للعنف والتمرد يتفاوت المدى الذي توفر فيه للساخطين الشعور بالانتماء إلى الجماعة، ويمكن إيجاد تلك المشاعر أو تعزيزها باستخدام رموز تجعل الناس واعين بحالات سخطهم المشتركة وبقيمة جماعتهم أو منظمتهم وبقدرتهم الكامنة على القيام باتخاذ إجراء تعاوني ضد الأطراف الذين يضطهدونهم يقول شوارتز أن الإغراءات الثورية تكون ناجحة بمقدار توفر الشعور بالانتماء إلى جماعة "تاريخية معتد بنفسها " حتى لو كانت من نتاج الخيال، وتفسر الاغتراب من منطلق فقد تلك الجماعة، وتؤكد انه بالإمكان إعادة توطيد الجماعة عبر حركة ثورية.[1]

ومن جهة أخرى يؤكد جير على دور الحرمان لاسيما الناتج عن مقارنة بين التوقعات بالمنفعة وبين معطيات الواقع الموضوعي ولكن هذا الحرمان لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل انه يتجسد في المجالات النفسية والاجتماعية والسياسية على عكس النظريات التي تحصر الحرمان.[2]

فالمقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات من خلال إسهامات الأستاذ paulolliet في هذا الحقل المعرفي، وتتجلى من خلال إدراج متغيرين لتعميق الفهم في هذا الإطار من خلال نظرية الجشع والظلم فحسب collier فالنزاع الداخلي يكون في أحيان كثيرة انعكاسا للتنافس على الموارد الطبيعية النفيسة فالتمرد يحتاج لمصادر التموين، وهذه الموارد الأولية قد تضمن مثل هذه المصادر، حيث أن الفقر كما يرى collier وآخرون يجعل المتمردين اقل جاذبية للمجموعات المختلفة داخل المجتمع وقد يرهن عنصر الفقر نجاح التمرد في الوصول لأهدافه المسطرة، وفي منطق معكوس فالنزاعات والحروب تخدم بشكل كبير انتشار الفقر وتفاقمه خصوصا بين الفئات الأكثر تضررا من الحرب والتمرد، وينظر للجشع والطمع كحوافز للحرب الداخلية، حيث هذه الرغبة تزداد بوفرة مداخيل الموارد المالية، فحسب كولي و هوفلر فالحرب

[1]– تيد روبرت، "**لماذا يتمرد البشر؟**"، ص 323.

[2]– دورتي جيمس بالسغراف روبرت، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة: وليد عبد الحي (الكويت: كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985) ص231.

الداخلية تنطلق من سلوك الطمع لمجموعة متمردة، تعمل على نشر العصيان ضد الحكومة وتدعم هذا التمرد بناء على عوامل التموين والجغرافيا، حيث إن أهم مصدر للتمرد هو الرغبة في تحصيل المكاسب المادية، خصوصا إذا تم تأييد هذا السلوك التمردي من طرف الجالية المقيمة على حدود البلد كما أن الطبيعة الجغرافية تساعد في تسهيل العصيان (الصحراء، الجبال، و قساوة الطبيعة) خصوصا إذا رافق ذلك مظاهر الفقر في المناطق المهيمنة بالتمرد، وفي دراستهما التجريبية استنتج كولي و هوفلر بأن البحث عن الذهب هو المحرك الرئيسي للتجانس بين المجموعات المتمردة فإذا كان التمرد ضد الظلم فالهدف هنا هو البحث عن العدالة، لكن في حالة الطمع والجشع من جانب المتمردين فالهدف يصبح في هذه الحالة البحث عن الذهب.[1]

وفي منحى أخر هناك نظرية تسمى نظرية الحاجات الأساسية هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها و أن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، أو أن هناك آخرين يعقون إشباعها، و يفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر للنزاعات وليس الثانية، على سبيل المثال أن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي، ولكن تفضيل نوع من الطعام هو متطلب، وليس احتياجا فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجد لها حلا بديلا وتشمل الاحتياجات ما هو مادي وما هو معنوي مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والحاجة للعدالة، و وفقا لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة، وعليه فإن حل النزاعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مشبعات لهذه الاحتياجات وطبعا قد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع احتياجاتهم ويتطلب قدرات إبداعية لإشباع حاجات كل طرف، من أهم الباحثين في هذه النظرية هم Johon galtung و johon burton.[2]

[1]– ظريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**"، ص 43.

[2] – المرجع نفسه، ص 43 .

وعليه مما سبق نستنتج أن هناك أسباب عديدة ومتنوعة أحيانا قد تكون متشابكة، تسهم في إيقاظ الهويات الإثنية مما يجعلها تستجيب لتلك المنبهات مما يؤدي إلى تمحور عرقي حول الهوية المشتركة والسمات الأخرى والتي تعد في الأساس كما رأينا في السابق عاملا أساسيا في بروز العرقية والتي تتصرف بناء على نظرتها للأخر أو إيديولوجيتها العرقية في تفاعلها مع من سواها، ومن جهة أخرى أن الجماعات الإثنية تشغل حسب ما تطرحه من مصالح وحسب البيئة التي تعيش فيها ووضعيتها التي تحتلها في المجتمع وكل ذلك بناء على مختلف ادراكاتها وكيف يجب أن تتصرف.[1]

- **المطلب الثالث: أسباب وأهمية دراسة الحركات الانفصالية والتنظيم القانوني لها.**

1) **أسباب الحركات الانفصالية:** الحدود التي رسمت بين المجتمعات كانت حدودا رخوة ومؤقتة فهي غير واضحة المعالم لأن العناصر التي تحكمت في تحديدها لم تكن فقط مبنية على تحديد مصالح في شكلها المادي بل تجاوزت المعطى إلى معطيات أخرى بشرية وسيكولوجية مما يجعلها صعبة التحديد ويجعلنا نستنتج أن التقسيمات كانت سياسية وليس هناك ما يمكن أن نسميه في إطار التحليل العلمي لإشكالية رسم الحدود بالحتمية الجغرافية.[2]

لقد عرفت عملية رسم الحدود المصطنعة وفق إستراتجية النظام السياسي القائم تقلبات مذهلة، بينما بقي المجال الطبيعي والبشري ثابتا على حاله مكترث بحالة التغير لذلك لا يمكن تحليل الحركات الانفصالية بمنعزل عن دراسة التاريخ ففهم وتحديد الأسباب في الدول مرتبطة بدراسة تاريخ المجتمعات الحديثة المتعلقة بتحليل ميكانيزمات الحكم الاستعماري للمقاومة الشعبية والظروف التي مهدت هذه الدول و ميكانيزمات المراقبة التي فرضتها عليها الدول الاستعمارية من خلال تحديد مجال لتجعل منه إقليما.[3]

ونشير هنا أن ميكانزمات السيطرة على هذه الدول الحديثة من طرف القوى الاستعمارية التي خلقت مؤسسات إدارية تابعة، ارتبط في بعض الأحيان بالحقيقة الجغرافية لهذه الدول حيث

[1] – ظريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية**"، ص 45.

[2] – عبد الحليم موساوي، "**مركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق إنسان**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير (جامعة تلمسان: كلية الحقوق، 2008/2007) ص 95 .

[3] – المرجع نفسه، ص95.

نلاحظ أن بعض الدول بحكم ابتعادها عن المركز السياسي للدولة الاستعمارية استطاعت أن تفلت من سطوته وتحقق ذاتها فمع موجة الاستقلالات التي شهدها العالم في فترة الستينات حدث اضطراب في التوازنات الإقليمية التي حددها الاستعمار واتخذت بذلك بعض الوحدات السياسية المتصارعة لتعطي حركة انفصالية بينما لم تكترث الأخرى بسياق البناء السياسي والإقليمي الذي نزعته الحركة الانفصالية.[1]

ففي تسلسل الأحداث السياسية التي تؤدي إلى ظهور الحركات الانفصالية بحيث يجب البحث عن كيفية ارتباط الحركة الانفصالية بالحقائق الجغرافية الملموسة حيث نجد تحديد الاختلافات الجغرافية مثلما يصنعها الإنسان لتصبح بعد ذلك محددا أساسيا للاختلافات البشرية، فعلى حد تعبير مارسال بروست في كتابه le temps retrouvé التجمعات الكبرى للأفراد التي لقبت بالأمم تتعرف في حد ذاتها كأفراد، فهي تخضع في تصرفاتها لمعطيات نفسية تتحكم فيها عوامل عاطفية فالانفصالية بعد عاطفي وعنيف ناتج عن وضعية انتظار خائبة بالإحساس بالخداع حيث عجزت الدولة في الاستجابة لنداء هذه الجماعات مما يؤدي إلى تناقض في وجهة نظر الانفصاليين مع الخطاب الرسمي للدولة ويجعل الدولة تندد بالحركات الانفصالية التي يؤمن الانفصاليون بشرعيتها هذا ما يجعل الدولة في وضعية دفاع ضعيفة عن شرعيتها لأن الحدود التي رسمتها السلطات الاستعمارية لم تضع في الحسبان مصلحة الشعوب لكنها اعترفت بأولوية الدولة عن الأمة.[2]

فالاستعمار فرض أقاليم دول تجمع بين شعوب متناقضة بالنسبة لمعطيات الديمغرافية ورسم الحدود على أساس معطيات " خارجية " عربية عن حقيقة هذه الشعوب وللانفصالية دروس تعبر من جهة خطر الانتحار الجماعي ومن جهة أخرى تعبر عن ضرورة وجودها كوسيلة للتعبير فمن خلال الحركات الانفصالية ندرك التناقض الموجود بين النظرية والتطبيق بين الخطاب السياسي الرسمي والواقع الاجتماعي الحقيقي والذي يجعل الدولة تتجند عسكريا خوفا

[1] – عبد المؤمن لعمامرة، "**آليات حماية الأقليات في القانون الدولي**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق (جامعة بجاية: كلية حقوق وعلوم السياسية، 2012 /2013)، ص 68 .

[2] – المرجع نفسه، ص 69 .

وحفاظا على بقائها المهدد وتبين بذلك الهوة بين الأقوال والأفعال وتتضح الهوة بين الخطاب الإيديولوجي للدولة وممارستها الفعلية من خلال قمع المحاولات الانفصالية.[1]

2) **أهمية دراسة الحركات الانفصالية:** إن دراسة الحركات الانفصالية تتيح فرصة لتحليل حركات المقاومة والانقسامات الأقلية في الدولة وعادة ما تنطلق الدراسات الانفصالية من معطيات جغرافية تهتم بتحليل تقنيات الهيمنة القضائية وكيفية توزيع السلطات السياسية في فضاء معين فهي بذلك تعبر عن ثبات العلاقة المتبادلة بين المشاكل والرغبة في المحافظة على البقاء والظاهرة السياسية تتيح دراسة الانفصالية فرصة قياس نسبة بعض العوامل الجغرافية التي كانت تبدو ثابتة حيث يصبح مجال الدولة عبارة عن سلسلة نقاط كاشفة مرتبطة بالضمير البشري يضاعفها حسب متطلبات ويوظفها وينفصل عنها كلما استدعت الضرورة لذلك فالانفصالية تعبر عن اتجاه البشري نحو تميز مجال معين من خلال خلق المعارضة.[2]

3) التنظيم القانوني للانفصال من الناحية القانونية دستوريا و دوليا:

أ. **التنظيم الدستوري:** تتضمن الكثير من الدساتير الفدرالية نصوصا تمنع صراحة أو ضمنا الوحدات من الانفصال وتؤكد على الوحدة الداخلية للدولة والحفاظ على سلامة الاتحاد وتمنع تجزئة الدولة وانهيارها ويعد دستور الولايات المتحدة الأمريكية من الأمثلة الواضحة على الدساتير التي تمنع انفصال الولايات عن الدولة الاتحادية وكذا الحال مع الدساتير المكسيك والبرازيل ونيجيريا والهند واسبانيا إذ تحظر الأخيرة على المجتمعات التي تتمتع بالحكم الذاتي إجراء استفتاءات شعبية بشأن الانفصال كما أن المادة الثانية من الدستور شددت على مفهوم عدم قابلية تجزئة الأمة الاسبانية والوطن الاسباني وتؤكد نصوص الدستور العراقي النافذ لعام 2005 على وحدة الدولة ومنها المادة الأولى من الدستور ضامن لوحدة العراق. [3]

إن العبارة الأولى من هذه المادة تؤكد على وحدة الدولة الاتحادية والتي تتنافس مع فكرة انفصال الوحدات المكونة لها كما أن عجز المادة المذكورة يؤكد أن هذا الدستور يضمن وحدة

[1] – عبد الحليم موساوي، "**مركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق إنسان**"، ص 98.

[2] – عبد المؤمن لعمامرة، "**آليات حماية الأقليات في القانون الدولي**"، ص 72.

[3] – صلاح جبر البهمي، "**انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية**"، علوم سياسية، ص371.

الدولة فضلا على أن صيغة اليمين التي يؤديها كل عضو في البرلمان وكذلك رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء تحتم محافظة كل منهم على وحدة العراق وسيادته والسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته، وهذا يجعل من يدعو منهم للانفصال حانث اليمين الدستورية ويستوجب المسائلة أمام المحكمة الاتحادية العليا، كما إن المادة الرابعة والستين من الدستور والمخصصة للتعريف برئيس الجمهورية تلقي على عاتق الرئيس الحفاظ على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه علما أن المادة 106 من الدستور تلزم السلطات الاتحادية بالمحافظة على وحدة العراق وسلامته واستقلال نظامه الديمقراطي الاتحادي، ورغم صراحة النصوص المتقدمة التي تؤكد على وحدة الدولة إلا أننا نجد أن المادة 107 من مشروع دستور إقليم كردستان العراق تنص على انه (لشعب كردستان العراق الحق في تقرير مصيره بنفسه) وبعيدا عن هذا النص مخالفا للنصوص المتقدمة فضلا عن مخالفته لنص المادة 121 من دستور 2005 التي تنص على أن يقوم الإقليم بوضع دستور له يحدد هيكل سلطات الإقليم وصلاحياته واليات ممارسة تلك الصلاحيات على أن يتعارض مع هذا الدستور. [1]

إن بعض الفقه يحذر من مخاطر المترقبة على قرار حق الانفصال لأنه ينسجم مع المبادئ التي تقوم عليها الدولة الفدرالية إذ يشكل خطرا على وحدة الدولة ويؤثر على استقرارها كما انه يؤدي إلى ضعف الحكومة الاتحادية ويضعها تحت ضغط حكومات الولايات الذي تستعمله لإكراه الحكومة الاتحادية للحصول على مطالبها الخاصة، وعليه إن إنشاء دولة اتحادية تستدعي التزاما بالتعاون والانسجام وبالتالي فإن الانفصال لا يتوافق مع مبادئ الدولة الفدرالية، هذا ولم تتنازل بعض الدساتير الاتحادية مسألة الانفصال بأي شكل من الأشكال مثل دساتير استراليا وألمانيا وسويسرا وفي المقابل نجد نماذج فريدة من الدساتير أعطت حقا رسميا للوحدات المكونة للدولة بالانفصال بداعي الطبيعة التعاقدية للاتحاد التي تتيح لأي من الأطراف فسخ العقد كما إن رسم المسار الشرعي للانفصال يجنب الأمة الأزمات الدستورية وهذا هو الحال في دساتير الاتحاد السوفياتي السابق وأخرها عام 1977، وإثيوبيا عام 1995، وسانت كيتسي لعام

[1] – صلاح جبر البهمي، **"انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية"**، ص 372.

1983 ودستور العرب عام 2003 والأمر ينطبق على دستور جمهورية السودان الفيدرالي الانتقالي لعام 2005. [1]

لقد تضمنت دساتير الاتحاد السوفياتي لأعوام 1924، 1977 نصوصا تجيز حق الانفصال للجمهوريات الاتحادية مثل مادة 72 من الدستور الأخير التي جعلت لكل جمهورية عضو في الاتحاد حق الانفصال لكن تفعيل ذلك الحق كان مستحيلا في ظل تركز السلطة الاتحادية بيد هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى الذي يضم أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والتي ركزت بيدها كل السلطات ولم تعط إلى الجمهوريات إلا سلطة قليلة جدا لتتلائم مع واقع الدولة الاتحادية وهذا يعني انتقاد أي إمكانية لانفصال تلك الجمهوريات لا بل إن السلطة الاتحادية قد أنهت الاستقلال الذاتي للعديد من المناطق المحلية دون موافقتها وهذا مخالف لمبادئ النظام الفدرالي، أما دستور الإثيوبي لعام 1995 فقد نص صراحة في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة والثلاثين على حق القوميات والشعوب والطوائف في تقرير مصيرها بما في ذلك الانفصال وتكوين دولة مستقلة ولكن ذلك يتم في ضل آليات معقدة جدا تجعل من تحقيق الانفصال أمرا صعبا فالمكون الإثني الراغب بتفعيل حقه بتقرير مصيره بأي شكل من الأشكال أن يقدم طلبا موقعا من ثلثي أعضاء الجهاز التشريعي للولاية وتقوم الحكومة المركزية بعد ثلاث سنوات من تقديم الطلب بتنظيم الاستفتاء لسكان تلك الولاية . [2]

يكون الاستفتاء ناجحا إذا صوتت عليه الأغلبية المطلقة من الناخبين ولكن في جميع الأحوال فإن قرار الاستفتاء يعتبر ساريا في حال مصادقة المجلس الأعلى في البرلمان ويلاحظ كذلك أن المادة 113 من دستور الأمة الكاريبية في سانت كيتسي لعام 1983 وضعت وصفا مفصلا لمسار الانفصال وكذا الحال مع دستور صربيا لعام 2003 الذي أجازت المادة 60 منه للدول الأعضاء الانفصال بعد مرور ثلاث سنوات من وضعه، ونفس الحال في الفقرة 2 من المادة 222 من الدستور السوداني لعام 2005.[3]

[1] – صلاح جبر البهمي، **"انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية"**، ص373 .

[2] – المرجع نفسه، ص 343 .

[3] – المرجع نفسه، ص 375 .

هذا وإذا كان الواقع الدستوري ما تقدم إلا أن الواقع العملي يخبرنا بأن تلك القيود الدستورية تمنع الجماعات الإقليمية من السعي للانفصال من جانب واحد الأمر الذي يتطلب إتاحة الفرصة للمزيد من المفاوضات بين الحكومة الاتحادية وتلك الجماعات للوصول إلى حلول سلمية قد تقبل الانفصال وهو أمر نادر جدا كما هو الحال في انفصال جنوب السودان أو يتم اللجوء إلى المحكمة الاتحادية العليا في حالة وجودها لحل النزاع بين الدولة الأصلية والوحدة المطالبة بالانفصال كما في كندا أو قد ينتهي الأمر إلى استعمال القوة للمحافظة على وحدة الدولة كما حدث عند محاولة بيفاريا الانفصال عن نيجيريا. [1]

ب. **التنظيم الدولي:** يعد مبدأ السلامة الإقليمية من المبادئ المستقرة في القانون الدولي وهو احد القيود الواردة على ممارسة حق تقرير المصير وقد اقر من اجل المحافظة على سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية هذا من جانب، إلا انه من جانب أخر يعترف وبشكل استثنائي بحق تقرير المصير بشكل شرعي في حالات التخلص من الاستعمار وفي حالات الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان علما أن حق تقرير المصير أصبح حقا من الحقوق الجماعية للإنسان لا يمكن تجاهله فهو حق قانوني معترف به في القانون الدولي الوضعي هذا وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (2526) لعام 1970 والمتعلق بالعلاقات الودية بين الدول قد اقر منح حق تقرير المصير لثلاث فئات من الشعوب وهي:

1. الشعوب التي تعيش في المناطق المستعمرة.

2. الشعوب المحتلة أو الأقاليم التي ضمها بالقوة وبدون استفتاء شعبي حر.

3. حالة الدولة الاتحادية التي تم تشكيلها عن طريق الانضمام الطوعي من عدد من الدول والتي أجاز دستورها الاتحادي حق الانفصال. [2]

إن حق تقرير المصير كأي حق من الحقوق القانونية الأخرى له من الضوابط اللازمة لتطبيقه فلا يمكن التسليم به كحق مطلق يطلق العنان للشعوب في تطبيقه لأن ذلك يؤدي

[1] – صلاح جبر البهمي، **"انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية"**، ص 376 .

[2] – المرجع نفسه، ص 377.

للفوضى الدولية فإذا كان التسليم به وتطبيقه في الحالات السابقة إلا أن ممارسته تصبح معقدة عند مواجهة مشكلة الأقليات، إذ أن الشعب الذي تتعامل الحكومة مع مكوناته المختلفة على قدر المساواة لا يمكن للأقليات المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم، كما أن مجرد الانتهاكات البسيطة لحقوق الإنسان تجعل إمكانية المطالبة من الأنظمة الحاكمة باحترام تلك الحقوق والحريات ومع ذلك يجيز البعض الاعتراف لأقليات التي تعاني من الاضطهاد والظلم طلب الانفصال عن الدولة الأم بشرط أن يكون الظلم قد بلغ درجة عالية من الخطورة مع عدم وجود بديل المحلي أو الدولي ولذلك فإن حق تقرير المصير لا يعني إقرار حق الانفصال للوحدات عن الدولة الأم على أساس أنها تملك لغة أو دين أو قومية معينة إذ يمكن احترام هذه الخصوصيات من قبل الحكومة الاتحادية لا بل أن هذه الخصوصيات هي التي تدفع إلى إقامة النظام الفدرالي. [1]

إن العلاقة الدولية تقوم على مصالح وعلى أساسها يتقرر مصير المحاولات الانفصالية إذ أن الاعتراف به يولد اثار سلبية على الكثير من الدول وخاصة تلك التي تتألف من عناصر قومية أو دينية أو إثنية ذات نزاعات انفصالية وعادة ما يتخذ المجتمع الدولي موقف معارضا اتجاه الانفصال لأنه يمكن أن يتسبب في توتر العلاقات الدولية، لا بل يمكن أن يؤدي الأخذ به إلى تدمير الهيكل الكلي ليس للدول وإنما القارة الإفريقية التي تحوي العديد من المجموعات العرقية والدينية والمحلية وهذا ما يمكن تصور خطورته عندما حاولت قبائل (الايبو) الاستقلال عن نيجيريا وكان في داخل هذه القبائل محاولة لتقسيمها إلى عشرين دويلة على أساس الاختلاف في اللهجات المحلية فيما بينها كما أن حل الاتحادات الفدرالية يتطلب تصفية الأموال العامة والخاصة بين الدول الأم والولايات المنفصلة وما يتتبع ذلك من مشاكل عديدة. [2]

المبحث الثاني: مفهوم سيادة الدولة.

يتكون هذا المبحث من ثلاث مطالب، المطلب الأول بعنوان تعريف سيادة الدولة، بحيث قدمنا مجموعة من التعاريف الواردة بشأنها. أما المطلب الثاني تطور نظرية السيادة

[1] – صلاح جبر البهمي، **"انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية**، ص 378.

[2] – المرجع نفسه، ص 379.

وخاصة في النظرية الماركسية والنظرية الواقعية التقليدية، وفي الأخير عالجنا المطلب الثالث تحت عنوان خصائص السيادة.

- **المطلب الأول: تعريف سيادة الدولة**

سيادة الدولة : معناها الأعلى supenus مشتقة من اللفظ اللاتيني sovereighty كلمة السيادة أما في اللغة العربية تعني يسود أو يسطر. [1]

ترجع سيادة سلطة الدولة بجذورها تاريخيا إلى نظرية سلطة الباباوات التي كان يدعيها في صراعه على سلطة السياسة مع الأباطرة الملوك. [2]

يعتبر المفكر الفرنسي جان بودان أول من صاغ نظرية السيادة الحديثة والتي كان يطلق عليها majeste وذلك في كتابه الصادر عام 1576 باسم الكتب الست للجمهورية وإن فكرة السيادة قد عرفت قبله في أوربا، إلا أنه يطلق عليها عدة تسميات منها السلطة العليا، وسماها الرومان اكتمال السلطة في الدولة وتعتبر كلها مرادفات لمعنى السيادة وهي السلطة العليا في الدولة. [3]

هذا واستقر الفقه السياسي على أن ما يميز الدولة عن غيرها من الجماعات الأخرى هو خاصية السيادة التي تتصف بها السلطة العامة، ولقد أريد بذلك الوصف تأكيد أن سلطة الدولة العامة على خلاف غيرها من سلطات الجماعات الأخرى سلطة قاهرة قادرة على تنظيم نفسها وعلى فرض توجيهاتها دون أن تكون خاضعة داخليا أو خارجيا لغيرها، بل دون أن تصادفها جماعة أخرى تستطيع مواجهتها سلطة أعلى من سلطتها أو مساومة لها.[4]

---

[1] – إبراهيم احمد شلبي، "**دراسة في قواعد الأصولية وضوابطه النظرية**"،(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر) ص 62 .

[2] – المرجع نفسه، ص 62.

[3] – غالي بطرس بطرس، عيسى محمود خيري، "**مدخل في علم السياسة**"، (القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1976) ص 10.

[4] – مهدي محفوظ ، "**اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**"، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990) ص 55 .

التعاريف الواردة بشأن السيادة:

جان بودان: عرف السيادة على أنها السلطة العليا التي يخضع لها المواطنون والرعايا ولا يحد منها القانون. [1]

والتركيز على بودان كونه أول مفكر سياسي وضع لمبدأ السيادة دراسة نظرية متكاملة تعيش تعاليمها حتى الآن واهتمامه بمبدأ السيادة مرده ومحاولته إيجاد قاعدة للسلام في عصر التميز بالخلافات الدينية والحروب الأهلية، وفي معرض بحثه وجد الحل تبني فكرة السيادة وتوظيفها لحسم النزاع ما بين سلطة الكنسية والسلطة الزمنية لصالح الأخيرة والسيادة كما يعرفها قاموس القانون الدولي هي السلطات العليا غير المجزئة التي تمتلكها الدولة لسن قوانينها

وتطبيقها على جميع الأشخاص والممتلكات والحوادث ضمن حدودها.[2]

كونيس رايت: اعتبرها المركز القانوني وحدة تخضع للقانون الدولي وتعلو على القانون الداخلي بينما عرفها بوتر أن السيادة لا تستبعد الخضوع للقانون كما هو لكن تستبعد أيضا الخضوع للقانون الذي هو من صياغة الغير أي لا تقبل الخضوع لإدارة الغير. [3]

بطرس بطرس غالي: وصفها بفن التسوية بين القوى غير متساوية وأضاف بأنه بدون سيادة الدولة يمكن أن تدمر أداة التعاون الدولي ذاتها وأن يصبح التنظيم الدولي نفسه مستحيلا والدول من بين العناصر الفاعلة والوحيدة في الساحة الدولية وإنما يجب أن تكون جزء من الروابط الإقليمية والمنظمات العالمية فكلها حقا توفر الإطار للأمن والتقدم على مستوى الدولي.[4]

---

[1] – مهدي محفوظ ، "**اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**"، ص 56 .

[2] – ولترب رستون، "**أقوال السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات حياتنا**"، ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري (عمان: دار النشر والتوزيع، 1994) ص 19.

[3] – عبد الرحمان مصعد، قاسم زيدان، "**تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات طابع الدولي**" (الإسكندرية: دار جامعة الجديدة لنشر 2003) ص 497.

[4] – غالي بطرس بطرس، "**تقرير الأمين العام لأمم المتحدة إلى الجمعية العامة**"(نيويورك: الجمعية العامة، سبتمبر 1993) ص 3.

الموسوعة السياسية: تعرفها على أنها السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، ومميزة للدولة وتكون ملازمة لها والتي تتميز بها أيضا عن كل ما عداها من التنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات، بحيث تتحكم في وسائل القوة ولها حق استخدامها لتطبيق القانون.[1]

السيادة: يدل على سيادة ملموسة وهي تصف الوضعية التي يشغلها صاحب سلطة الدولة في الدولة وهما تبرز سيادة، وهي تعني أيضا الشخصية العليا لسلطة مستقلة تماما.[2]

- **المطلب الثاني: تطور نظرية السيادة.**

لقد ظلت فكرة السيادة لصيقة بمفهوم الدولة وملازمة لوجودها إلا أن التطرق لظاهرة السيادة في كتابات الفلاسفة القدماء بقي محدودا، فأرسطو تكلم عن السلطة العليا في الدولة بينما ركز المفكرون المسلمون على التعاليم الإسلامية ونهج الرسول ﷺ في هذا الشأن وتضمن مفهوم الخليفة والبيعة ووضع السيادة في مؤسسة الخلافة، كما تضمنت اللاهوتية عموما تجسيد السيادة في شخص الحاكم بموجب نظرية الحق الإلاهي ليكون الحاكم مسؤولا على تطبيق القانون الإلاهي، ولا يشارك أو يسأل من قبل الذين لا يتمتعون بأهلية فهم القوانين وتطبيقها على وجه المطلوب، وفي عصر الإقطاع استند النظام الاجتماعي على ولاء شخصي، وغلب مفهوم الدولة ونشب صراع حاد بين السلطة الزمنية وانتهى الأمر بإضعاف سلطة أمراء الإقطاع والكنيسة لصالح الملوك الذين أصبحوا السلطة المستقلة العليا في الدولة. [3]

ويتتبع المراحل التي مرت بها السيادة في الفكر السياسي سنجد من تناولها واستخدمها في السياسة هو المفكر الفرنسي جان بودان بالرغم من كونها عرفت لدى المفكر الايطالي نيكولا ميكيافلي إلا أن هذا الأخير لم يستعمل أبدا لفظ السيادة في كتاباته ولم يعمل على تطوير نظرية السيادة. [4]

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة السياسية**"، ص 350.

[2] –Raymond CARRE DE MALBERG, **Contribution à la Théorie Générale de l'Etat**, Tome I, p. 79.

[3] – عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 359.

[4] – محمد نصر المهنا، "**نظرية الدولة والنظم السياسية**"، (الإسكندرية: المكتب الجامعي للحديث، 1999) ص 35.

وفي نظر جان بودان فإن السيادة هي القوة التي تفرض الخضوع على جميع المواطنين ويرتبط بها حق إصدار القوانين وكافة التشريعات في الدولة، وكذالك حق إبرام المعاهدات وإعلان الحرب وعقد الصلح، كما أنها القوة التي تستطيع أن تغير العرف والعادة في الدولة، وبما أن مبدأ السيادة عند بودان هو احد العناصر المكونة للدولة بجانب شرعية الحكم وكيان الجماعة، فإنه يربط مبدأ شرعية الحكم ومبدأ السيادة بواسطة المثال بين الحاكم والإلاه، كما أشار إلى وجود قوة خاصة تنظم الحقوق و الواجبات المتبادلة بين الحاكم و المحكوم ومن واجبات الحاكم الالتزام بالعقد المبني على القانون الطبيعي وفكرة الثقة المتبادلة وعليه يعتبر بودان أن السيادة لا يمكن أن تنقسم، كما أنه لا يوجد ثمة اختلاف في شكل الدولة وإنما يكون الاختلاف في شكل الحكومة أي في موضع السيادة وتحديدها. [1]

فإذا كانت السيادة ملكا لمجموعة من الأفراد، كان شكل الحكومة ارستقراطيا وإذا كانت السيادة موزعة بين أفراد الشعب كانت الحكومة ديمقراطية.

أما النظريات الحديثة في العلاقات الدولية فقد تطرقت بدورها إلى مفهوم السيادة وسنركز فيما يلي على كل من النظرية الماركسية والنظرية الواقعية:

أ. **النظرية الماركسية:** شهد القرن التاسع عشر ظهور النظرية الماركسية كنظرية ثورية تطالب بإلغاء السيادة عن طريق القضاء على الدولة البرجوازية والتي تستخدم صفات السيادة عن طريق القضاء على الدولة البرجوازية، وتستخدم صفات السيادة لإخضاع الشعب لصالح تامين مصلحة الطبقات الحاكمة على حساب الأكثرية الكادحة ونقل السيادة لصالح ديكتاتورية البروليتاريا تمهيدا لخلق المجتمع الشيوعي وإلغاء سبب وجود الدولة كأداة تجمع طبقي تمهيدا لزوال الدولة وبالتالي إلغاء ظاهرة السيادة بمفهومها المعروف.[2]

وعلى الرغم من أن معظم المفكرين والمنظرين السياسيين يقرون بعدم إمكانية ممارسة الشعب لمجموعة مهام السيادة فإن النظرية تعرضت لانتقادات شديدة وكان المفكر البريطاني هارولد لاسكي وزميله دكول من أبرز الذين هاجموا مبدأ السيادة على أساس أن تعددية المجتمع

[1] – محمد نصر المهنا، "**نظرية الدولة والنظم السياسية**"، ص35.

[2] – المرجع نفسه، ص 37.

الحديث لا تنسجم مع وحدانية نظرية السيادة واعتبروا أن مبدأ السيادة مبدأ خطير باعتباره يؤدي إلى تكتل صلاحيات مركزية واسعة في يد الدولة ويهدد حقوق الفرد وحريته ويحرم التنظيمات الاجتماعية الأخرى من السلطات الضرورية التي تمكنها من ممارسة مهامها كما يجب.[1]

ب. **النظرية الواقعية التقليدية:** ومن ابرز أنصارها "ريمون ارون" و "مورغانتو" واهم مرتكزاتهم أي مرتكزات الواقعية التقليدية وانطلاقا من تحديد الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية نجد كل من القوة والمصلحة القومية والتي يقبل الحفاظ على السيادة قمتها وحسب المنظور الواقعي فإن سيادة الدولة مطلقة ولا يجب المساس بها لأن ذلك يعتبر تدخلا في شؤونها الداخلية كما لا يجوز التنازل عنها أو عن جزء منها، وتعتبر الحدود ذات أولوية لبناء الدولة في إطارها تكتسب الدولة سلطة سيادية وتعتبر أساس الدولة القومية وما منح لها من سلطة احتكار العنف المشروع، ومع ذلك وضع الواقعيون التقليديون حالات تعتبر استثناء للمساس بسيادة الدولة وتتمثل في حالات الدفاع شرعي لرد العدوان خارجي وكذا في حالة تطبيق قواعد الأمن الجماعي. [2]

المطلب الثالث: خصائص السيادة الدولية.

من خلال التعاريف يمكن استنتاج مجموعة من الخصائص التي تتصف بها سيادة الدولة وهي:

أ. **السيادة مطلقة (القطعية):** بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا توجد أية حدود قانونية لسلطتها في سن قوانين الدولة. [3]

ب. **السيادة شاملة (العمومية):** أي تطبق على جميع المواطنين في الدولة وكذا المنظمات المتواجدة داخل حدود الدولة أما الاستثناء الوحيد من ذلك هو ما يتمتع به الدبلوماسيون الأجانب المعتمدون لدى الدولة من حصون وامتيازات دبلوماسية وبالتالي يخضعون لسيادة دولتهم. [4]

---

[1] – محمد نصر المهنا، "**نظرية الدولة والنظم السياسية**"، ص 37.

[2] – المرجع نفسه، ص 38.

[3] – غالي بطرس بطرس، "**تقرير الأمين العام لأمم المتحدة إلى الجمعية العامة**"، ص 04.

[4] – المرجع نفسه، ص04.

ج. السيادة لا يتنازل عنها: بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها وإلا هدمت نفسها بنفسها فالدولة والسيادة متلازمتان ومتكاملتان، ولكن للدولة أن تتنازل لمن تشاء عن جزء من أرضها، وفي هذه الحالة تنفي سيادة الدولة بالنسبة لذلك الجزء من إقليمها التي تنازلت عنه وتنقل السيادة إلى الدولة التي تم هذا التنازل لحسابها. [1]

د. السيادة دائمة: بحيث يتم مفعول السيادة طالما أن الدولة قائمة بصرف النظر عن تغيير الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة أو تغير شكل المؤسسات الدستورية التي تتم عبرها ممارسة السيادة.[2]

و. السيادة غير قابلة للتجزئة: لأن السيادة تتضمن عدم المشاركة والتقسيم فلا يمكن أن تكون أكثر من سيادة واحدة في الدولة دون قيام صراع يحسم فيه نتيجة الأمر ووحدانية السيادة.[3]

المبحث الثالث: العلاقة بين الحركة الانفصالية وسيادة الدولة.

العلاقة بين الحركة الانفصالية وسيادة الدولة هي المبحث الثالث والأخير من الفصل الأول، وينقسم إلى: المطلب الأول الذي يبين العلاقة بين الحركات الانفصالية والتنازل والتحويل للسيادة، وفي المطلب الثاني الذي يبين أيضا علاقة الانفصال بالحرب الأهلية. أما المطلب الثالث والأخير علاقة الانفصال بالانحلال والتقسيم.

المطلب الأول: العلاقة بين الحركات الانفصالية والتنازل والتحويل للسيادة.

نصت مواثيق الأمم المتحدة على حق الشعوب في تقرير مصيرها ضمن ما جاءت به من حقوق الإنسان لكن هذا الحق جاء في سياق عمل الأمم المتحدة لتحرير الشعوب من الاستعمار وليس لتفتيت وحدة الشعوب مواطنه وسيادة التراب ووطنا، يؤكد هذا القرار الأمم المتحدة لحق قانوني أخر هو فن الدول في الحفاظ على وحدة ترابها الوطني وسيادتها الواحدة وحدودها التاريخية، وهو ما يعني أن حق تقرير المصير لا يدخل فيه الانفصال والتمرد على

[1] – غالي بطرس بطرس، "**تقرير الأمين العام لأمم المتحدة إلى الجمعية العامة**"، ص05.

[2] – عبد الوهاب الكيالي، "**موسوعة السياسية**"، ص 356.

[3] – المرجع نفسه، ص 357.

السلطة خاصة إذا كانت حركة الانفصال مدعومة من الخارج ينطلق في دعمه لعملائه المتمردين على وطنهم من منطلق توازن القوى. [1]

لقد تساءل الفكر القانوني الدولي عما إذا كان حق الشعوب في تقرير مصيرها من جهة وحق الدول في الحفاظ على وحدة ترابها وسيادتها تحتضن تناقضا بين الشقين وانتهى إلى أن حق الشعوب في تقرير مصيرها قد انتهى العمل به لأنه كان يعني رفع الاستعمار عن مستعمرات وتحرير الشعوب بناء على حقها في تقرير مصيرها ولأن هذا الاستعمار قد انتهى فإن الحق الناتج عنه انتهى أيضا، وعلى عكس لا يمكن انتهاك حق الدول في الحفاظ على وحدتها وبسط سيادتها على كامل ترابها لأنها حق ثابت لا يزول إلا بزوال الدولة المعنية أو انقراض مفهوم الدولة. [2]

قد اصدر المجلس الأعلى للقضاء أخيرا في كندا قرارا يمنع الحكومة الكندية المركزية من التخلي عن كبيك وعدم السماح لها بالاستقلال لأن الحكومة لا تملك هذا الحق وهي ملزمة بالتقيد بمبدأ واجب الحفاظ على وحدة كندا الترابية وعلى وحدة سيادة الوطن الكندي وأضاف القرار انه لا يجوز أن يطبق على الكبيك (التي توجد بها حركة انفصالية تريد أن تطبق الفرانكفونية) بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقالت المحكمة العليا الكندية انه لا يوجد في القانون الدولي ما يسمى حق فصيلة من الشعب في الانفصال عن وطنها بإرادتها الانفرادية، وأثار قرار المحكمة إشكالية تعريف الشعب الذي لم ينسبه القانون الدولي إلى تعريف المراد منه، وقال انه لا يمكن أن يعتبر فصيلة منه تعمل بإرادتها المنفردة للانفصال عن شعبها الكبير الذي تؤطره دولة ذات سيادة وبشر على تراب وطني واسع لذلك حظرت المحكمة الكندية العليا على الحكومة الكندية المركزية أن تقبل هذا الانفصال أو تسلم به أو تساعد عليه وجاء في ختام قرار المحكمة الكندية ما يلي:

إن أية دولة تدير شؤونها حكومة لا تفرق بين فصائل شعبها المنتشرة على ترابها الوطني الواحد ولا تقيم بينها تميزا عنصريا وتعامل شعبها بمبادئ المساواة لا يجوز لها

[1] – عبد الوهاب بوطالب، "**الإشكالية القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدول في الحفاظ على وحدة ترابها** "، الشرق الأوسط، ع 8667 (21 أغسطس 2002) ص 06.

[2] – المرجع نفسه، ص06.

بمقتضى القانون الدولي أن تقبل الانفصال أو تساعد عليه وإنما يكون واجبها الأوحد هو المحافظة على ترابها وسيادتها الوطنية وعلى هذا التراب. [1]

وكانت ألمانيا الفدرالية رفضت تطبيق مبدأ حق تقرير المصير لألمانيا الشرقية بحجة أن هذا الحق لا يعطى لجزء من شعب بقصد الانفصال عن الوطن الواحد، إن القانون الدولي وضع حدا للالتباس الذي يكشف الإشكالية بما يمكن تلخيصه في أن حق الشعوب في تقرير مصيرها بالانفصال عن الاستعمار ذو مجال خارجي، أما حق الدول في المحافظة على وحدة التراب والسيادة فهو ذو مجال داخلي وكل منهما بالتالي ينطبق على حالة مغايرة للأخرى، يزداد هذا التغاير وضوحا عندما تلقى بعض الدساتير العصرية على رؤساء الدول (رموز السيادة) واجب المحافظة على وحدة التراب الوطني ووحدة السيادة الوطنية كما هو الشأن في الدستور الفرعي وهو ما يفرض على ملك البلاد واجب الرفض تقسيم الوطن وتجزئته إلى كيانات أو التخلي عن جزء من التراب الوطني، والملاحظ أن الحل الذي جنحت إليه الأمم المتحدة في حل مشكل الصحراء المفتعل هو الحفاظ على وحدة التراب الوطني المغربي وبقاء الصحراء المغربية تحت السيادة الوطنية وهو الحل الذي ينسجم مع القانون الدولي الذي يستبعد تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على ظاهرة نزعة الانفصال.[2]

والتنازل هو تخلي الدولة عن سيادتها على جزء من الأقاليم لصالح دولة أخرى بموجب اتفاق دولي بينهما ويعتبر التنازل وسيلة اللازمة لاكتساب الإقليم في القانون الدولي المعاصر بالمقارنة بين الانفصال والتنازل يتضح أنهما يتفقان في بعض النقاط ويختلفان في نقاط أخرى، إن كلاهما لا يؤثر على استمرار الشخصية القانونية للدولة السلف فالتغيرات التي تحدث للإقليم تؤدي إلى أن استمرار مساحتها وتكون واسعة أو ضيقة أو محددة وثانيا نظرا لاستمرار الشخصية القانونية للدولة السلف فإن كلاهما يؤدي إلى حدوث خلافة جزئية بالرجوع إلى نصوص اتفاقية فينا لخلافة الدول في المعاهدات نجد أن التنازل يندرج تحت حكم الخلافة في جزء من إقليم أما اتفاقية فينا لخلافة الدول في ممتلكات الدولة ومحفوظاتها فأقرت له عدة مواد باسم نقل جزء من إقليم الدولة وثالثا أن كلاهما يحدث غالبا رغما عن الدولة السلف فالواقع

[1] – عبد الوهاب بوطالب، "**الإشكالية القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدول في الحفاظ على وحدة ترابها** "، ص68.

[2] – المرجع نفسه، ص69.

يثبت أن الدولة لا تسلم بانفصال جزء من إقليمها إلا إذا عجزت تماما عن إخضاعه لسيادتها كما أن الصورة الغالبة لتنازل في تلك التي تحدث تحت ضغط الإكراه على اثر حرب أو نزاع مسلح حيث الدولة المهزومة عن إقليم أو جزء منه لصالح الدولة المستعمرة.[1]

ويختلف التنازل عن الانفصال في:

أ. **التنازل:** ليس للإقليم دور يذكر فعملية التنازل تتم بين الدولة المتنازلة والمتنازل لها بغض النظر عن موقف سكان الإقليم حتى في حالة تطبيق فن الاختيار فإن دور سكان يقتصر فقط على اختيار الجنسية التي يحملونها وليس تقرير مصير الإقليم في حالة الانفصال فالإقليم له دور والسكان هم الذين يقومون بعملية الانفصال.[2]

ب. **حالة الانضمام لدولة أخرى:** سيكون هناك ثلاث أطراف (الإقليم المنشق، الدولة السلف والدولة التي ستقيل إليها الإقليم) وبالتالي سيكون للإقليم دور في ترتيبات وضع الانتقال من سيادة الدولة الأصلية إلي السيادة الجديدة. [3]

ج. يترتب على التنازل أثران متناقضان: يؤدي التنازل إلى انحسار سلطات الدولة المتنازلة في مقابل ازدياد وتوسيع السلطات الإقليمية للدولة المتنازل لها بمعنى أن أثار التنازل تقتصر على الدولة السلف والدولة المنفصلة لأن وجود شخصية دولية أمر يهم الدولة بشكل عام. [4]

المطلب الثاني: علاقة الانفصال بالثورة والحرب الأهلية.

كان مصطلح الثورة محل بحث لجنة المطالبات الفرنسية المكسيكية في عام 1928 وقد توصل رئيس اللجنة إلى أن هذا المصطلح ليس له معنى محدد في القانون الدولي وانه إذا استخدم في اتفاقية مثلا فإن معناه يتأكد في السياق الذي استخدم فيه وانتهى إلى أن الحركة الثورية حركة مسلحة اقل أو أكثر تنظيما والتي تتأثر ببرنامج سياسي أو اجتماعي وتكون تحت قيادة محددة أو تنشأ فقط بسبب السخط العام من النظام السياسي السائد وتهدف إلى الإطاحة بالحكومة، أثناء حرب الانفصال في الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت وزارة الحرب الأمريكية

[1] – محمد علي احمد، "**انفصال الدول** "، علوم سياسية، م 14، ع 24 (نوفمبر 2014) ص 66.

[2] – المرجع نفسه، ص 67.

[3] – المرجع نسفه، ص 68.

[4] – المرجع نفسه، ص 69.

في 24 أفريل 1863 تم الربط بين العصيان والثورة والانفصال فاعتبرت الثورة عصيان مسلح واسع النطاق وكيف الانفصال على انه ثورة، وبعض الفقهاء تأثروا بهذا الاتجاه لذا ساوى بين الثورة والانفصال حيث اعتبر كلا منهما يتضمن إعلان الاستقلال من الروابط السياسية السابقة، يرى الباحث أن الانفصال على انه نوع متميز من الثورات لا تهدف إلى التغير داخل الدولة ولكن ضدها على أساس أن الانفصال بدأ يحدث داخل الدولة ولا يكتسب الصفة الدولية إلا فيما بعد، الواقع أن المساواة بين الثورة والانفصال هو غير دقيق فإذا كانت الثورة تتشابه مع كثير من الحالات الانفصالية في استخدام الأسلوب العسكري فإنهما يختلفان جذريا فالثورة تؤثر فقط في احد أركان الدولة هو الركن المتعلق بالسلطة الحاكمة أما الانفصال فهو تغير في أركان الدولة (الشعب، الإقليم، السلطة) وبينها يكون هدف الثوار الوصول إلى السلطة وإحداث فك الارتباط القانوني بين النظام والإقليم الذين يسعون إلى انفصاله. [1]

يهتم الثوار بكامل الدولة في حدودها الإقليمية أما الانفصاليون يسعون إلى تجزئتها وإيجاد حدود إقليمية جديد لذلك تختلف النتائج المترتبة على نجاح كل منهما، لكن في ظل القانون الداخلي يمكن اعتبار الانفصال ثورة جزئية فإذا كانت الثورة تستهدف لإلغاء النظام الدستوري عن كامل الدولة فإن الانفصال يستهدف القضاء على فرع السلطة المركزية في جزء محدد من إقليم وفشل الثورة الكلية والجزئية يؤدي إلى استمرار ذلك النظام على كامل الدولة و على الجزء الذي يسعى نحو الانفصال ويلاحظ أن حروب الانفصال غالبا ما تتبع بتعديلات دستورية بعد حرب الانفصال في الولايات المتحدة الأمريكية كان أهمها إلغاء الرق الذي كان السبب الرئيسي في أنواع الحرب الأهلية. [2]

أما العلاقة بين الانفصال والحرب الأهلية يتضح من الكتابات الفقهية ضرورة توافر شروط معينة لكي يطلق وصف الحرب الأهلية والصراع المسلح الداخلي إذ يلزم الصراع درجة من القوة ويتسم بالاستمرارية بحيث يتميز عن الاضطرابات وأحداث العنف وأن يكون الطرف المتمرد على قدر من التنظيم وسيطرة على جزء من الإقليم، بينما أشارت عدة تعريفات للانفصال وخلت أخرى من تلك الإشارة فالحرب الأهلية في رأي البعض لا تغدو أن تكون احد أوصاف الصراع

[1] – عثمان محمد حازم، "**أصول القانون الدولي العام**"، (القاهرة: دار النهضة، 2001) ص 36.

[2] – المرجع نفسه، ص 37.

المسلح الذي يكتنفه الغموض بسبب المصطلحات المتعددة وقد رأى البعض بأن الحرب الأهلية هي تلك العمليات العدائية التي تجرى في إطار دولة واحدة، وتوجد عندما يلجأ الطرفان داخل الدولة بغرض الوصول إلى السلطة فيها أو عندما تقوم نسبة كبيرة من المواطنين في الدولة من حمل السلاح ضد الحكومة الشرعية وذهب البعض إلى وجوب التفرقة بين الحروب الأهلية وحروب الانفصال إذ تهدف الأولى إلى إحداث تغييرات داخلية في حين تستهدف الأخيرة الانفصال وإقامة دولة جديدة.[1]

المطلب الثالث: علاقة الانفصال بالانحلال والتقسيم.

يتبين من خلال الكتابات الفقهية أن الانحلال هو انقسام دولة إلى عدة دول مع زوال تلك الدولة واختفائها من الوجود و من ابرز الأمثلة الحديثة لهذه الصورة اختفاء الاتحاد السوفياتي وتفكك يوغسلافيا في بداية التسعينات من القرن السابق وقد اثبت الواقع أن الانحلال يحدث عادة لدول الاتحاد المكونة من شعوب وأجناس متعددة وانه عبارة عن انهيار النظام القانوني الذي يرتبط بين الأشخاص القانونيين المكونين لاتحاد بحيث كل منها يكتسب شخصية دولية. [2]

يتحقق الأثر القانوني بالانحلال عند التفكك الكلي لدولة بحيث تشكل الأجزاء المكونة لها معا وفي نفس الوقت عدة دول مستقلة على نفس الإقليم وقد تنظم دولة أخرى ويميز البعض بين الانفصال وبين ما اسماه التمزق الثوري الذي يستلزم ثورات متزامنة في كل أرجاء الإقليم ويسعى كل منها ليس الوصول للسلطة في كل الدول الأصيلة ولكن إلى استقلال عنها، وهناك مبدأ مقرر في القانون الدولي يقضي بالانفصال مثل أي حالة لفقدان الإقليم لا يؤثر في شخصية الدولة الأصلية، حيث التمزق الثوري يؤدي إلى انقراضها نهائيا كما هو واضح فالتمزق عبارة عن انحلال حدث نتيجة ثورات متعددة ومتزامنة بالطبع فأثار الانحلال والنتائج المترتبة عليه لن تتغير سواء كان الانحلال بسبب ثورات داخلية أو سبب عوامل أخرى. [3]

[1] – عثمان محمد حازم، "**أصول القانون الدولي العام**"، ص 38.

[2] – محمد احمد محمد تورثين، "**أثار الانفصال على حاضر ومستقبل العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية (أم درمان الإسلامية، 2014) ص 17.

[3] – المرجع نفسه، ص 17.

التميز بين الانحلال والانفصال لا يجد أهمية فقط في تحديد مصطلح بل يترتب عليه أثار دقيقة فيما يتعلق بتطبيق قواعد الثورات على كل منها وكذلك فيما يتعلق بتطبيق قواعد الاعتراف، لكن التميز بين الانفصال والانحلال ليس بالأمر السهل لأن كل منهما يؤدي إلى نشأة أشخاص دولية جديدة خصوصا في حالة انفصال عدة أجزاء من إقليم الدولة السلف يمكن القول بأن هناك اختلاف أساسي بينهما:

1) **الرأي الأول:** يترتب عن الانفصال إلغاء النظام القانوني عند جزء إقليم الدولة السلف أما الانحلال فيترتب عليه انهيار النظام القانوني كله، فانحلال الدولة العثمانية ترتب عليه انقطاع نظام الخلافة الإسلامية وانحلال التحاد السوفياتي ترتب عليه انهيار الإيديولوجية الشيوعية. [1]
2) **الرأي الثاني:** يترتب على انهيار النظام القانوني زوال الدولة السلف في حالة الانحلال واختفاء شخصيتها الدولية من الوجود، أما في حالة الانفصال فتستمر الدولة السلف تبقى شخصيتها الدولية دون تغيير لأن ازدياد مساحة الإقليم أو نقصانها وازدياد عدد أفراد الشعب أو نقصانه ليس له أي تأثير على شخصية القانونية. [2]

يرى الباحثون التفرقة بين الانفصال والانحلال تبدو في حالات معينة صعبة ومعقدة على سبيل المثال عندما ينفصل أكثر من جزء في وقت واحد هل يكيف ذلك على انه انفصال أم انحلال وفي الحالات التي يتم فيها إنشاء دولة اتحادية من دولتين هل يتم تكييف انفصال احدهما على انه انحلال الدولة أم انفصال يلاحظ في حالات كثيرة تداخل الانفصال والانحلال. [3]

أما فيما يتعلق بعلاقة الانفصال بالتقسيم نجد أن أول انقسام للعالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى كتلتين وإن قسمت الدول القومية إلى دولتين فظهرت ألمانيا الشرقية والغربية وكوريا الشمالية والجنوبية ومن الفقهاء من يطلق على هذا الوضع بالمجزأ ويشير إلى انه إثر إعادة توحيد الفيتنام في 1971 ثم الألمانيتين في 1990 فإن الوضع الدولي للدول المجزئة لم يعد في

[1] – عثمان محمد حازم ، "**أصول القانون الدولي العام**"، ص 40.

[2] – المرجع نفسه، ص40.

[3] – محمد احمد محمد تورشين، "**أثار الانفصال على حاضر ومستقبل العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان**"، ص 18.

الواقع ينصرف إلا في كوريا وحدها، يتشابه الانفصال والتقسيم في أن كلاهما يؤدي إلى ظهور أشخاص دولية جديدة إلا أنهما يختلفان في أمرين:

أ. في حالة التقسيم احد أو كلا الجزئين يدعي تمثيله لكل دولة هو يؤدي إلى تنازع حول من يعتبر الدولة السلف أما الانفصال فالدولة السلف معروفة ومحددة. [1]

ب. التقسيم يحدث أساسا نتيجة ظروف ومتغيرات دولية أما الانفصال فيحدث أساسا بسبب عوامل داخلية على انه في كثير من الحالات تتداخل العوامل الداخلية مع الدور الخارجي ومن أمثلة على الوضع الحالي في جزيرة قبرص والتي تتألف عمليا من دولتين دولة القبارصة الأتراك في الشمال ودولة القبارصة اليونانيون في الجنوب. [2]

خلاصة الفصل:

مهما تعددت التعريفات فمجملها تدور حول محور أساسي يتمثل في أن الحركة الانفصالية هي فئة اجتماعية معينة تنظم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا، وكذالك تعددت التعريفات التي تناولت سيادة الدولة وتم التوصل إلى أن مجمل التعاريف تصب في مضمون واحد وصولا إلى أن السيادة هي السلطة العليا في الدولة.

وما يمكن قوله أن لدراسة مثل هذه القضايا لابد من وجود مقاربات نظرية تعنى بهذه الدراسة، والتي تتمثل في المقاربة الاثنوواقعية والتي اعتبرت في فترة ما أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية لتعود وبفعل التحولات الجديدة وتقرر بوجود فواعل أخرى من بينها الأقليات، وأيضا تطرق النظرية الماركسية والواقعية إلى مفهوم السيادة وتطورها.

تأثر الحركات الانفصالية على سيادة الدولة وعلى خصائصها أي تؤثر على إمكانية التنازل والتحويل، وأيضا تأثير الحروب الأهلية على السيادة وإمكانية تقسيمها، وتتأثر السيادة بعامل الانحلال مما يهدد بزوالها .

[1] – محمد احمد محمد تورشين، "**أثار الانفصال على حاضر ومستقبل العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان**"، ص18.

[2] – المرجع نفسه، ص 19.

الفصل الثاني: الحركات الانفصالية وأثرها على سيادة الدولة.

تمهيد:

تتطرق الدراسة إلى تاريخ الحركات الانفصالية في العالم مع نماذج من كل قارة أما. في الجزء الثاني من هذا الفصل ندرس تأثير الحركات الانفصالية على الدولة من حيث الاستقرار الداخلي والإقليمي والدولي.

المبحث الأول: تاريخ الحركات الانفصالية (نماذج مختارة).

هذا المبحث يمثل تاريخ الحركات الانفصالية في كل قارة، ففي المطلب الأول دراسة تاريخ الحركات الانفصالية في آسيا واختيار نموذج حركة مسلمي الكاشمير في الهند. أما المطلب الثاني فيمثل تاريخ الحركات الانفصالية في أوروبا واختيار نموذج الحركة العرقية في ايرلندا الشمالية. أما الطلب الثالث بعنوان الحركات الانفصالية في إفريقيا والقارة الأمريكية.

المطلب الأول: تاريخ الحركات الانفصالية في آسيا (حركة مسلمي كشمير في الهند).

أ. **الموقع والمساحة:** تحتل كشمير موقعا جغرافيا استراتجيا بين وسط جنوب آسيا حيث تشترك في الحدود مع أربعة دول وهي الهند باكستان وأفغانستان والصين، وتبلغ مساحتها الكلية 86023 ميلا مربعا، يقسمها خط وقف إطلاق النار منذ عام 1949، ويعرف منذ اتفاقية شملا الموقع عليها عام 1972 بخط الهدنة، وتبلغ مساحة الجزء الهندي 53665 ميلا مربعا ويسمى جامو كاشمير في حين تسيطر باكستان بطريقة غير مباشرة على 32358 ميلا مربعا يعرف باسم ولاية كاشمير الحرة (ازاد كاشمير) وهناك مساحة صغيرة خاضعة للصين منذ عام 1962 تسمى اكساي تشين. [1]

ب. **التقسيم الإداري وعدد السكان:** كانت كاشمير وقت تقسيم شبه القارة الهندية تتكون من خمسة مناطق وهي واد كشمير، جامو، لاداخ بونش، وبلتستان وجلجلت وبعد عام 1947 سيطرت الهند على جامو ومنطقة لاداخ، وبعض الأجزاء من مقاطعتي بونش وميربور ووادي كشمير وهو أخصب المناطق وأغناها، في حين بسطت باكستان سيطرتها على ما يسمى الآن كشمير الحرة وهي مناطق بونش الغربية ومظفر أباد وأجزاء من ميربور وبلتستان واتخذت الهند من مدينة سرينغالر عاصمة صيفية للإقليم

[1] – عبد اللطيف محمد الصباغ، " **موقف مصر من قضية كشمير** "، مجلة كلية الأدب، العدد7 (يناير 2001) ص9.

ومن مدينة جامو عاصمة شتوية له في حين أطلقت باكستان على مناطق التي تسيطر عليها أزادي كشمير أي كشمير الحرة وعاصمتها مظفر أباد. [1]

ج. عدد السكان: يبلغ عدد سكانها حسب تقدير ما يقارب من 8.500.000 اغلبهم من المسلمين بحيث يشكل المسلمون منهم 64.2 % والهندوس 32.25 % والسيخ 2.23 % والبقية ما بين بوذيين ومسحيين وأقليات أخرى. [2]

د. التكوين العرقي: يتكون الشعب الكشميري من أجناس مختلفة أهمها الآريون والأتراك والأفغان، وينقسمون إلى أعراق متعددة أهمها كوشرود وغري و باهاري، ويتحدثون عدة لغات أهمها الكشميرية والهندية والأوردو ويستخدمون الحروف العربية في كتاباتهم. [3]

و. أهمية كاشمير الإستراتجية بالنسبة للهند: تمثل كشمير أهمية إستراتجية للهند جعلتها شديدة التمسك بها على مدى أكثر من خمسين عاما رغم الأغلبية المسلمة فيها ورغم الحروب التي خاضتها واستنزفت الكثير من مواردها البشرية والاقتصادية وتتلخص هذه الأهمية فيما يلي:

- تعتبر الهند ولاية كشمير عمقا امنيا استراتجيا أمام الصين وباكستان، تنظر إليها على أنها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبرها الهند قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة كبيرة العدد.[4]
- تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تفتح بابا لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية ذات الأجناس والأديان واللغات المختلفة.[5]

[1] – عبد اللطيف محمد الصباغ، " **موقف مصر من قضية كشمير** "، ص10.

[2] – المرجع نفسه، ص10.

[3] – المركز الديمقراطي العربي " **النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير** " المركز الديمقراطي العربي، العدد 22 (جانفي 2017) ص18 .

[4] – محمد سلمان احمد الجنابي، "**أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية**"، رسالة ماجستير (جامعة بغداد: علوم سياسية، 2005) ص90 .

[5] – المرجع نفسه، ص90.

- تشكل كشمير بالإضافة لأهميتها الاقتصادية مدخلا إلى الأراضي الهندية من جهة الغرب فهي منطقة دفاعية حيوية. [1]
- إن وجود منطقة ذات أكثرية إسلامية في الجمهورية الهندية يزكي فلسفتها السياسية العلمانية. [2]

هـ. الوضع السياسي للإقليم: يعتبر إقليم كشمير من الناحية السياسية منطقة متنازعة عليها بتعريف القانون الدولي، وقد قامت الهند بضم الإقليم لها في 27 أكتوبر 1947 وفرضت عليه حماية مؤقتة بعد أن تعهدت للشعب الكشميري وللأمم المتحدة بمنح الكشميريين حق تقرير المصير، قد تضمن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 47 الصادر في عام 1948 النص على إعطاء الشعب الكشميري الحق في تقرير المصير عبر الاستفتاء عام حر ونزيه يتم إجراؤه تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما لم يتم حتى الآن.[3]

تعريف بحركة مسلمي كشمير في الهند: وهي مجموعة من الحركات العرقية تسعى إلى الانفصال عن الهند بحيث يتشكل الإقليم من أغلبية مسلمة تشكل 90% من سكان الإقليم بغرض الانضمام إلى دولة باكستان المجاورة والتي تجسد الهوية الإسلامية.[4]

حركات المقاومة الكشميرية: عانى الكشميريون خلال سنوات حكم عائلة الدوغرا من القهر السياسي والاضطهاد الديني والتعسف الاقتصادي، الأمر الذي شجع حركات المقاومة على البروز وكان أهمها وأقدمها حزب اتحاد الشباب المسلم في جامو برئاسة تشودري غلام عباس عام 1922، و مؤتمر مسلمي جامو وكشمير بقيادة الشيخ محمد عبد الله عام 1932، وقد تأثرت حركات المقاومة الكشميرية أواخر الثلاثينات بنظرية حزب المؤتمر الوطني الهندي المعروفة بنظرية " الشعب الواحد " أي أن شبه القارة الهندية شعب واحد رغم تعدد الطوائف والأعراق في حين يعتبر المسلمون والهندوس في كشمير أنفسهم شعبين مختلفين، و قد انقسمت هذه الحركة الوطنية في كاشمير بسبب هذه النظرية، فالبعض تبنى النظرية العلمانية القومية الهندية وإمكانية التعايش كشعب واحد ومثل هذا التيار الشيخ عبد الله رئيس مؤتمر مسلمي جامو وكشمير الذي غير اسمه إلى المؤتمر الوطني، في حين رفض تشودري غلام عباس زعيم

[1] – محمد سلمان احمد الجنابي، "**أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية**"، ص11.

[2] – المرجع نفسه، ص11.

[3] – المرجع نفسه، ص14.

[4] – احمد وهبان، "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والمجمعات والحركات العرقية**"، ص261.

حزب اتحاد الشباب المسلم الفكرة ونشط في دعم مؤتمر مسلمي كشمير ونجح بالفعل في تمرير قرار من المؤتمر في 19 يوليو 1947 يقضي بانضمام كشمير إلى باكستان. [1]

أما في السنوات الأخيرة وخاصة بعد انتخابات عام 1987 التي قالت عدة فصائل للمقاومة الكشميرية أنها مزورة فقد ظهر عدد كبير من التنظيمات السياسية والعسكرية، فعلى الصعيد السياسي يوجد تنظيم الحركة من اجل حرية كشمير ووريثها الآن هو المؤتمر العام لأحزاب كشمير، وفي الوقت الراهن يمكن تقسيم المقاومة الكشميرية إلى قسمين رئيسيين مقاومة من داخل الأراضي الكشميرية ويغلب عليها الطابع السياسي ويمثلها مؤتمر عموم الأحزاب الكشميرية ويضم أكثر من 13 فصيلا كشميريا يمثلون كافة الاتجاهات السياسية ويطالبون بالاستقلال، أما القسم الثاني فهو المقاومة التي تنطلق من خارج الحدود الكشميرية وخاصة من باكستان وهي موزعة بين عسكرية وسياسة دينية وعلمانية وتتوزعها خريطة حزبية معقدة ومتشابكة كتشابك الأعراق والقوميات والمذاهب الفكرية في باكستان.[2]

وبصفة عامة يمكن القول أن معظم الجماعات والمدارس الدينية الباكستانية لها امتداد بشكل أو بأخر داخل كشمير فالجماعة الإسلامية الباكستانية لها حزب المجاهدين الذي انشق عنه البدر والسلفيون لهم جماعتا لشكر طيبة و تحريك المجاهدين، والمدارس الدينية التقليدية لهم حركة المجاهدين بزعامة فاروق كشميري التي انشق عنها جيش محمد مؤخرا، وهناك الصوفيون الذين بدؤوا لأول مرة تأسيس حركة انقلابي إسلامي في كشمير.[3]

جهود التسوية السلمية: شهدت القضية الكشميرية محاولات للتسوية بالوسائل السلمية بعد أن فشلت المحاولات العسكرية في تحقيق ذلك، وابرز هذه المحاولات في بداية الأزمة من الأمم المتحدة التي عرض مجلس الأمن الدولي فيها عبر القارات التي صدرت عنه في 12 ابريل 1948 و 19 أغسطس 1948 و 5 يناير 1949 توصيات حاول من خلالها أن يتخذ موقفا سياسيا وسطا للتقريب بين الفرقاء فعرض خطته والتي اشتملت على ثلاث نقاط: انسحاب

[1] – محمد سلمان احمد الجنابي، "**أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية**"، ص20.

[2] – المرجع نفسه، ص22.

[3] – المرجع نفسه، ص22.

القوات العسكرية من كشمير، إجراء استفتاء شعبي، تنصيب حكومة انتقالية في كشمير للإشراف على الوضع.[1]

رفضت الدولتان العديد من بنود خطة المجلس ونظرت كل منهما إلى هذه الخطة على النحو التالي: اعتبرت الهند قضية انضمام كشمير إليها أمرا يخصها وحدها والشعب الكشميري فقط دون الحاجة إلى تدخل طرف ثالث، وكانت باكستان تعتبر نفسها على قدم المساواة مع الهند فيما يتعلق بهذا الموضوع، رأت باكستان أن يعهد للأمم المتحدة كل ما يتعلق بتنظيم ومراقبة الاستفتاء الشعبي المقترح إجراؤه في حين رفضت الهند الأمر ورفضت الهند انسحاب جيشها من كشمير في حين وافقت باكستان على ذلك شريطة أن يتم التزامن مع الانسحاب الهندي. [2]

اختلفت الدولتان على الإدارة التي ستتولى تنظيم شؤون الإقليم أثناء تنظيم الاستفتاء، فقد اقترحت الهند اسم الشيخ عبد الله في حين اعترضت باكستان وشككت في ولائه واقترحت أن تتولى ذلك الأمم المتحدة. [3]

وبسبب هذه الخلافات أصبحت معظم جهود التسوية السلمية سواء داخل أروقة الأمم المتحدة أو عبر الوسطات الدولية بدون جدوى تماما كما كان الحال في المفاوضات الثنائية التي أجرت بين بلدين في الأعوام 1953 و 1955 و 1960 و 1962 و 1963 و 1972 ، وقد عاد التوتر إلى الأجواء بعد اتهام الهند لبعض الجماعات الكشميرية التي تتخذ من باكستان مقرا لها بالضلوع في الهجوم الذي تعرض له البرلمان الهندي في ديسمبر عام 2001 والذي أدى إلى مقتل 13 شخصا منهم المهاجمون الستة وطالبت بتفكيك الجماعات المقاومة الكشميرية التي تعتبرها الهند إرهابية خاصة جماعتي لشكر طيبة وجيش محمد، ثم تطورت الأحداث وحشدت الدولتان بعض وحداتها العسكرية على الحدود الأمر الذي خشيت الولايات المتحدة من أن يؤدي إلى انشغال الجيش الباكستاني بتلك الأزمة عن الدور الذي تقوم به ضمن المخطط الأمريكي للقضاء على تنظيم القاعدة والبعض على أسامة بن لادن ومراقبته للحدود

[1] – السعيد باهر، " **النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير**"، مجلة السياسية الدولية، ع 107 (يناير 2008) ص203.

[2] – المرجع نفسه، ص204.

[3] – المرجع نفسه، ص205.

الأفغانية الباكستانية الطويلة، وهو ما يجعل بعض المراقبين يتوقعون على الأقل في الوقت الراهن ألا تنزلق الأحداث بين الجارتين إلى حرب شاملة. [1]

أمثلة عن بعض الحركات الانفصالية في قارة أسيا:

- **حركة السيخ في الهند:** السيخ هم طائفة دينية تعتنق عقيدة تمثل خليطا من الديانات المنتشرة (السماوية والأرضية) وهم يشعرون بالاضطهاد من جانب الأغلبية الهندوسية ويسعون إلى الانفصال بإقليم البنجاب (يشكلون غالبية السكان). [2]
- **الحركة العرقية في تيمور الشرقية:** استهدفت هذه الحركة انفصال تيمور الشرقية عن اندونيسيا حيث يقطن في إقليم تيمور الشرقي أغلبية من المسيحيين الكاثوليك على خلاف أغلبية الأقاليم الاندونيسية الأخرى وقد نجحت الحركة التيمورية مؤخرا من خلال نضالها المسلح وفي ضل ضغوط أمريكية على الحكومة الاندونيسية في بلوغ هدفها، وحصل التيمريون الشرقيون على استقلالهم على اثر استفتاء أجرى في الإقليم خلال شهر أغسطس 1999 م. [3]
- **حركة بنغال:** قد نجحت هذه الحركة في بلوغ هدفها المتمثل في الانفصال عن باكستان وإقامة دولة تمثل أبناء السلالة البنغالية، فكانت بنغلاديش التي ظهرت إلى حيز الوجود عام 1971 والتي لعبت الهند (العدو اللدود لباكستان) دورا رئيسا في إقامتها وتكريس وجودها. [4]

المطلب الثاني: تاريخ الحركات الانفصالية في أوربا (الحركة العرقية في ايرلندا الشمالية).

موقع ايرلندا الشمالية: تعد ايرلندا الشمالية من مقاطعات المملكة المتحدة وتقع من الناحية الجغرافية في شمال شرق جمهورية ايرلندا وقد توصف بأنها بلد أو مقاطعة أو دويلة أو

[1] – مركز الإعلامي لكشمير المسلمة، قضية كشمير: المبادئ الأساسية والحقائق الثابتة (مركز إعلامي كشمير، 2016) ص85.

[2] – احمد وهبان، "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والمجمعات والحركات العرقية**"، ص262.

[3] – المرجع نفسه، ص262.

[4] – المرجع نفسه، ص262.

مستعمرة أو منطقة من مناطق المملكة المتحدة (هناك الكثير من وجهات النظر المتباينة في هذا الموضوع).[1]

يبلغ عدد سكان ايرلندا الشمالية حوالي 1.660 مليون نسمة تشكل نسبة الكاثوليك 43 % أما نسبة البروتستانت فتشكل حوالي 54 %.[2]

أسباب الصراع في ايرلندا الشمالية: منذ احتلال الانجليز للجزيرة الايرلندية وضمها عام 1800 ظلت هذه الجزيرة ساحة للحرب بين المستعمرين الانجليز وسكانها الايرلنديين قرون عدة إذ انطلق الصراع المتواصل من اجل تحقيق التحرير القومي وبلغ ذروته في عيد الفصح عام 1916 عندما أعلن المتمردون الايرلنديون قيام الجمهورية المستقلة ورغم نجاح الانجليز في قمع هذا التمرد إلا أن نضال الايرلنديين تواصل فمع نهاية الحرب العالمية الأولى تم تأسيس الجيش الجمهوري الايرلندي لمقاومة الحكم البريطاني للجزيرة.[3]

في محاولة لتسوية المشكلة الايرلندية اصدر البرلمان البريطاني في عام 1920 قانون الحكومة الايرلندية الذي اعد لظهور برلمانيين وحكومتين محليتين واحدة في دبلن لإدارة الجزء الجنوبي من الجزيرة والأخرى في بلفاست لإدارة الجزء الشمالي، إلا أن سكان الجنوب الايرلندي رفضوا هذا البرلمان واستمروا في مقاومة ضد الانجليز، في كانون الأول من عام 1921 وافقت بريطانيا على قبول انفصال 26 مقاطعة جنوبية واعتراف بدولة ايرلندا الحرة وبوضعها كدولة مستقلة ضمن الكومنولث البريطاني، وفي عام 1949 حصلت دولة ايرلندا على استقلالها الكامل وأطلقت على نفسها اسم جمهورية ايرلندا ونتيجة لتصويت الأغلبية في المقاطعات الست وهي انتريم، وارما، فيرمناغ، ديري، وتيرون، لصالح البقاء جزء من بريطانيا فإن ايرلندا الشمالية استمرت منذ عام 1921 تعد واحدة من الأقاليم الأربعة للمملكة المتحدة و ضلت تنتخب 12 ممثلا عن مقاطعات ايرلندا الشمالية في برلمان ويستمنستر، فضلا عن ذلك فهي بقيت متمتعة بالحكم الذاتي حتى عام 1972، ولها برلمان خاص المكون من مجلس الشيوخ ومجلس العموم

[1] – هادي عفران يونس، "**نموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية**"، " مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد، ع 43 (جانفي 2016) ص73.

[2] – المرجع نفسه، ص73.

[3] – احمد وهبان، المرجع السابق، ص 262.

ويناقش القضايا الداخلية للمقاطعات الست فقط والتي يطلق عليها الستر، أما القضايا الخارجية فقد بقيت من اختصاص الحكومة الملكية في بريطانيا.[1]

تكمن جذور المشكلة في ايرلندا الشمالية بوجود الانقسام القومي والديني القائم بين السكان فضلا عن ذلك فإن تاريخ ايرلندا الشمالية منذ عام 1922 يحفل بمظاهر كثيرة للتميز السياسي والاقتصادي والتعليمي والثقافي ضد الأقلية الكاثوليكية، التركيبة الاجتماعية في ايرلندا الشمالية تتحد بوجود الأكثرية بروتستانتية موالية لانكلترا تشكل أكثر من ثلاث أرباع السكان وتعود جذورهم إلى مهاجرين الانجليز والاسكتلنديين من جذور البريطانية والذين وفدوا إلى ايرلندا في القرن السابع عشر، والعنصر الأخر هم الأقلية الكاثوليكية التي تؤلف سكان ايرلندا الأصليين وتسعى إلى الحفاظ بارتباطها مع الجزيرة الأم. [2]

بمجرد النظر إلى هذه التركيبة الاجتماعية يتضح لنا السبب الأساسي الذي يجعل السكان في ايرلندا الشمالية يصوتون لصالح البقاء ضمن المملكة المتحدة كون غالبية سكانها من البروتستانت الوحدون وهم الأقرب إلى بريطانيا، الصراع في ايرلندا الشمالية اتخذ صورا متعددة فهو صراع من اجل الحصول على حقوق سياسية اكبر لاسيما بعد إعلان بريطانيا الحكم المباشر على ايرلندا الشمالية عام 1972، وهو صراع اثني بين أغلبية تسعى إلى الحفاظ على ارتباط مع بريطانيا وأقلية تعيش ظروف تميز واضحة في القطاع التعليم والعمل، لذا فالمشكلة في ايرلندا الشمالية وصفت بكونها مشكلة سياسية تسير على خط ديني تترجم بمظاهر عديدة للعنف تتمثل بكثرة الاضطرابات وانتشار أعمال العنف المسلح. [3]

أسباب العنف في ايرلندا الشمالية: أ) الأسباب الاجتماعية: مثل عامل الدين في ايرلندا الشمالية أحد أبرز أسباب العنف فيها فالطائفتان البروتستانت والكاثوليك دخلت في صراع ديني الأمر الذي جعل كل منها تمتلك طقوس دينية ذات مضمون سياسي ساعدت في خلق حالة التباعد الاجتماعي بين طائفتين، فقد حافظ الإثنان على إحياء ذكرى أحداث مهمة وقعت في القرن السابع عشر فالبروتستانت يحتفلون سنويا بذكر انتصار وليام اوف اورنج عام 1690 على ملك الكاثوليك جيس الثاني فبقي البروتستانت ينظمون المسيرات احتفالا بهذا النصر،

[1] – احمد وهبان، "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والمجمعات والحركات العرقية**"، 263.

[2] – هادي غفران يونس، "**نموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية**"، ص 75.

[3] – المرجع نفسه، ص75.

وبالمقابل ينظم الكاثوليك عيدا سنويا هو عيد القديس باترك الديني يقترن باسم القديس باترك أول من بشر بالديانة المسحية في ايرلندا، وللكاثوليك أبطالهم دانيال اوكونيل هو احد أبطالهم الذي ناضل في القرن التاسع عشر من اجل حقوق الكاثوليك بالمساواة والحرية. [1]

هذه الاحتفالات غالبا ما كانت تنتهي بسلسلة مصادمات بين الطائفتين مما زاد في الفجوة بينهم فنظام اورنج (وهو تنظيم سياسي ديني متشدد يضم الوحدويين البروتستانت ويعادي الكاثوليك) ينظم استعراضات تزحف نحو نصب يخلد ذكرى الذين ماتوا في الحربين الأولى والثانية وغالبا ما يصاحب هذا الاستعراض الفرق الموسيقية ويزداد قرع الطبول عند الوصول إلى مناطق الكاثوليكية، تتسبب هذه الاحتفالات في أحداث شغب وعنف متبادل حتى تضطر الشرطة إلى إيقافها عند اقتراب من مدينة ديري ذات الأغلبية الكاثوليكية. [2]

التنافر الاجتماعي في ايرلندا الشمالية خلق عزلة اجتماعية في ايرلندا الشمالية فمن الملاحظ أن توزيع البروتستانت والكاثوليك غير متساو وعلى سبيل المثال يشكل البروتستانت أغلبية في المقاطعات انتريم وشمال ارماغ والعاصمة بلفاست وشمال داون أما الكاثوليك فيشكلون نسبة عالية في ديري، أما العاصمة بلفاست فلا يشكل الكاثوليك سوى 30 % لذلك فدرجة الانعزال الطائفي عالية جدا بحيث يبدو الاختلاط نادرا وينقسم الجزء الصناعي الغربي من بلفاست على قطاعين يمتدان على طريقين فطريق falls هو كاثوليكي أما طريق shamkill ذو أغلبية بروتستانتية، وفي الكثير من الشوارع تبلغ العزلة 100% وتبدو العزلة الطائفية في ضواحي الطبقة الوسطى اقل وضوحا وتزداد هذه العزلة مع انخفاض العزلة الاجتماعية – الاقتصادية.[3]

سياسيا البروتستانت كانوا دائما يسعون إلى البقاء ضمن بريطانيا أما الكاثوليك يدعون إلى الوحدة مع ايرلندا الجنوبية، وكان حزب الوحدوي البروتستانتي هو المسيطر في البرلمان، فالبرلمان الايرلندي الشمالي كان بداية التسعينات يضم 36 عضوا وحدويا وستة قوميين كما نظام الانتخابات المحلية ضيع بطريقة تخدم البروتستانت وأدى إلى تقطيع المناطق الانتخابية وإضعاف للصوت الكاثوليكي، فإلغاء نظام التمثيل النسبي ساهم في تراجع حصول الكاثوليك

[1] – دافيد سميث، "**الصراع العرقي في شمال ايرلندا**"، (لندن: جامعة كورنيل للصحافة، 1977) ص 230.

[2] – المرجع نفسه، ص 231.

[3] – المرجع نفسه، ص،231.

على المقاعد في البرلمان، وليس ذلك فحسب بل هناك تلاعب في رسم حدود الدوائر الانتخابية بحيث يضمن ذلك التلاعب أن يمثل المناطق ذات الأغلبية الكاثوليكية ممثلون أغلبيتهم بروتستانت اتحاديون ويتم ذلك عن طريق تجميع اكبر عدد ممكن من الكاثوليك في دائرة انتخابية واحدة وإعطائهم أغلبية في هذه الدائرة، ثم تقسيم العدد القليل المتبقي منهم على الدوائر الانتخابية الأخرى بحيث لا يتمتعون بالأغلبية فيها وبالتأكيد هذا لا يتم إلا عن طريق التحكم بنظام السكان الذي يسطر عليه السلطات المحلية بحيث يساعدها على تركيز الكاثوليك في مناطق معينة، وأيضا حق الانتخاب تم حصره في الأشخاص الذين يملكون عقارا وهذا بالتأكيد لا يخدم الكاثوليك الفقراء الذين لا ينطبق عليهم
هذا الشرط. [1]

التميز ضد الأقلية الكاثوليكية شمل أيضا التعيين في الوظائف فالبروتستانت سيطروا على معظم القاعدة الاقتصادية واعتمد التخطيط الاقتصادي على تركيز المصانع في المدن على حساب مدن أخرى، مشكلة التميز في الوظائف كانت تشكل خطورة بالغة لاسيما منذ أن بدأت ايرلندا الشمالية تواجه بطالة مزمنة وأخذت صناعتها بالتراجع كما هو الحال في بناء السفن وصناعة النسيج كما أن معدلات البطالة واضحة في المناطق التي تقطنها نسبة عالية من الكاثوليك، سياسات التميز امتدت إلى السكن والتعليم وشملت أيضا العلاوات الممنوحة إلى العوائل فقد اصدر البرلمان ويستمنستر عام 1950 تشريعا يجعل العلاوات الممنوحة للعوائل على الأطفال تزيد لكل طفل بعد الطفل الثاني فما كان من حكومة ايرلندا الشمالية إلا أن قبلت الوضع بحيث جعلت العلاوات للطفلين الثاني والثالث اكبر من تلك الممنوحة لمن يليها ومن المعروف أن معدل مواليد الكاثوليك أعلى منه ومن ثم سيكون المتضرر هم الكاثوليك.[2]

ب) الأسباب السياسية: ظلت المواقف البريطانية تجاه القضية الايرلندية متسمة بالتصلب الشديد لاسيما في ظل حكومة رئيسة الوزراء مارغرين تاتشر التي كانت ترفض استقلال ايرلندا الشمالية، تاريخيا وبعد تخلي بريطانيا عن ثلثي الجزيرة والذي عرف بجمهورية ايرلندا بقي الثلث الأخر والذي يمثل ايرلندا الشمالية تابعا إلى الأراضي البريطانية وبذلك تكون بريطانيا قد أوجدت تلك المشكلة التي تكمن في التناقض بين الجزء أو الأقلية الكاثوليكية التي تطالب بالانفصال عن بريطانيا وإعادة الوحدة والارتباط مع الجزيرة الأم، الحكومة البريطانية ظلت

[1] – هادي غفران يونس، "**نموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية**"، ص98.

[2] – المرجع نفسه، ص99.

تتجاهل اغلب مطالب الأقلية الكاثوليكية، وفي المدة بين عامي 1969، 1972 شهدت ايرلندا الشمالية اضطرابات شديدة وحملات تطهير عرقي وقامت الحكومة البريطانية بحل برلمان ايرلندا الشمالية وتولت إدارة المقاطعة بنفسها.[1]

أسست الحكومة البريطانية أول قوة للطوارئ في ايرلندا الشمالية عام 1920 عندما قتل أول شرطي بريطاني وقد ضمت قوات الطوارئ قوات b– special وقوات a و b ثم ظهرت إلى الوجود شرطة الستر الملكية فأصبحت مسالة امن إقليم محاطة بفرق من الجيش البريطاني وشرطة الستر الملكية وتحددت مهامها في محاربة الإرهاب واعتقال منفذيه ومصادر أسلحتهم وبلغ عدد هذه القوات عام 1969 (1300) وارتفع مع ازدياد أعمال العنف عام 1972 إلى 3.0000 وفي عام 1983 إلى 17000 وأخيرا عام 1990 بلغ عددها 1900.[2]

ولعل سياسات التميز الاجتماعي والاقتصادي من قبل الحكومة البريطانية ضد الكاثوليك في ايرلندا الشمالية ولدت عنها إزاء تلك السياسة، فالمرة الأولى التي ثار فيها الكاثوليك ضد أوضاعهم المتردية كانت في منتصف عام 1968 عندما دعت رابطة الحقوق المدنية لايرلندا الشمالية التي تظاهرت بالمطالبة بحقوق الكاثوليك بدأت في مدينة ديري ثم امتدت إلى لوغان وانتهت إلى بلفاست وفي آب 1969 تسببت بمقتل الكثيرين وجرح ما يتجاوز 700 شخص وشردت حوالي 4000 شخص عن بيوتهم، وقد دعت حكومة ايرلندا الشمالية (البروتستانتية) القوات البريطانية إلى التدخل لحفظ الأمن في الإقليم. [3]

احد النتائج لحركة المدنية مثل تصاعد العنف من قبل الطائفة البروتستانتية وتراجع الدعم للوحدويين الأكثر اعتدالا فقد شكل الكاهن (ايان بيزلي) الكنيسة البروتستانتية الحرة، وعد بيزلي مجموعة الحقوق المدنية قوى خاضعة للبابوين والجمهوريون، وقد تحولت مسيرة نظمها بيزلي عام 1966 إلى تمرد عند دخولها المناطق الكاثوليكية في بلفاست، وقد ظهرت أيضا منظمات بروتستانتية مسلحة استخدمت القتل والتفجير، واخذ مسلسل العنف يتواصل يوميا بين الجيش الجمهوري الايرلندي والجماعات البروتستانتية المسلحة، فالميلشيات الاتحادية تضم رابطة دفاع الستر وهي اكبر تجمع اتحاد عسكري، مارست هذه الميلشيات العديد من

[1] – احمد يوسف احمد، " **الحرب الأهلية في ايرلندا** "، السياسة الدولية، ع 24(افريل 1971) ، ص 12 .

[2] – المرجع نفسه، ص121.

[3] – المرجع نفسه، ص122.

عمليات الاغتيال ضد أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي وتضم رابطة الدفاع عن الستر جماعات عسكرية أخرى، وهي مقاتلو الاستر الأحرار، مارست هذه القوة العديد من عمليات الاغتيال ضد مدنيين كاثوليك وأعضاء من الجيش الجمهوري الايرلندي فأول العمليات كانت في العام 1988 تورطت هذه القوات في 15 عملية قتل 15و محاولة للقتل و 62 مؤامرة للقتل.[1]

اتهم الجيش البريطاني بدعم هذه الاغتيالات إذا أكد جيري ادمز أن فرق الجيش البريطاني وفرقا أخرى من الميلشيات الاتحادية العسكرية استخدمت حيلا قذرة لقتل خصومهم السياسيين منذ عام 1970 هذه القضية أخذت اهتماما كبيرا بسبب العدد الكبير من القتلى وأشار ادمز أن الحكومة البريطانية وتحديدا حكومة مارغرين تاشروجون ميجر كان لها دور كبير في دعم الإستراتجية غير الشرعية في القتل. [2]

أما الجيش الجمهوري الايرلندي يطالب بضم ايرلندا الشمالية إلى الجزيرة الأم الذي يعد الذراع العسكري لحزب الشين فين فكان يرمي إلى حماية المناطق الكاثوليكية المهددة لاسيما بلفاست وديري وقد استخدم أعضاء الجيش تكتيك حرب العصابات وامتدت العمليات إلى لندن وأصبحت بعض مناطق ايرلندا الشمالية مناطق تفجيرات وحرب مستمرة، العنف في ايرلندا الشمالية شمل جميع مناحي الحياة فغالبا ما كانت الصحف الكاثوليكية تبرز العديد من الشعور الديني والقومي المتطرف فغالبا ما كانت صحيفة الأخبار الايرلندية مليئة بملاحظات تأنيبية على غرار لعنة الله عليكم يا انجلترا، أنت وحش قاس وهذه الصحف مجدت وبشكل كبير أعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي والذين اضربوا على الطعام بعد مطالبتهم بمعاملتهم بوصفهم سجناء سياسيون وليسوا مجرمين.[3]

خطوات المصالحة في ايرلندا الشمالية: ترتسم الخريطة السياسية في ايرلندا الشمالية بوجود اتجاهين للأحزاب هما الأحزاب الاتحادية التي تسعى للحفاظ على وحدتها مع بريطانيا والأحزاب القومية التي تتطلع إلى الوحدة مع جمهورية ايرلندا، الصراع الفكري لهذه الأحزاب

[1] – هادي غفران يونس، "**نموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية**"، ص101.

[2] – المرجع نفسه، ص101.

[3] – المرجع نفسه، ص103.

غالبا ما كان له الأثر في بلورة ظاهرة العنف وفي الوقت نفسه الحاجة إلى إصلاح وإنهاء حالة العنف التي شهدتها ايرلندا الشمالية . [1]

الأحزاب الاتحادية تشمل الحزب الاتحادي الرسمي oup الذي يمثل اكبر تجمع اتحادي رسمي محافظ يؤمن أن حل مشاكل ايرلندا الشمالية هو في حكم الأغلبية على أساس من تفويض السلطة وهو يطالب العودة إلى حكم الأغلبية البروتستانتية قبل أن تعلن بريطانيا حكمها المباشر عام 1972، أما الحزب الديمقراطي الاتحادي وهو حزب القس ايان بيزلي إذ تمثل أفكار هذا الحزب تطرفا شديدا اتجاه منح أي حقوق للأقلية الكاثوليكية، أما الأحزاب القومية فتتمثل بحزب الشين فين وهذه التسمية في اللغة تعني (نحن أنفسنا) مؤسس هذا الحزب هو ارثر كريفت المولود في دبلن 1876 عبر عن فكرة الشين فين لأول مرة عام 1899 من خلال مقالته في صحيفة (الايرش مان) قاد المنظمة من (1905 – 1917) وبعد عام 1905 هو تاريخ تأسيس الحزب كمنظمة لها دستور ونص الشعب الايرلندي الحكومة التي يريدها وأن تحقيق هذا الهدف سيكون عن طريق هذه المنظمة، ودعت بأن يؤسس النواب المختارين من قبل الناخبين الايرلنديين بعد انسحابهم من مجلس العموم حكومة مستقلة عن التاج وتأسيس مجلس مكون من 500 عضو في دبلن ومجالس محلية في المقاطعات.[2]

ترأس الشين فين عام 1983 جيري ادمز وانتخب في عام نفسه عضوا في مجلس العموم البريطاني عن منطقة غرب بلفاست، إلا انه رفض تولي مقعده في البرلمان، وبين هذه الأحزاب الاتحادية والقومية يقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي والعمال، والذي يشمل سياسة الاعتدال وأعضاء هذا الحزب غالبيتهم من زعماء حركة الحقوق المدنية التي استقطبت العديد من الطبقة الوسطى البروتستانتية أيضا، هذا الحزب يرفض سياسة الانعزال التقليدية للوطنيين الكاثوليك ويسعى إلى المشاركة في حكم ايرلندا الشمالية و الإصلاح الديمقراطي و الاجتماعي الذي يرمي إلى تحسين حالة سكان الكاثوليك في ايرلندا الشمالية، ومنذ بداية الثمانينات بدأت عملية التفاوض وكانت مطولة بين الحكومة البريطانية وحكومة جمهورية ايرلندا التي انتهت إلى توقيع المعاهدة الانكلو – ايرلندية عام 1985 والتي لم تقنع كلا الفريقين المتنازعين في ايرلندا

[1] – هادي غفران يونس، "**نموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية**"، ص 106.

[2] – المرجع نفسه، ص 110.

الشمالية إلى أن محاولات المصالحة استمرت مع بداية التسعينات وأثمرت في عام 1998 عن توقيع اتفاق الجمعة العظيمة .[1]

بعض الأمثلة عن الحركات الانفصالية في القارة الأوربية :

- **الحركة العرقية الكرواتية (يوغسلافيا السابقة):** استهدفت هذه الحركة انفصال كرواتيا عن يوغسلافيا، وقد حققت هدفها على اثر صراع مسلح طويل انتهى عام 1993. [2]
- **الحركة العرقية لمسلمي البوسنة:** استهدفت هذه الحركة انفصال جمهورية البوسنة والهرسك عن يوغسلافيا وقد أعلن استقلال الجمهورية بالفعل على اثر استفتاء أخر عام 1992 غير انه ثمة حرب اندلعت في هذه الجمهورية وانتهى الأمر عام 1992 بتوقيع الأطراف المتحاربة على اتفاقية ديتون، والتي بمقتضاها أصبحت البوسنة دولة مستقلة تضم رابطة فيدرالية بين المسلمين والكروات ترتبط بدورها برابطة كنفدرالية مع حزب البوسنة. [3]
- **الحركة المقدونية:** حيث ينحدر المقدونيون من أصول يونانية كما كانوا يشكلون تاريخيا جزءا من الشعب اليوناني وبالتالي لم يكونوا يرتبطون بأية رابطة سواء موضوعية أو روحية باليوغسلاف وقد تمكن المقدونيون بحلول عام 1993 من نيل استقلالهم بحد السيف وأقاموا دولة مقدونيا التي تجسد هويتهم. [4]

المطلب الثالث: الحركات الانفصالية في إفريقيا وأمريكا

أ. الحركات الانفصالية في إفريقيا (حركة انفصالية في جنوب السودان) :

مرت الأزمة بين الشمال والجنوب بمراحل مختلفة بدأت منذ الحكم المصري للسودان في زمن الخديوي إسماعيل واستمرت في أثناء الحكم الثنائي (المصري – البريطاني) وتعاظمت في مرحلة الاستقلال نظرا لما تضمنته هذه المرحلة من تقلبات:

❖ **فترة الحكم المصري:** لابد من التذكير بأن وجود العنصر الزنجي في جنوب السودان قد سمح بانتشار ظاهرة الرق والتجارة القائمة على هذه الظاهرة، عندما كان أهل الشمال

[1] – هادي غفران يونس، "**نموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية**"، ص 111.

[2] – احمد وهبان، "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والمجمعات والحركات العرقية**"، ص 261.

[3] – المرجع نفسه، ص 262.

[4] – المرجع نفسه، ص 263.

يقومون باسترقاق أهل الجنوب وجعلهم عبدتا لهم، حرصت مصر في زمن محمد علي على تحقيق أمنها المائي عن طريق تامين منابع نهر النيل بالإضافة لتوسيع زراعتها وفتح أسواق تجارية جديدة تقوي من اقتصادها فأرسلت أولى الحملات العسكرية باتجاه السودان تحديدا في عام 1839 واستمر الوجود المصري في السودان إلى عصر الخديوي إسماعيل، إذ سميت تلك الفترة بعصر الإمبراطورية المصرية.[1]

لقد قام إسماعيل الخديوي بتكليف البريطاني صمويل بيكر بحملة عسكرية على الجنوب نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية فيها، وقد كانت هذه الحملة بداية زرع الكراهية هناك، إذ عمل بيكر على اضطهاد السكان المحليين للجنوب وذلك تأييدا لأهداف بريطانيا التي كانت تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة المتمثلة بالسيطرة على منابع النيل وذلك للضغط على مصر وإحكام اليد العليا بعد ذلك، والحقيقة أن الخديوي إسماعيل سكت عن تصرفات بيكر لأنه كان يريد تأييدا بريطانيا لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية، على الرغم من ذلك فقد حاول الخديوي تفسير سلوك بيكر ولكن دون جدوى فكلف جوردن بدلا من بيكر ولكن جوردن استمر بإتباع سياسة سلفه نفسها ضد الجنوب إرضاء لرغبات بريطانيا المتمثلة في السيطرة على مصر والسعي نحو تكريس انفصال الجنوب عن الشمال في السودان، من اجل ضم الجنوب إلى باقي مستعمراتها في وسط إفريقيا، إذ كانت بريطانيا تحلم ببناء إمبراطورية افريقية تتألف من كينيا وأوغندا وجنوب السودان.[2]

- **مرحلة الحكم الثنائي " مصري – البريطاني "**: بعد احتلال بريطانيا لمصر عام 1882 انتقلت السودان إلى مرحلة من الحكم الثنائي المصري – البريطاني والتي امتدت منذ عام 1899 حتى عام 1924، وخلال هذه الفترة كانت رغبات بريطانيا هي السائدة في السودان، إذ عمدت بريطانيا إلى عزل الجنوب كليا عن الشمال وبدأت بإرسال البعثات التبشيرية إلى الجنوب بحجة رفع المستوى التعليمي والثقافي، كما قامت أيضا بتيسير دخول التجار اليونانيين إلى جنوب السودان، وكذلك أهل الشام من ذوي الأصول المسحية، كما أصدرت السلطات البريطانية عام 1918 قانونا يجعل العطلة الرسمية في الجنوب يوم الأحد واعتماد اللغة الانجليزية كلغة رسمية بدلا من اللغة العربية، كما قامت بإنشاء خط فاصل بين الشمال والجنوب امتد على طول نهر العرب، وطلبت من

[1] – نسيم مقار، "**الكشف عن منابع النيل**"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2001) ص 58.

[2] – المرجع نفسه، ص 60.

زعماء القبائل الجنوبية التخلي عن الأسماء العربية، وكذلك التخلي عن الملابس التقليدية، ومنعت بيعها في الأسواق، وقدمت مكافئة للطلاب المتميزين تتمثل بالدراسة في المدارس التبشيرية العليا المنتشرة في أوغندا، ومنعت الدخول إلى الجنوب إلا بإذن رسمي من السلطات البريطانية.[1]

أدت هذه الممارسات إلى إحداث شرخ حقيقي بين شمال السودان وجنوبه، ووصلت بريطانيا إلى ما أرادته من وراء سياستها التي استمرت عشرات السنين، و ترسخت هذه الممارسات في المجتمع الجنوبي، وبدأت تظهر بوادر الاختلاف بين شطري السودان، هذا الوضع أدى إلى عقد لقاء أو مؤتمر بين الشمال والجنوب كان الأول من نوعه، وقد جرى هذا اللقاء في مدينة " جوبا " الجنوبية في عام 1947، وبعد أن تبادل الطرفان وجهات النظر، طلب الجنوبيون من الشماليين بعض الضمانات التي رأوا أنها ضرورية لردم الهوة بين الطرفين ومحاولة لتطويق الاختلاف بينهما.[2]

- **مرحلة ما بعد الاستقلال:** حصل السودان على استقلاله في مطلع عام 1956 وقد قسم الباحثون هذه المرحلة إلى ست مراحل بحسب القيادات التي توالت على الحكم وهذه المراحل هي:
- **مرحلة الحكم الذاتي الأول: 1954 – 1958:** ومن ابرز أخطاء هذه المرحلة أنها قامت في إطار ما يعرف بسياسة " السودنة " في ظل حكم إسماعيل الأزهري وتحديدا في عام 1955، بنقل بعض فرق الجيش الجنوبية إلى الشمال الأمر الذي أدى إلى تمردهم، كما أدى أيضا إلى تفجير ثورة في الجنوب مناصرة لحقوقهم بالإضافة لإهمالها تنمية الجنوب اقتصاديا واستيلائها على المدارس التبشيرية وحصر وظائف الدولة في الجنوب بأهل الشمال فقط.[3]

ثم مرت السودان بعدة مراحل نذكر منها: الحكم العسكري الأول " 1958 – 1964، ثورة أكتوبر الشعبية "1964 – 1969، مرحلة الحكم العسكري الثاني: 1969 – 1985، مرحلة انتفاضة نيسان الديمقراطية " 1985 – 1989.

[1] – نسيم مقار، "**الكشف عن منابع النيل**"، ص 63.

[2] – المرجع نفسه، ص 65.

[3] – المرجع نفسه، ص 67.

- **نظام الإنقاذ:** اعتمد نظام الإنقاذ الحل السلمي لحسم النزاع مع الجنوب، وسعى إلى وساطة دول مجاورة مثل إثيوبيا، حيث اقر نظام الإنقاذ عام 1991 النظام الفيدرالي بجنوب السودان واستمر المد والجزر في العلاقات بين الشمال والجنوب، حتى جاء اتفاق مثاقوس في 20 يوليو 2002 والذي كانت أهم قراراته الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات وذلك عبر استفتاء شعبي، وهو الذي مهد الطريق إلى اتفاق نهائي وقع بين الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة قرنق، سمي الاتفاق باتفاقية السلام الشاملة وذلك في 9 يناير 2005 في العاصمة نيروبي وعرف فيما بعد باتفاق نيفاشا. [1]

الاستفتاء على الانفصال وتداعياته: جرى الاستفتاء على مصير السودان بتاريخ 09 – 01– 2011 وامتد لغاية 15–01–2011 إذ بلغ عدد المسجلين على اللوائح الخاصة بأصحاب الحق بالتصويت (6767943) وبلغت نسبة المصوتين منهم حوالي 97 % وهي نسبة تصويت مرتفعة جدا حيث صوت ما يقارب 98.83 % للانفصال فيما اختار 1.17 % قرار الوحدة، وبلغت نسبة المشاركين في الشمال 60 % في حين كانت نسبة في الجنوب 99 % هذا وقد تم الإعلان عن النتيجة النهائية للاستفتاء وهو قرار الشعب الجنوبي بالانفصال وإنشاء دولتهم المستقلة التي ستكون دولة رقم 54 إفريقيا في 7 فيفري 2011 إذ سيصبح قرار الاستفتاء نافذا ابتداء من 9 – 7 – 2011 وحددت الحركة الشعبية اسم الدولة الجديدة بجمهورية جنوب السودان وعاصمتها (جوبا) كما اختارت العملة الرسمية للبلاد وهي الجنيه كما اختارت النشيد الوطني أيضا.[2]

لكن التحدي الأبرز الذي ستواجهه الدولة الجديدة هو إمكانية الوصول إلى حلول تفاوضية مع الشمال، بشأن القضايا العشر الخلافية وأهمها الديون والنفط والمناطق الحدودية المختلف عليها مثل آبيي، إضافة إلى الكثير من التداعيات التي قد تواجهها في نشأنها وقد تهدد أمنها الداخلي واستقرارها، مثل توفير متطلبات الحياة الآمنة والمستقرة لشعبها، ووضع حد للتدخلات والأدوار الخارجية حتى لا تتحول إلى ساحة لهذه الأطراف للقيام بأدوار ما ضد دولة الشمال

[1] – نسيم مقار، "**الكشف عن منابع النيل**"، ص 69.

[2] – هاني رسلان، "**جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال**"، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، يوليو 2012) ص 138.

ودول الجوار الإفريقي أي قد يتحول الانفصال من نقطة الاستقرار إلى بداية جديدة لصفحة من صفحات الحروب والنزاعات بين الدولتين.[1]

بالإضافة إلى الكثير من المشكلات التي قد تعاني منها الدولة الناشئة مثل الخلافات القبلية والإثنية والجهل والأمراض والأوبئة، إذ تشكل نسبة الأمية في الجنوب أعلى معدلاتها في العالم حيث أن أكثر من 80 % من الذكور و 96 % من الإناث يعتبرون أميين، أضف إلى ذلك مشكلات التنمية والبنية التحتية ومشكلات الفساد المالي والإداري ومشكلات الفقر وغيرها، إذ تشير الإحصائيات أيضا إلى أن 62 % من أهل الجنوب يعيشون تحت خط الفقر، وأن نسبة الوفيات بين الأطفال سنويا تبلغ 6 %. [2]

كما انه على الحكومة السودانية التنبه إلى أن الانفصال الذي أصبح أمرا واقعا بعد الاستفتاء أنه تم بشكل طبيعي وسلمي فإنه سيؤدي إلى رفع العقوبات عن السودان وعن شخصيات حزب المؤتمر الوطني الحاكم وسيتابع السودان حركة نموه الاقتصادي المستقرة التي بدأت منذ عام2000 أما في حال حدوث العكس أي عدم قبول الانفصال وعودة الحل العسكري إلى الواجهة من جديد فإن العقوبات ستبقى بإضافة إلى التراجع الذي سيصيب العلاقات العربية الإفريقية لأن السودان سيكرس حينها فشل العرب والأفارقة بالعيش المشترك، وستدعم الدول الإفريقية دولة جنوب السودان وستتدهور علاقات السودان مع الدول الإفريقية.[3]

أما بالنسبة لتداعيات الانفصال اقتصاديا فإن عائدات الشمال من البترول ستنخفض من أربعة مليارات دولار سنويا، إلى مليار دولار سنويا، ولكن الحكومة الشمالية ستحصل على عائدات مرور بترول الجنوب من أراضيها في طريق للتصدير وتقدر هذه العائدات 500 مليون دولار سنويا وبذلك يكون انخفاض العائدات من جراء الانفصال حوالي 70 % ويتوقع أن يتم التعويض عنها بترشيد الاستيراد وتنمية قطاع الزراعة وأخيرا فإن أهم ما يمكن أن يقال عن تداعيات الانفصال انه سيؤدي إلى أزمة اقتصادية في الشمال ودولة ضعيفة في الجنوب.[4]

[1] – هاني رسلان، "**جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال**"، ص 14.

[2] – المرجع نفسه، ص14.

[3] – المرجع نفسه، ص 142.

[4] – المرجع نفسه، ص 145.

أمثلة عن بعض الحركات الانفصالية في إفريقيا:

- **حركة صومالي اوجادين:** تستهدف هذه الحركة انفصال إقليم اوجادين عن إثيوبيا بغية الانضمام إلى الصومال التي تعتبر بالنسبة للاوجاديين " الدولة الأم" إذ ينحدرون من أصول صومالية. [1]
- **الحركة الاريتيرية:** يمثل الإقليم الاريتيري منطقة فاصلة بين الأراضي الإثيوبية وسواحل البحر الأحمر ويقطنه أناس ينحدر اغلبهم من أصول عربية ويدين أكثر من 70 % منهم بالإسلام أما لغتهم فتتمثل في العربية إلى جانب لغة محلية أخرى هي النيجرية، خضعت اريتيريا للحكم المصري خلال عهد أسرة محمد علي، قبل أن تسيطر عليها ايطاليا خلال الفترة الممتدة (1890 – 1941) ثم بريطانيا (1941 – 1950) إلى أن سيطرة عليها إثيوبيا عام 1950 معتبرة إياها إقليما يتمتع بالحكم الذاتي في ظل الفدرالية الإثيوبية. [2]

ب. الحركات الانفصالية في القارة الأمريكية:

الحركات الانفصالية في الولايات المتحدة الأمريكية: قامت بعض الولايات خلال العقود الثلاثة الأخيرة بإجراء بعض الأعمال والنشاطات التي يمكن اعتبارها بمنزلة حركات انفصالية وهي:

ألاسكا: في نوفمبر 2006 أعلنت المحكمة العليا في ألاسكا أن الانفصال غير قانوني ولم تسمح بإجراء استفتاء عام بين سكان الولاية حول قضية الانفصال عن أمريكا ويعد حزب استقلال ألاسكا احد الأحزاب الناشطة في هذا الأمر أما الحركة الانفصالية في كاليفورنيا فهي تطالب بالاستقلال عن الولايات المتحدة وقد عقدوا اجتماعا في 15 نيسان2010 لدعم مطالبهم في الانفصال ولبحث قضية الدفع قدما في تحقيق هدفهم المتمثل في الاستقلال. [3]

جورجيا: في افريل 2009 اقر مجلس الشيوخ في جورجيا وثيقة رقم 43-1 تمكن الولايات من رفض تنفيذ القوانين الفدرالية وجاء في الوثيقة انه في حال اتخاذ الكونغرس

[1] – احمد وهبان، "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والمجمعات والحركات العرقية**"، ص 260.

[2] – المرجع نفسه، ص 264.

[3] – محمد بياتي، " **النزاعات الانفصالية في الولايات المتحدة الأمريكية**"، مركز الدراسات الدولية، ع 24 (يونيو 2015) ص 66.

إجراءات تحد من التسلح أو التزود بالمعدات عندها لن تكون لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أي وجود بعد هذا مظاهر تطالب باستقلال هاواي لديها حركة الحكم الذاتي في هاواي وهي مجموعات فاعلة تمكنت حتى الآن من كسب عدة امتيازات من حكومة هاواي على سبيل المثال في مارس 2011 تمكنوا من حذف عبارة معاهدة الانضمام.[1]

حركة انفصال تكساس: بدأت حركة جمهورية تكساس نشاطها وفعاليتها المثيرة للجدل أواخر عقد الثمانينات 1980 وما بقيت حتى عام 2009 طرح ريك برى عمدة تكساس قضية الانفصال في إحدى الاجتماعات الحزب الجمهوري حيث أعلن أن تكساس مكان لا مثيل له، عندما انضمت إلى الولايات المتحدة في عام 1845 كانت إحدى القضايا التي تم الاتفاق عليها انه في أي وقت رغبنا نستطيع أن نخرج من هذا الاتحاد، أتمنى أن تنتبه أمريكا وبالأخص واشنطن إلى هذا الأمر، إذ استمرت واشنطن في إهانة الشعب الأمريكي لا يمكن لأحد أن يتوقع ماذا سيحدث في المستقبل.[2]

أمريكا الجنوبية (البرازيل): جماعات الضغط ساوباولو الحرة " الحركة الجمهورية لساوباولو وحركة ساوباولو المستقلة تسعى هذه الجماعات إلى انفصال ولاية ساوباولو عن البرازيل، لتشكيل جمهورية ساوباولو، من اجل تنظيم نقاش حر ودراسات حول درجة الحكم الذاتي لولاية ساوباولو في النظام الفدرالي البرازيلي والوضع الفدرالي الحالي في البرازيل بالإضافة إلى دراسة برنامج حول تطبيق نموذج جديد لولايات كونفدرالية ونقاش حول تبني إجراءات تهدف إلى فتح حوار عام حول الفدرالية لتبني كل ما يتمحور حول الثقافة النموذجية لساوباولو نظمت نقاشات وأحداث حول التمثيل السياسي لولاية ساوباولو في الوضع الفدرالي الحالي.[3]

المبحث الثاني: تأثير الحركات الانفصالية على الدول.

إن للحركات الانفصالية تأثير على استقرار الدول، فهي تأثر على الاستقرار الداخلي و الإقليمي والدولي، لذلك نتطرق في المطلب الأول تأثيرها على الاستقرار الداخلي. أما المطلب الثاني تأثيرها على الاستقرار الإقليمي والدولي.

---

[1] – محمد بياتي، " **النزاعات الانفصالية في الولايات المتحدة الأمريكية**"، ص 68.

[2] – المرجع نفسه، ص 69.

[3] – مختار فهمي، " **نظرة على الحركات انفصالية في العالم** " العلوم السياسية، م 20، ع 22 (جانفي 2011) ص 91.

المطلب الأول: تأثير الحركات الانفصالية على الاستقرار الداخلي.

أولاً: الأقليات التي تستهدف الانفصال: وهي أقلية تنشد الاستقلال السياسي والثقافي وقد تقوم هذه الأقلية بتطوير حركة مكرسة للاستقلال التام، فتستهدف هذه الأقلية إما استقلالها ذاتيا أو أنها تستهدف الاستقلال التام وتكوين دولة مستقلة، أو الانضمام إلى دولة أخرى تشترك معها في خصائصها التي تتمايز عن المجتمع الذي تعيش فيه، ومن الأمثلة على الأقليات التي تهدف الانفصال والانضمام إلى مجتمع أخر يعبر عن هويتها نجد الأقلية التركية في قبرص التي تستهدف الانضمام إلى تركيا، ومن الأمثلة التي ترغب في الانفصال وتكوين دولة مستقلة الأقلية المسلمة التي تتواجد في جنوب تايلاندا.[1]

ولتوضيح تأثير هذه الحركات على الاستقرار الداخلي للدول يجب التطرق أولا إلى مسألة التعدد الاجتماعي والثقافي داخل الدولة:

مسالة التعدد الاجتماعي والثقافي داخل الدولة: يرى المختصون في الدراسات العرقية بأن ظاهرة التعدد الاجتماعي والثقافي هي ظاهرة تميز العديد من الدول وهذه الخاصية تطبع حتى تلك الدول المتجانسة من حيث تكوينها الاجتماعي، كما أنها ترتبط بدرجة تعدم أو تخلف الدولة فهي ظاهرة تعرفها الدول المتقدمة والدول المختلفة على حد سواء من خلال ما تقدم يعتبر بعض الباحثين بأن ظاهرة التعددية الثقافية تعد من أهم المشاكل التي تواجه بناء الدولة الحديثة خاصة من حيث تأثيرها على الاستقرار السياسي، فالدول المتجانسة عرقيا، دينيا ، لغويا تكون أكثر استقرارا من الدول المتنوعة، فهذا التنوع من شأنه أن يخلق التوترات داخل هذه الدول أخطرها نشوب النزاعات والحروب الأهلية، سواء بين الجماعات المختلفة أو بين هذه الأخيرة وبين السلطة الحاكمة الأمر الذي يهدد استقرار الدولة وأمنها الداخلي. [2]

فالتنافس بين الجماعات الأقليات وغيرها من الجماعات سواء الموارد الطبيعية أو السلطة السياسية قد يؤدي إلى تبني العنف وخلق النزاعات داخل الدولة، ومن هنا فطبيعة العلاقة بين الجماعات المختلفة من حيث كونها علاقات انسجام أو صراع تلعب دورا هاما في استقرار أو عدم استقرار الدولة.[3]

---

[1] – محمد عبد الغني، "**الجغرافيا والمشكلات الدولية**"، (لبنان: دار النهضة عربية، 1968) ص 160.

[2] – المرجع نفسه، ص 168.

[3] – المرجع نفسه، ص 170.

تأثير الحركات على الاستقرار الداخلي: لمعرفة مدى تأثير الأقليات على الاستقرار الداخلي لابد من التطرق إلى دور النظم السياسية وطبيعة المطالب وأخيرا دور العامل الخارجي:

أ- **دور النظم السياسية:** نالت مسألة الترابط بين الأقليات والنظام السياسي اهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا توضيح إلى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة الايجابية بين النظام السياسي وجماعات المجتمع المختلفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن الداخليين، والى أي مدى يمكن أن تؤدي العلاقة السلبية بين مختلف هذه الأطراف إلى خلق عدم الاستقرار السياسي داخل الدول.[1]

من هنا يرى البعض بأن خطر ما يمكن أن تواجهه الدولة هو عجز نظامها السياسي عن بناء اطر ومؤسسات يمكنها أن تحقق الرضا والإجماع من جانب الأقليات أو جماعات أخرى الأمر الذي قد يخلق ضعفا في الترابط الاجتماعي والسياسي داخل الدولة مما يؤدي إلى أن يسود الاختلاف والتنافر وبالتالي النزاع داخل المجتمع، ومن هنا يتضح بأن تعامل الأنظمة السياسية مع جماعات الأقليات يلعب دور هاما في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين إذ يرى بعض الدارسين بأن الدول لا تراعي خصوصيات الأقليات وظروفها قد تلجأ إلى إتباع سياسات تعامل قد تكون نتائجها وخيمة، فإتباع سياسة الاضطهاد أو القمع أو التميز من قبل النظام السياسي في مواجهة مطالب الأقليات بإمكانه أن يولد الشعور بالحرمان ويزيد من نسبة حدوث التوترات والنزاعات بين هذه الجماعات والسلطة الحاكمة.[2]

ب- **طبيعة مطالب الأقليات:** إن طبيعة المطالب تؤثر على الاستقرار الداخلي من خلال: يبرز المشكل الداخلي بين الدولة والأقليات المتواجدة بها من جهة أخرى حسب طبيعة مطالب وأهداف هذه الجماعات والوسائل التي تستخدمها في تحقيق ذلك، ويتضح ذلك في مسألة المطالبة بالانفصال مع اللجوء إلى العنف مما يؤدي إلى تصاعد هذه الأعمال مع مقاومة الدولة لهذه المطالب.[3]

---

[1] – نفين عبد المنعم، "**الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**"، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإستراتجية، 1988) ص 155.

[2] – المرجع نفسه، ص 156.

[3] – جاد عماد، " **المتغيرات السكانية والصراعات السياسية** "، السياسة الدولية، ع 119، (جانفي 2011)، 63.

إن تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي من شأنه كذالك أن يخلق تهديدا لوحدة الدولة، ويؤثر على الانسجام بمختلف أشكاله الذي يعد عاملا من عوامل الاستقرار داخل أي دولة كانت، كما تجدر الإشارة إلى ذلك أن جماعات الأقليات تختلف من حيث تأثيرها على الاستقرار داخل الدولة تبعا لطبيعتها خاصة إذا كانت تكتسي طابعا قوميا، وعليه يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للأقليات لكل منها طبيعتها الخاصة وتأثيرها على الاستقرار الداخلي للدولة.[1]

الأولى تعرف بالأقليات المحتضرة والتي لم تشكل من قبل، أو كفت عن التشكل في الوقت الراهن أي مصدر تهديد لاستقرار الدولة وذلك إما بسبب تعرضها لسياسات طبقتها عليها الدولة.[2]

الثانية فهي الأقليات التي حدثت لها عملية المزج داخل مجتمعاتها، إما لأسباب تاريخية أو لكون شعورها كان يميل طيلة تاريخها إلى الانتماء إلى الدولة مما جعلها لا تشكل تهديد للدولة، أما الثالثة فتتضمن الأقليات التي تشكل فعلا مصدر تهديد لأمن الدولة واستقرارها سواء كان تهديد محددا زمنيا أو مكانيا أو انه يشكل محور صراع دائما بينها وبين الدولة.[3]

ج- دور العامل الخارجي: يرى بعض الباحثين انه بالرغم من كون الأزمة بين النظم السياسية والأقليات كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم مشكلة التفكك داخل الدولة خاصة إذا كانت متعددة العرقيات، ويتجلى دور العامل الخارجي في تأزيم الموقف بين الدولة وأقلياتها من خلال عدة أساليب أهمها استخدام الأقليات كورقة ضغط لتهديد امن الدولة واستقرارها، الأمر الذي يعني أن التدخل من شأنه أن يفتعل النزاعات الداخلية من خلال الاعتراف بمطالب هذه الجماعات وحتى تقديم الدعم بمختلف أشكاله من الدعم العسكري، أو مادي أو حتى إعلامي لنشر تطلعات الأقلية.[4]

د- التطور التكنولوجي: على الرغم من أن العديد من الباحثين يرون أن التقدم التكنولوجي وما يتضمنه من تقدم وتطور على المستوى الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وتوسع شبكة الاتصال من شأنه أن يخفف بل ويقضي على العديد من أسباب الصراعات داخل الدولة إلا أن

[1] – جاد عماد، " **المتغيرات السكانية والصراعات السياسية** "، ص 64.

[2] – المرجع نفسه، ص64.

[3] – المرجع نفسه، ص 66.

[4] – المرجع نفسه، ص 70.

البعض الأخر يرى أن هذا التقدم التكنولوجي قد يشكل مصدر خطر للأقليات من خلال شعورها انه يهدد قيمها وذاتيتها ويرغمها على الاندماج في قيم وثقافات مختلفة عنها وهو ما يخلق شعور لدى الجماعة الأقلية بضرورة التلاحم من اجل الحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية التي تهددها العوامل الخارجية والتي تسعى نحو إذابتها في الدولة الأصلية لكي لا تشكل تهديد لوضعها الداخلي.[1]

المطلب الثاني: تأثير الحركات الانفصالية على الاستقرار الإقليمي والدولي

1- **تأثيرها على الاستقرار الإقليمي:** إن وجود هذه الحركات وبروزها مرتبط أساسا بالدولة التي تظهر فيها، والتي في إطارها تحدد العلاقة بين الحركات الانفصالية ودولها وداخلها تظهر مطالبها وبأشكالها المختلفة وقد تكون الدولة سبب في نمو شعور قومي متميز لهذه المجموعات بإتباعها لسياسات تقضي من خلالها عليها مما يدفعها إلى الالتحام والترابط ومقاومة الدولة التي تنتمي إليها إلا أن هناك تفاوت في درجة خطورة هذه الحركات ومطالبها السياسية والاجتماعية فهناك من تطالب بالمساواة والتوزيع الجغرافي فهي لا تشكل تهديدا للدولة إلا عند عدم الاستجابة لمطالبها يؤدي إلى المطالبة بالانفصال وأيضا إلى التلاحم والترابط مع بعضها البعض. [2]

نتيجة للارتباط الطائفي أو السياسي من الطوائف والقوميات مع مجموعات من الدول ينعكس على طبيعة العلاقات البينية والاستقرار بين الدول في الإقليم الواحد كنتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها، فمثلا التجاذبات السياسية بين الطوائف في لبنان موضوعاتها تتعلق بتدخلات سوريا وإيران والمملكة السعودية في الشأن الداخلي للبنان، وعلاقات تركيا بالعراق وسوريا اتجاه العمال الكردستاني. [3]

وعليه فإن المحدد الأساسي الذي يحدد إطار علاقات الدول في المنطقة هو الجماعات الأقلية فيها ففي عام 1948 عندما قررت تركيا استئصال حزب العمال الكردستاني من خلال ملاحقته بقواعد دعمه في سوريا توجهت أنقرة إلى الدولة السورية بتهديدها بعدم القيام

[1] – سعيد لطيفان، "**القضية الكردية وموقف العرب الإيرانيون منها**"، (لبنان: مركز الوحدة العربية، 1969) ص 566.

[2] – احمد بن نعمان، "**التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف**"، (الجزائر: شركة دار الأمة، ط 2، 1997) ص 70.

[3] – المرجع نفسه، ص 165.

بعمل عسكري فحتى وإن بدأت العلاقات مؤخرا بين البلدين تكتسي طابع ايجابي بسبب بروز عناصر إقليمية ودولية استدعت ذلك فقد بقي تهديد الأكراد مستمرا على مستوى الاستقرار الداخلي للدول من جهة وعلى مستوى العلاقات فيما بينها من جهة أخرى.[1]

2- تأثيرها على الاستقرار الدولي:

إن تأثير الأقليات ليس له بعد داخلي أو إقليمي فقط، فقد برز التأثير الدولي للأقليات انعكاسا للانتشار الواسع الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط، إذا تم إحصاء ما يزيد عن 7500 مجموعة عرقية وأقلية والعديد من الديانات والمعتقدات، فقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة في مجال النزاعات على أن المحرك للعديد من النزاعات والاستقرار في النظام الدولي هو أقلي، إثني و طائفي، قومي، مما يؤدي إلى نشوء الشعور بالوعي الذاتي النوعي لكل أقلية، ما يؤدي إلى الانقلاب في غالب الأحيان في بنيان الدولة.[2]

بالإضافة إلى أهمية العوامل الدولية في تأجيج ورفع حدة المطالب الأقلية، ونظرا إلى أن منطقة الشرق الأوسط تشكل ساحة صراع دولي ومحط اهتمام عالمي فإن مصلحة القوى الكبرى تستدعي التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها، وتوجيهها كل حسب مصالحه الإستراتجية دون تهدد أمنها الدولي، فالجماعات الأقلية في الشرق الأوسط تسعى إلى الاستقرار بدعم القوة الخارجية لانتزاع حقوق أو تحقيق مصالح من منطلق أن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق المواطنة كاملة، ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمد يدها إلى الخارج.[3]

فإذا كانت هذه الحركات الانفصالية تؤدي في الكثير من الأحيان إلى المساس بالوحدة الوطنية للدول فإن تأثيرها قد يمتد إلى خارج الدولة وبإمكان ذلك أن يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الدولي ويفجر النزاعات والحروب عبر العالم وتتزايد خطورة الأقليات على المستوى الدولي عندما يتجاوز نشاط الجماعة الأقلية حدود الدولة إلى طلب الدعم والتأييد من سلطات الدول المجاورة أو عندما تتوجه أعمال العنف عبر الحدود الوطنية أو عندما تكون حركة اللاجئين من هذه الدول إلى دول أخرى وهو الأمر الذي يعتبر من بين اخطر

[1] – احمد بن نعمان، "**التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف**"، ص 166.

[2] – محمد السماك، "**الاستغلال الديني في الصراع السياسي**"، (بيروت: دار نقاش، 2000) ص 160.

[3] – المرجع نفسه، ص 160.

المسائل التي تهدد الاستقرار الدولي لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخل أو التهديد باستعمال القوة بدعوى حماية الأقليات وهذه الأخيرة بدورها يؤدي إلى توتر علاقتها مع بقية الدول ويهدد الاستقرار الدولي.[1]

إلا إن ما يمكن ملاحظته في الإطار هو انتشار الحركات الانفصالية عبر العالم وسعيها إلى تحقيق أهدافها يشكل تهديدا للاستقرار الدولي مما يجعل المجتمع الدولي يندد بهذه الحركات ولا يعترف بها خاصة تلك الأقليات التي ترتبط بمطالب ذات طابع انفصالي يهدد استقرار الدولة وبقية دول النظام الدولي.[2]

خلاصة الفصل:

تؤثر الحركات الانفصالية على استقرار الدول على كل الأصعدة الداخلي والإقليمي والدولي، أي أن تأثيرها لا يمس فقط الحدود الداخلية للدولة من خلال تهديد وحدتها الترابية واستقرارها الداخلي، بل يتعدى تأثيرها الحدود الوطنية إلى الحدود الإقليمية والدولية، وأيضا هذه الحركات مست كل قارات العالم وهناك من نجحت في الوصول إلى هدفها وهناك حركات فشلت نتيجة عدة عوامل وأسباب.

[1] – محمد السماك، "**الاستغلال الديني في الصراع السياسي**"، ص 190.

[2] – وليد عبد الحي، "**معوقات العمل العربي المشترك**"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987) ص 17.

الفصل الثالث: الحركات الانفصالية وتأثيراتها على سيادة الدولة، حالة كردستان العراق نموذجا.

تمهيد:

نتطرق في الفصل الثالث والأخير إلى دراسة حالة كردستان العراق، بحيث ندرس في الجزء الأول من هذا الفصل جيوسياسة إقليم كردستان العراق (سياسيا و جغرافيا). أما في الجزء الثاني نتطرق إلى الحركات الانفصالية الكردية في العراق، الأحزاب الناشطة وتأثير العوامل الإقليمية والدولية ثم استفتاء استقلال كردستان العراق.أما في الجزء الثالث والأخير تأثير الانفصال مع مبدأ و وحدة سيادة الدولة العراقية وعلى إمكانية التنازل وتحويل سيادتها.

المبحث الأول: جيوسياسة إقليم كردستان العراق.

لدراسة جيوسياسة إقليم كردستان العراق لا بد من التطرق إلى إقليم كردستان سياسيا ودراسته جغرافيا، لذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب. المطلب الأول متمثل في إقليم كردستان سياسيا، والمطلب الثاني إقليم كردستان جغرافيا، أما المطلب الثالث يتمثل في السكان والسلطة في إقليم كردستان العراق.

- **المطلب الأول: إقليم كردستان سياسيا.**

1) **إقليم الجبال:** كان (إقليم الجزيرة و الجبال) قبل الإسلام مقسم ما بين الروم و الفرس، ولكل منهما لديه عمال و إداريين هناك، فكانت رأس العين فما دونها إلى الفرات للروم، ونجدين وما وراءها إلى دجلة لفارس، و جبل ماردين وداذا و طور عبدين للروم وهكذا تختلف السيطرة من حين إلى حين.[1]

تكاد المدن الكردية التي تقع جميعها في إقليم الجبال احد مواطن الأكراد والمناطق التابعة للجزيرة أو المتاخمة لها، في حين تتركز مناطق الرعي في إقليمي فارس وأرمينيا وبعض مناطق الموصل حيث أحياء الأكراد (الهذبانية و الحميدية واللاري) أو المنطقة المحصورة ما بين الزابين الكبير و الصغير التي تتميز بمراعيها الكبيرة مما أدى إلى استقرار الأكراد الهذبانية فيها [2].

---

[1]– أبو يوسف يعقوب إبراهيم، "**كتاب الخراج**"، (بيروت: دار الحداثة، 1990) ص144.

[2]– أبي القاسم ابن حوقل النبي، " **صورة الأرض**"، (بيروت: منشورات دار سكينة الحياة، 1992) ص304.

ويوجد الأكراد في زموم وهي أربعة زموم: محال الأكراد، فمنها زم الحسن بن حيلويه ويسمى البازنجان، من شيراز على أربعة عشر فرسخا، وزم اردام بن جواناه، من شيراز على ستة وعشرين فرسخا، وزم القاسم بن شهربراز، يسمى الكوريان، من شيراز على خمسين فرسخا، وزم الحسن بن طالح يسمى السوران، من شيراز على سبعة فراسخ وقدمت الظروف السياسية المناسبة في المنطقة دفعا جديدا لعمليات قبيلة (الهكارية) وانتشرت بعض منها في مقاطعة (الزوزان)، كما استوطنت قبيلة الحميدية بشكل خاص في منطقة الثغور العربية –البيزنطية– إن الجبال الواسعة التي سماها اليونان ميدية الممتدة من سهول العراق والجزيرة في الغرب إلى مغارة فارس الملحية الكبرى في الشرق قد سماها (البلدانيون) العرب إقليم الجبال، وبطل استعمال هذا اللفظ بعد الغزو المغولي للمنطقة.[1]

و ينقسم إقليم الجبال القديم على قسمين:

أ– **الصغير:** وهو كردستان في الغرب.

ب– الكبير: هو عراق العجم في الشرق و كانت المدن الأربعة القديمة قرميين (كرمشاه) وهمدان والري وأصفهان من النواحي الأربع لهذا الإقليم منذ القدم، لقد ذكر (البلاذري) المدن الكردية (بمعاقل الأكراد) ومن هذه المدن شهرزور والصامفان و دارباث والمرج، و يقصد كل المدن والقرى والقلاع الكردية الواقعة شمال وشرق الحصن الشرقي، أي ما تسمى الآن محافظة دهوك الواقعة في كردستان العراق ويرجع احد الباحثين أن فتح المناطق الشرقية من دجلة بما فيها المرج وغيرها، جرى في سنة 20هـ /640م على يد عتبة بن فرقد السلمي.[2]

ولم تكن هناك وحدة إدارية خاصة ببلاد الأكراد حتى أيام العباسيين حيث كانت المناطق الكردية منتشرة من اذربيجان وأروميا وإقليم جزيرة ابن عمر في أعالي ما بين النهرين، ويحدد القزويني في كتابه (نزهة القلوب) 740هـ القرن الرابع عشر ميلادي الأقاليم المجاورة لكردستان فمن الشمال إقليم اذربيجان و غربا العراق العربي، وجنوبا إقليم خوزستان وشرقا العراق الفارسي،

[1]– أبو يوسف يعقوب إبراهيم، "**كتاب الخراج**"، ص149.

[2]– أبي قاسم بن حوقل النبي، " **صورة الأرض**"، ص310.

وكان إقليم كردستان يضم ستة عشر قضاء إداري كما ذكر اسم كردستان المؤرخ و العالم (ابن العبري – ت 1271م) في كتابه تاريخ الدول السريانية الذي ألفه باللغة السريانية.[1]

و يرى بعض المؤرخين أن ارض الأكراد هي تلك الأرض الذي تمتد من همدان إلى موطن (تكفور) و (ابن لاوين) بالقرب من بحيرة أروميا، و كانت تعرف في ذلك الوقت بتسميات عديدة مثل (كاردونياس، باقراد، كارادوخان، بختويخ) و أن معظم الأسماء التي جاءت تشير إلى الإجراء من كردستان التي كانت تجاور هذه الأمم، و لأن كردستان كانت تضم عدة إمارات لكل منها تسمية خاصة مثل إمارة (بابان و سوران و بادينان و بختان و غرزان و كردكان ...الخ) وكانت تطلق على كل تلك الإمارات و الأراضي التابعة لها مجتمعة لفظة كردستان.[2]

2- مقاطعة كردستان: قام الشاه (سليمان السلجوقي) في القرن الخامس هجري باستقطاع جزء من جبال (كومنشاه، سندج، شهرزور) و جعل منها مقاطعة اسمها (كردستان) ، تضم عدة ولايات يفصل بينها سلسلة جبال زاغروس، ففي شرق هذه السلسلة تقع ولايات (همدان وولاية دينور وولاية كرمنشاه) و في غربها تقع ولايتا (شهرزور و سنجار)، أما عاصمة هذه المقاطعة فكانت (قلعة بهار) الواقعة شمال همدان، أما العثمانيون فقد سموا (ديرسيم) و المناطق المجاورة لها كردستان، و منها انتشرت التسمية إلى باقي مناطق الأكراد، و في المئة السادسة للهجرة حين انبسط نفوذ السلجوقيين على المنطقتين الجبلية و السهلية في العراق و حكموها باسم الخليفة العباسي من مقرهم في همدان، أطلقوا على إقليم الجبال اسم (عراق عجم) و كان يشمل المنطقة الجبلية حتى همدان الإيرانية، وأطلقوا على إحدى ولايات هذا القسم (عراق العجم) اسم (كردستان) و كانت هذه الولاية تشمل معظم القسم الجنوبي من المنطقة الجبلية في العراق و حتى مدينة كرمشاه الإيرانية. [3]

ويعتقد الأكراد أن الأرض التي سكنوها مع الشعوب الأخرى، بينت للآخرين من شعوب الجوار بأنها ارض كردستان، و هي ذات حدود طبيعية متميزة عن غيرها من البلدان المجاورة وتمثل وحدة جغرافية و اقتصادية و قومية متنافسة، وما ميز بلاد كردستان هو طابعها الجبلي، ففي هذا الإطار الطبيعي نشأ الشعب الكردي فبنى مساكنه في أعالي القمم و سفوح الجبال و في الوديان و قد بدأ نشأته على الأرجح على ضفاف أنهر (بوهتان) و (الزاب الأكبر) و انتشرت بعد ذلك في هضبة أرمينيا و في كردستان تركيا و جبال إيران الغربية، و يعد القرن الثاني عشر

---

[1]- أبي قاسم بن حوقل النبي، " **صورة الأرض**"، ص311.

[2]- أبو يوسف يعقوب إبراهيم، "**كتاب الخراج**"، ص152.

[3]- جاسم محمد خلف، "**جغرافية العراق الطبيعية و الاقتصاد و البشرية**"، (القاهرة: دار معرفة، ط3، 1995) ص437.

ميلادي الفترة المؤقتة لتكوين بلد الأكراد و في البداية كانت هذه الأرض إقليما من ارض الشرق الأدنى (في إيران) و بمدينتها الرئيسية (بها)، و كان الإقليم يضم 5 ولايات كبيرة و هي (همدان، الدينور، كرمنشاه، شهرزور، سنجار) و ستة عشر منطقة مع معابد للزرادشتين، و في القرن الثالث عشر ميلادي دخلت ضمن حدود كردستان، لورستان (إيران) و تكونت كردستان من عدة إمارات منفصلة عن بعضها البعض، و كان يرأس كل إمارة قائد قبلي مشهور أو أميرا إقطاعيا من سلالة كردية مثل (الشدادين)، (المروانيين) و (الايوبيين) و آخرين و كانوا يحكمون ديارا مثل ديار بك، ماردين، شهرزور، و مدن أخرى.[1]

وشهدت كردستان عدة غزوات من قبل المغول، فقد غزوا ديار بكر و نصبين و ماردين و شهرزور في عام 1247م ثم غزوا جزيرة ابن عمر و هكاري، وبعد قرن و نصف من الغزو المغولي كانت كردستان دمارا أخر فقد استولى (تيمورلنك) على بغداد عام 795هـ-1383م و تحرك شمالا باتجاه الموصل و ترك كردستان تحت رحمة ابنه جلال الدين، الذي احتل ديار بكر و ماردين و طور عابدين و اربيل و جزيرة بن عمر و هكذا خضع الإقليم تحت سيطرتهم، و بعد ذلك حصلت تطورات في إيران، ففي عام 1502م قام القائد (إسماعيل الصفوي) بالسيطرة على الحكم في مدينة (تبريز) الإيرانية و مناديا لنفسه بالشاه، و في عام1505م تقدم الشاه إسماعيل بجيشه نحو الغرب و استولى على المناطق الكردية حتى مرعش و استولى على غرب ديار بكر عام 1507م و على الموصل و بغداد عام 1508م.[2]

3- **الدولة العثمانية و تقسيم كردستان:** تأسست الدولة العثمانية في نهاية القرن الثالث عشر ميلادي ووصلت إلى ذروة قوتها في القرن السادس عشر ميلادي، ثم بدأ الضعف ينخر في جسدها إبان حكم عبد الحكيم الثاني (1876-1904م) و نشأت الإمارة العثمانية من جراء استقلالهم عن السلاجقة بعد خسارتهم على أيدي المغول، و استقر العثمانيون في منطقة الثغور مع الدولة البيزنطية، و كان هدفهم الفتوحات الإسلامية، و تحالف الأكراد مع العثمانيين لوقف زحف (تيمورلنك) عام 1400م فأوقفوا زحف (تيمورلنك) قرب مدينة (الحمادية) و هكذا خضعت

[1]- جاسم محمد خلف، "**جغرافية العراق الطبيعية و الاقتصاد و البشرية**"، ص438.

[2]- المرجع نفسه، ص450.

كردستان للحكم العثماني، و أخذ التوسع العثماني في أوروبا يزداد منذ بداية القرن السادس عشر، و يتقدم الشاه (إسماعيل الصفوي) نحو حدودهم الشرقية فازداد الخطر و هدد الدولة العثمانية.[1]

جهز السلطان سليمان جيشا بقيادة (ياووز) و توجه نحو إيران لمقاتلة الشاه إسماعيل، وانظم أمراء الأكراد إلى حملة السلطان العثماني، مما كان ذلك سببا في ترجيح كفة السلطان العثماني (سليم الأول) في معركة (جالديران 620-1514) و تم إنزال الهزيمة بجيش الشاه إسماعيل الذي لم يستطع بعد ذلك عبور جبال (زاغروس) نحو الأناضول لأن كردستان أصبحت تحت الحماية العثمانية. جعلت هذه المعركة العثمانيين يتحكمون بالطرق الرئيسية الإستراتيجية في الأناضول عبر القوقاز و سوريا و إيران، و السيطرة على طريق التجارة العالمية و خاصة (طريق الحرير) الذي يمر في بلاد فارس من تبريز إلى حلب و السيطرة على تجارة الرقيق عبر القوقاز وتم للسلاجقة الأتراك السيطرة على بلاد الأكراد و جندوا الأكراد للزحف نحو الدولة البيزنطية لفتحها و نشر الإسلام مدفوعين بالنزعة الدينية.[2]

إلا أن مقاطعة كردستان فقدت في القرن الخامس عشر معظم أجزائها إذ استولى الفرس على ولايتي (همدان، و لورستان) و لم يبق من كردستان الفارسية سوى ولاية (اردلان) مع عاصمتها سندج، أعاد الشاه (عباس الصفوي) احتلال بغداد سنة 1633م، فسارع حاكم (اردلان) الكردي إلى الوقوف بجانب الشاه، بينما احتفظ بقية الأمراء الأكراد على ولائهم التقليدي للسلطان العثماني، و اعتلى السلطة العثمانية (مراد الرابع) و قاد حملة عسكرية في آذار 1638م و بدأ السير إلى العراق لاستعادته من الاحتلال الصفوي، و سار عبر حلب إلى ديار بكر مرورا بالموصل إلى كركوك ثم بغداد، انتهت الحرب بين الدولة العثمانية و الدولة الصفوية، عقدت معاهدة سنة 1554م و هي أول معاهدة بين الدولتين ذكرت فيها حدود العراق و لاسيما الحدود الشمالية، و تضمنت ترك ولاية فارص و قلعتها للدولة العثمانية، و يجري تحديد حدود شهرزور – شمالي العراق- الذي طالت المنازعات من اجله، و قد فرضت المعاهدة ضرورة احترام حدود العراق الشمالية و انتهى الأمر بالحكومة الإيرانية إلى عدم تجاوزها بعد تحديدها، كما عقدت اتفاقية (زهاب –معاهدة تنظيم الحدود-1639م) و بهذا تجزأت كردستان منذ ذلك الوقت، وانطلقت التجزئة التاريخية التي كرستها جميع المعاهدات و الاتفاقيات الدولية اللاحقة التي وضعتها

[1]- حامد محمود عيسى، **"القضية الكردية في تركيا"**، (القاهرة، مكتبة مديولي، 2002) ص28.

[2]- المرجع نفسه، ص29.

الدولتان و خاصة معاهدة (أضروم الثانية) عام 1847م[1]، و اتفاقية تخطيط الحدود عام 1913م، ثم معاهدة لوزان لعام 1923، و بسبب الانتداب البريطاني على العراق أصبحت أراضي العشائر الكردية (الكلور و الاردلان) بكاملها خاضعة لإيران و أصبحت عشائر (المكري) على الحدود الجديدة و انقسمت إلى قسمين، قسم في بلاد شهرزور و بقيت تابعة للحكومة العثمانية، والقسم الأخر تأجل بوضع المناطق الواقعة إلى شرقيها مثل (زهاب و درنة) جنوب كرمنشاه، فقد اتفق على أن يترك أمر تسوية وضعها لاتفاقية مقبلة.[2]

وتنازلت الدولة العثمانية لإيران بموجب هذه الاتفاقية على الجبال و ما وراءها شرقا ودخلت ضمن حدود فارس من أقصى الشمال حيث بحيرة (وان) حتى أقصى الجنوب في (درنة)، ومع حلول القرن السادس عشر كانت قد برزت في العالم الإسلامي إمبراطوريتان كبيرتان هما:

أ- الدولة الصفوية التي أسسها (إسماعيل الأول) (1502_1518م) في إيران و تدين بالمذهب الشيعي.

ب- الدولة العثمانية و مركزها أسيا الصغرى (تركيا الحالية) و تدين بالمذهب السني، و مرة أخرى أصبحت منطقة كردستان هي المنطقة العازلة بين القوتين المتنافستين و قد حارب الأكراد إلى جانب السلطان العثماني (سليم الأول)، ضد الشاه إسماعيل و كان لهذه الأحداث تأثير فعال مع المناطق الكردستانية التي أصبحت هي المنطقة الحدودية بين الإمبراطوريتين، حيث كان على كل من الإمبراطوريتين تقدير الحد الذي يمكن أن تمد إليه سيطرتها عللا المناطق الحدودية، بينما كان الزعماء الأكراد يتوجب عليهم اختيار الاعتراف بإحدى الإمبراطوريتين و موازنة ذلك مع الرغبة في الحصول على الحد الأقصى من الحرية من تدخل الدولة ضد المصلحة و الاعتراف الرسمي بسلطتهم في إقليمهم و مدنهم.[3]

تقسيم كردستان بعد الحرب العالمية الأولى: هاجمت القوات البريطانية الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، و أنزلت جيوشها في البصرة، و في أواخر عام 1915م أتمت بريطانيا احتلال الجنوب العراقي و في 11 مارس 1917 احتلت بغداد و انتهت عملية احتلال

---

[1]- حامد محمود عيسى، **"القضية الكردية في تركيا"**، ص32.

[2]- المرجع نفسه، ص35.

[3]- المرجع نفسه، ص36.

العراق في عام 1918 بدخول الموصل و أعلنت الهدنة بين بريطانيا و الدولة العثمانية في 31 تشرين الأول 1918م و كانت القوات البريطانية في تقدم نحو مدينة الموصل حتى دخلتها وسلمت مدينة اربيل حسب الهدنة، أما المدن السليمانية و جمجمال و حلبجة و ما يجاورها فقد بقيت تحت إدارة زعماء محليين.[1]

و كانت ذريعة بريطانيا و فرنسا أنهما تخوضان غمار الحرب في الشرق و على الدولة العثمانية بحجة تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك، و تأسيس حكومات و إدارات وطنية لهذه الشعوب تستند سلطتها من رغبة السكان الوطنيين و محض اختيارهم إلا أنهما اتفقتا على تقاسم أقاليم الإمبراطورية العثمانية باتفاقية (سايكس بيكو) عام 1916م، وبمقتضاها تم إخضاع العراق للحكم البريطاني و سوريا و لبنان لفرنسا، و انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء على ألمانيا و الدولة العثمانية و فرض الحلفاء شروطهم في معاهدتي (فرساي و سيفر) و مع تغيير موازين القوى اضطر الحلفاء لتوقيع معاهدة صلح جديدة مع تركيا في يوليو 1923م بمدينة لوزان، و في اتفاقية لوزان احتفظت تركيا بكافة أراضيها (عدا الأقاليم العربية) و لم يرد ذكر المسألة الكردية في هذه الاتفاقية ولا قضية الموصل، و قد قسمت اتفاقية لوزان كردستان بين تركيا و العراق و سوريا.[2]

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918) لم يطرأ أي تغيير على خارطة كردستان الشرقية، لأن إيران كانت محايدة في تلك الحرب و محتلة من قبل بريطانيا وروسيا لضرورات الحرب و استنادا إلى معاهدة 1907 بينهما، في حين تقسمت كردستان الغربية العثمانية مرة أخرى في نهاية الحرب إلى ثلاثة أقسام لثلاث قوى جديدة هي روسيا و بريطانيا وفرنسا بموجب معاهدة (سايكس بيكو 1916) و من ثم بين بريطانيا و فرنسا و تركيا. بعد أن فشلت الحلفاء في فرض معاهدة (سيفر) على تركيا عام 1920م التي ظهرت كقوة مؤثرة و لاعب قوي جديد على المسرح الجغرافي للأناضول.[3]

---

[1]- اربي دبليو، "**سكان في كردستان-1918-1920**"، ترجمة: فؤاد جميل (بغداد: مطبعة الجاحظ، 1973) ص39.

[2]- المرجع نفسه، ص42.

[3]- المرجع نفسه، ص44.

واقع الإقليم سياسيا إلى يومنا هذا:

يشهد إقليم كردستان العراق في 25 سبتمبر 2017 استفتاء حول استقلال الإقليم، ولا تزال حكومة الإقليم ماضية في إجراء الاستفتاء في موعده المقرر على الرغم من الضغوط الداخلية والإقليمية و الدولية على تأجيل إلقاء الضوء على مواقف مختلفة القوى السياسية الكردية من الاستفتاء و توقيته و ما يفسر عنه استطلاع موقع بي بي سي عربي أراء عدد من الشخصيات والمسئولين في الإقليم:

إن المسألة ليست في إعلان الدولة الكردية بل في قدراتها على الاستمرار و التطور، إذ يشهد الإقليم حالة انهيار سياسي و اقتصادي لدرجة عدم توفير أبسط الخدمات للمواطن كالكهرباء و الماء و رواتب العاملين في الدوائر الحكومية، يحدث هذا بالرغم من تصدير 580 ألف برميل نفط يوميا.[1]

و تعد تجربة جنوب السودان نموذجا قريبا لحالة الاختلاف بين الرغبة الذاتية و الظروف المحيطة بتلك الرغبات، إن من حق الشعب الكردي و معه المكونات القومية الأخرى في كردستان أن يقرروا مصيرهم بما في ذلك إعلان الدولة المستقلة، فهي حقيقة للاختلاف في الداخل الكردستاني أما تحديد موعد الاستفتاء كمقدمة للاستقلال من خلال اجتماع حزبي بعيدا عن البرلمان المعطل منذ أكثر من سنتين فهذا يعني خلق حالة اختلاف (كردي-كردي) لا على مبدأ الاستفتاء، بل على آليته و توقيته و من مبدأ التفرد بالقرارات المصيرية لشعب كردستان، إضافة إلى ذلك هناك أولويات أخرى منها محاربة داعش الذي يبعد مسافة 20 كلم عن كركوك المتنازع عليها و نحن بحاجة إلى حل لهذه المشاكل قبل الإعلان عن الدولة.[2]

بعد قرن من الزمن و تحديدا بعد اتفاقية سايكس بيكو و ما نتج عنها من تقسيم لأراضي كردستان فإن الشعب الكردي هو الضحية الأكبر في المنطقة، ظننا أن الحقبة السوداء في عام 2003 قد انتهت بسقوط النظام الدكتاتوري حيث سارعنا إلى بغداد لوضع أسس دولة و نظام

[1] – اربي دبليو، "**سكان في كردستان-1918-1920**"، ص45.

[3]– أمين هورامي، "**استفتاء كردستان العراق يظهر الخلافات السياسة في الإقليم** "، العلوم السياسية ،ع22 (11سبتمبر أيلول 2017)، ص68.

جديدين يحفظ حقوق كل المكونات بشكل ديمقراطي و بالرغم من تشتتنا بإنجاح التجربة و الحفاظ على عراق اتحادي، إلا أن النظام الحاكم في بغداد تحول إلى نظام ديني طائفي أقصى كل المكونات المختلفة بمن فيها الكرد حيث تم خرق الدستور في أكثر من 50 مادة، متمثلة في تهميش و إقصاء الإقليم من حصته من الموازنة السنوية و إيقاف مرتبات مليون و نصف موظف في الإقليم لحد يومنا هذا، بهدف نشر الفقر و الفوضى و إيقاف عجلة الازدهار الذي تميز به الإقليم، و لذلك لم يكن أمام القيادة السياسية في إقليم كردستان أمام ضغط الشارع الكردستاني إلا الذهاب إلى خيار الاستفتاء على حق تقرير المصير، و هو ممارسة ديمقراطية حضارية تعتمد الحوار و التفاوض.[1]

إن الجغرافيا هي مفتاح السياسة فبدون قراءة سياسية للجغرافيا المحيطة بأي قرار تكون النتائج كارثية، لهذا فإن الحوار مع الأتراك و الإيرانيين أمر لابد منه بغرض كسب تفهمهم للقرار الكردي، و عدم اتخاذهم مواقف عدائية تجاه ما يقرره شعب كردستان، أما الخلاف الحالي الموجود بين القوى السياسية الكردستانية حول توقيت الاستفتاء فيرجع إلى ملفات سياسية تتعلق بالصراعات السياسية و التي بدورها تنعكس على المواقف من الاستفتاء خصوصا مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية و الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.[2]

- **المطلب الثاني: إقليم كردستان جغرافيا.**

كردستان هو الاسم الأحب إلى قلب الأكراد حيث يحرك أمالهم القومية، و يجعلهم يشعرون على الدوام بأن لهم وطنا قوميا خاصا بهم و أن هذا الوطن القومي ذو معالم جغرافية و إقليمية متميزة وله حدود معلومة، إلا انه من الصعب على الباحثين تعيين حدود كردستان من الجهات الأربعة وخاصة في الجزئيات، و تشكل جبال (طوروس) الشرقية و جبال (زاغروس) العمود الفقري لقلب كردستان الممتدة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، و في الجناح الجنوبي الغربي فهناك أودية كبيرة متوازية غالبا ما تكون شاهقة جدا و شديدة الانحدار، تنخفض تدريجيا في السهول ما بين النهرين (دجلة و الفرات)، أما باتجاه الشمال و الشمال الشرقي فإن المشهد الطبيعي يتغير ليصبح نجدا شبيها بالسهول و هضابها، و كان النجد العالي الواقع إلى الشمال من بحيرة (وان) العملاقة حيث مصدر نهري الدجلة و الفرات قد جرت العادة على تسميته بالنجد الأرميني، لأن

[1]– أمين هورامي، "**استفتاء كردستان العراق يظهر الخلافات السياسة في الإقليم** "، ص90.

[2]– المرجع نفسه، ص98.

سكانه كانوا في معظمهم من الأرمن. أما الأكراد فلم يقطنوا تلك المنطقة إلا خلال القرون القليلة الماضية، و منذ تهجير العديد من الأرمن (في الحرب العالمية الأولى) فإن هذا النجد عاد موطن الأكراد بصورة رئيسية.[1]

أما في الشمال الغربي فلا توجد حدود خاصة بهذه الدرجة فهناك اندماج تدريجي بين الجماعات الكردية و التركية، و قد اختلط تحديد الحدود الإقليمية لكردستان نظرا للطموحات التي كانت لدى الأكراد، فقد كانت كردستان جغرافيا تبدأ من خط مستقيم عند قمة (أرارات) في الشمال الشرقي ينحدر جنوبا إلى الجزء الجنوبي من (زاغروس)، و من تلك النقطة يرسم خط مستقيما نحو الغرب إلى الموصل في العراق، و من ثم خط مستقيم نحو الغرب يمتد من الموصل إلى المنطقة التركية من لواء الاسكندرونة، ومن تلك النقطة يمتد خط نحو الشمال الشرقي حتى أرضروم في تركيا، ثم من أرضروم يمتد خط نحو الشرق إلى قمة (أرارات).[2]

أما ادموندز فقد حدد كردستان بالتخوم الشمالية تتبع تقريبا خطا يمر (بيرفان و أرضروم وأذربيجان) ثم تمر بشكل قوسي متجهة إلى حلب من مرعش (مرش)، و من الجنوب الغربي تمتد على طول سفوح الجبال المنتهية بضفاف دجلة ثم تشرق مجرى النهر، ولا تبتعد عنه كثيرا ممتدة من خط جبل (حمرين) حتى تصل نقطة على الحدود العراقية الإيرانية بالقرب من بلدة (مندلي) وإلى الشرق من الجهة الإيرانية تبلغ نهاية أرض الأكراد خطا نازلا من جنوب شرق (بريفان) لتضم أصقاع (ماكو) و قسما من (كوي) و رضائية (أورميا) و مهاباد (صوج بولاق) إلى (كرند) يليها الخط المستقيم المنتهي بمندلي، و هو على وجه التقريب الحد الفاصل بين بلاد الأكراد و بين ذوي أقاربهم (اللاري) الذين يعدون من ضمن الشعب الكردي .[3]

وهناك حدود جغرافية لكردستان في أذهان الجماعات الكردية السياسة، و هي حدود تأمل هذه القيادات تحقيقها، و بدأت هذه التصورات عن الحدود منذ عام 1919، و تشمل مضيق ضيق من الأرض له منفذ على البحر الأبيض المتوسط شمال لواء (الاسكندرونة) تماما، و (الموصل)، و الضفة اليسار لنهر دجلة وصولا إلى (مندلي) و الجانب الشرقي من بحيرة أورميا، و هناك من

---

[1]– مارتن فان بروينسن، **"البنى الاجتماعية و السياسية لكردستان"**، ترجمة: أمجد حسين (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2007) ص42.

[2]– المرجع نفسه، ص48.

[3]– المرجع نفسه، ص50.

يريد إدخال منطقة كركوك رغم أن غالبية سكانها من التركمان منذ عام 1958، أما الرأي القومي المتمثل ب(محمد أمين زكي) حول وطن الأكراد فهو يعتقد بأن حدود كردستان بين خطي طول 30-40 شرقا و خطي عرض 37-48 شمالا و هي تمتد من جبال (أرارات) في الشمال حيث يختلط الأكراد و الكرج، و ولاية بغداد جنوبا حيث يختلط الأكراد بالعرب، و من الشرق جبال (زاغروس) والحدود الإيرانية، و من الغرب الخط الممتد بين فارص مارا بارضروم و أذربيجان و ترسيم وخربوط إلى ديار بكر حيث يختلط الأكراد بالترك و الأرمن و العرب، و هي بلاد جبلية يختلف مناخها من مكان إلى أخر.[1]

تقدر مساحة كردستان الإجمالية ب409.600 كيلومترا مربعا موزعة على ثلاثة أجزاء معروفة و هي (كردستان الشمالية –تركيا) و مساحتها (194،400)كم مربع، و تعتبر أكبرها وأوسعها مساحة و أكثفها سكانا، و تليها (كردستان الشرقية- إيران) و مساحتها (124،900)كم مربع، و (كردستان الجنوبية-العراق) و مساحتها (72،000)كم مربع و (كردستان-سوريا) ومساحتها (18،300)كم مربع .[2]

ويتضح مما تقدم أن كردستان بلاد جبلية من الغرب تحدها جبال (طوروس) و الهضبة العليا بما بين النهرين الجزيرة و جبال (ماردين السفلى)، أما في الشرق فسلسلة جبال ما بين بحيرة (أروميا) و (وان) و من الجنوب الغربي تقع جبال (زاغروس)، أعلى الجبال هو جبل (أرارات) الكبير و يبلغ ارتفاعه (5258) متر و كردستان بلاد مرتفعة بصورة عامة و يتراوح ارتفاعها عن مستوى سطح البحر بمعدل 1000-1500م.[3]

و مناخ الإقليم الجبلي يختلف عن المناطق الأخرى إذ يقع تحت تأثير مناخ البحر المتوسط فيكسبه صفة معتدلة و دافئة بحيث ينمو فيها نباتات طبيعية كثيرة و تكثر فيها مناطق الرعي الجيدة و هي غنية بالموارد المائية و تدل الينابيع على الخط السكاني في الإقليم حيث يعد من النمط المنتشر، أما المياه السطحية على كثرتها فهي من خط التعريف المعامد و هي قليلة الفائدة للاستثمار الزراعي في الإقليم عدا بعض الحالات القليلة، التي تكون فيها المياه السطحية

[1]- محمد أمين زكي، **خلاصة تاريخ الكرد و كردستان منذ أقدم العصور** (القاهرة:1996) ص10.

[2]- المرجع نفسه، ص14.

[3]- المرجع نفسه، ص6.

ذات نمط تعرية شجرية، و على الرغم من وجود أنهار كثيرة إلا أنها لا تقدم فائدة زراعية في الإقليم إذ يعاني الإقليم من مشكلة التعرية و انجراف التربة و هي تهدد الأراضي الزراعية فيها، أما منطقة الجبال العالية فتقع بين المنطقة شبه الجبلية و بين الحدود العراقية الإيرانية و الحدود التركية، وتمتد جبالها في اتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي، و يتراوح ارتفاعها بين 1000-3600 متر فوق مستوى سطح البحر، و تتكون جبالها من صخور نارية و متحولة و رسوبية شديدة المقاومة، و تتراوح أعمار صخورها فيما بين أواخر الزمن الأول حتى الزمن الرابع، و تمتاز بكثرة أمطارها التي تتراوح بين 50-100 سم و بقاء الثلوج على قممها لمدة تتراوح بين 10-12 شهرا.[1]

ونتيجة لهذا التباين الجغرافي الواضح فإن الأرض المعروفة (كردستان) قد توزعت على أربع دول هي: تركيا، إيران، العراق، سوريا، وقد سكن كردستان في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين شعوب مختلفة و لكن السكان الأكراد كانوا يشكلون الغالبية في هذه المنطقة، وسكن إلى جانبهم الأتراك و الفرس و العرب و التركمان، وسكن الأكراد في جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وخرسان أيضا ولكن بشكل قليل، أما الغالبية منهم (الأكراد) فإنهم يفضلون المناطق الجبلية والهضاب التي تلتقي حدودها مع تركيا و إيران و العراق، و الجماعات الكردية مهما كان حجمها وتعدادها تتوزع على خمس دول أساسية و ذلك على النحو التالي:

1- تركيا: يقع في تركيا الجزء الأكبر من كردستان و تقدر بحوالي 194الف كم^2 ، وتوجد الأغلبية الساحقة من الأكراد (حوالي10-12 مليون نسمة) يتمركزون في الولايات الشرقية و الجنوبية في مدن أهمها (ديار بكر، ووان، و هكاري، و بتليس و درسيم.[2]

2- إيران: يتوزع الأكراد في إيران على مساحة تقدر بنحو 125الف كم^2 أي بنسبة 8 بالمائة من مساحة إيران كلها و أهم المناطق الكردية في إيران هي ولايتي (كرمنشاه و اردلان) إضافة إلى مقاطعتي (لورستان و خوراستان).[3]

---

[1]- جاسم محمد خلف، "**جغرافية العراق الطبيعية و الاقتصاد و البشرية**"، ص22.

[2]- صلاح سالم، "**المشكلة الكردية و انعكاساتها على دول المنطقة**"، مجلة السياسة الدولية، ع116، (افريل 1994) ص193.

[3]- المرجع نفسه، ص196.

3- العراق: أما في العراق فإن الأكراد يشكلون في مناطق سكانهم أكثرية، و يتركز الأكراد في محافظة (السليمانية و أربيل و دهوك) و هذه المناطق تمثل شمال و الشمال الشرقي للعراق، وتشكل مساحة 72 ألف كم مربع.[1]

4- سوريا: و تمتد المناطق الكردية في الشمال و الشمال الشرقي، و تمثل بالتحديد في منطقة التخوم العراقية السورية التركية، و هي أراضي أقل مساحة من الدول السابقة الذكر و يتمركزون في جبل الأكراد (شرق نهر دجلة) و شمال مدينة حلب و منطقة الجزيرة ما بين طرفي الخابور مع رأس العين، و مناطقهم تكون متباعدة بعضها عن البعض الأخر.[2]

الشكل رقم (3-1): خريطة كردستان الجغرافية

المصدر: ويكيبيديا

[1]- صلاح سالم، "**المشكلة الكردية و انعكاساتها على دول المنطقة**"، ص196.

[2]- المرجع نفسه، ص198.

المطلب الثالث: السكان و السلطة في إقليم كردستان العراق.

كشفت مديرية الإحصاء في إقليم كردستان العراق عن ارتفاع في عدد سكان الإقليم بحيث وصل عدد سكانها 4 مليون نسمة سنة 2015، و قال سيوات محمد مدير إحصاء إقليم كردستان في تصريحات تابعها "بغداد بوست" بحسب الإحصائيات الحديثة من المتوقع أن يحصل عدد سكان كردستان في المحافظات الثلاثة إلى خمسة ملايين و 755 ألف و 43 شخصا مبينا أن عدد سكان الإقليم في عام 2015 بلغ خمسة ملايين و 472 ألف و 436 شخصا .[1]

الدلائل المستقاة من علم السلالات البشرية حول أصل الكرد: في الحقيقة إن محاولة إجراء تصنيف بشري بشأن الكرد لم تباشر إلا حديثا و يجري بعض الباحثين تمييزا بين الكرد الذين يسكنون شرق كردستان و الذين يقطنون غربها، إن الكرد الشرقيين الذين صوروا من قبل (ستولز) يتميزون بسمرة بشرتهم و شكل جمجمتهم المميز و يشبهون في ذلك الفرس الذين يجاورونهم، وهذا بخلاف الكرد الغربيين الذين درسهم بعناية (فون لوسطان) من وجهة النظر الأنثروبولوجية في مناطق كومازين في نمرود داغ و في زينجلي و قد بين أن من بينهم نسبة كبيرة من هم شقر اللون و الشعر، ثم توصل إلى الاستنتاج التالي "كان الكرد في الأصل شعبا أشقر اللون ازرق العيون ويفسر كون بعضهم في المناطق سمر البشرة تزاوجهم مع الترك و الأرمن و الفرس.[2]

ويفترض (فون لوسطان) أن الكرد الأولين أي الشقر نزحوا من شمال أوروبا دون أن يدعي بالضرورة كونهم من العناصر الجرمانية و ينتج هذا الافتراض نتيجة يعتبرها أكيدة و تتلخص في أن أحدا باستثناء سكان شمال أوربا لم يستطع التحقق حتى الآن من مكان السلالة التي لون أبنائها أشقر و عيونهم زرق، أن نسبة الشقر تتحد حسب ملاحظات فون لوسطان بما يلي: في قره قوج (البحر الأسود) 71 فردا من مجموع 115 أي 26 بالمائة، في نمروداغ (بحيرة وان) 15 من أصل 16 أي بنسبة 58 بالمئة، و في زينجيرلي 31 من مجموع 80 أي بنسبة 39 في المائة. و يحتمل

---

[1]– (هيئة إحصاء إقليم كردستان)28:8988: ID E8 ARTICLE : DEFAULT.ASPXAGE/ KRSO.NET.

[2]– باسلي نيكتين، "**الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية**"، ترجمة: نوري طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني: مؤسسة حمدي للطباعة و النشر، ط3، 2006) ص62.

أن هذا الطراز من الإنسان الشمالي قد جاء إلى أسيا القديمة دون أن يتكلم اللغة الكردية و أن هذه اللغة فرضت عليه نتيجة اختلاطه بالعنصر الإيراني بعد إخضاعه له.[1]

إذا نظرنا إلى الكردي في تكوينه الجسدي فلا شك في أننا نجد أنفسنا أمام نموذج متكامل، أن الكرد الشماليين رجال نحاف طوال القامة (قلما تجد البدين المفرط البدانة بين الكرد) أنوفهم طويلة إلا أنها معقوفة قليلا في الغالب، أفواههم صغيرة و وجوههم بيضوية الشكل ومستطيلة، ويربي الرجال منهم عادة شوارب طويلة و يحلقون ذقونهم بلا استثناء، و يغلب فيهم اللون الأشقر و إذا وضعنا طفلا كرديا من هذا النوع بين مجموعة من الأطفال الانكليز، لا يمكننا التمييز بينه وبينهم لأن له بشرة بيضاء، أما في الجنوب فتكون الصورة أكثر توسعا و المشية أكثر ثقلا، و بين 40 رجلا من العشائر الجنوبية اختيروا عشوائيا، كان تسعة منهم اقل من ستة أقدام طولا رغم أن معدل الطول كان بين بعض العشائر خمسة أقدام و ستة إنشات، خطواتهم واسعة و لكنها بطيئة، و تحملهم الشاق في العمل، و الجبليون منهم ذو قوام مستقيم و أنهم قوم معتزون بأنفسهم، و يبدو من أشكالهم والهيبة البادية عليهم أنهم يرون في أنفسهم مميزي العنصر و قادرون على أن يغدوا من جديد شرط اتحادهم فيما بينهم. [2]

عندما نقوم بدراسة عن شعب ما كما نفعل الآن بخصوص الشعب الكردي، لا يصح إغفال الجانب النفسي لهذا الشعب، من المؤكد أن لدى كل شعب هذا الذي يطلق عليه اسم روحه الوطنية أي مجموع الملامح التي تميزه عن الشعوب الأخرى أو تقربه منها، و مع ذلك و دون أن ننكر وجود ملامح ثابتة في خصال و طباع شعب ما، هي حصيلة ماضية و ظروف حياته الراهنة، فإنه ينبغي عدم إطلاق التعميمات في هذا المجال.

نماذج سيكولوجية كردية للدكتور كريستوف: أعمق دراسة قدمت عن طبائع الكرد هي حسب علمنا دراسة الدكتور كريستوف في مؤلفه الذي أثنا على ذكره مقارنا الكرد بالأرمن و باستناد المؤلف على اعتبارات سياسية و اجتماعية، يصنف الكرد إلى أربع مجموعات:

[1]– باسلي نيكتين، "**الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية**" ، ص63.

[2]– المرجع نفسه، ص64.

أ- رعاة المواشي في الهضبة التركية الأرمينية العليا و المجرى الأعلى لنهر كوراي أعالي (اراس) و حوض بحيرة وان.[1]

ب- رعاة المواشي في منحدر طوروس الجنوبي.

ج- الكرد الرحل المقاتلين في المناطق الحدودية.

د- أنصاف الرحل، ويعتبر كريستوف الكرد في مناطق طوروس الجنوبي الذين يرتادون بادية سوريا و بلاد ما بين النهرين في الشتاء النموذج الأمثل للكرد، لاحتفاظ هؤلاء بأصالتهم أكثر من جميع الفروع الأخرى المشتقة عنه، إن طبائع وصفات هذه المجموعة تكونت خلال صراعها مع الطبيعة و مع العدو، إن تقلبات المناخ هنا تؤثر كثيرا على الإنسان، ففي هذه المنطقة يتتابع البرد القارص و الحر الشديد بفترات قصيرة، الحر في الوديان العميقة لجبال طوروس شديد لا يطاق، بينما الرياح الباردة في الجبال تعصف و يظل الثلج في بعض الأماكن العالية في مكانه طوال السنة.[2]

ب. السلطة في كردستان العراق:

تشكلت سلطة حكومة كردستان العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م و ساعدت الأحداث الداخلية و الإقليمية و الدولية في الإسراع بتشكيل برلمان و حكومة كردستان العراق، و قد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد لتولد المزيد من الضغط للعراق بعد انسحابه من الكويت.

أ . حرب الخليج الثانية 1991م والملاذ الأمن:

تعرضت العراق بعد احتلال الكويت في 2 أغسطس 1990 لسلسلة من العقوبات الدولية بدأت بقرار مجلس الأمن المرقم (660) مرورا بالقرار (661) وانتهاء بالقرار (678) في 29 نوفمبر 1990م الذي قرر بموجبه مجلس الأمن و استخدام الخيار العسكري ما لم تنفذ العراق جميع قرارات مجلس الأمن و حول هذا القرار التحالف الدولي باستخدام جميع الوسائل اللازمة

[1]- باسلي نيكتين، "**الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية**"، ص129.

[2]- المرجع نفسه، ص130.

لإرغام العراق على الانسحاب و إعادة السلم و الأمن الدوليين في المنطقة إلا أن العراق لم يستجب لقرارات مجلس الأمن و تعرض لحرب مدمرة أجبرته على الانسحاب من الكويت و أربك انسحاب الجيش العراقي للوضع الداخلي للعراق، فانتفض الأكراد في الشمال (6 مارس 1991م) و سيطر الأكراد على مدن (أربيك و السليمانية و دهوك) و بدأ الأكراد بالزحف نحو كركوك، و بعد معارك نمت سيطرتها على المدينة، و على إثر ذلك قامت القوات العراقية في 27 مارس 1991م بالتحرك نحو المناطق الشمالية للعراق، مما أدى إلى نزوح جماعي كبير للمدنيين الأكراد باتجاه الحدود الإيرانية و التركية و تناولت وسائل الإعلام بالإخبار و الصور هذا النزوح إلى جميع أرجاء العالم فأثارت الرأي العام العالمي لصالح القضية الكردية فتوسعت من دائرة تعاطف أغلب شعوب العالم مع الشعب الكردي، فبدأت مساعدة الأكراد للخروج من هذه المحنة .[1]

ب. تشكل برلمان كردستان العراق: قررت الحكومة العراقية في بغداد سحب الإدارات الحكومية من محافظات العراق الشمالية (أربيل والسليمانية ودهوك) في 23 أكتوبر 1991م لتخلف فراغا إداريا و تشريعيا فيها، كرد فعل منها على إقامة (الملاذ الأمن) الأمر الذي أدى إلى غياب السلطة التنفيذية و عرقلة مؤسسات الحكومة و ردا على هذا الأمر قامت الجبهة الكردستانية لتحل محل الإدارات الحكومية المنسحبة باعتبارها سلطة (أمر واقع) و هكذا تولت السلطة في كردستان العراق لسلطة الأمر الواقع لغرض حل الفراغ الإداري و التشريعي في الإقليم و في أبريل 1992م، ظهر رأي داخل الجبهة الكردستانية مفاده أن القضية الكردية لها حل وحيد و هو الاتفاق داخل العراق وكان هذا الرأي يشكل الأغلبية داخل الجبهة و ذلك لإدراك الجبهة بأن الدول القريبة لإسناد الأكراد في صراعهم مع الحكومة المركزية بل تتخذ هذه الدول القضية الكردية مبررا للتدخل في شؤون العراق.[2]

و ترأس (الجلال الطالباني) وفد الجبهة الكردستانية الأول للتفاوض مع الحكومة في بغداد يوم 1991/4/20، أما الجولة الثانية فقد ترأسها (مسعود البارزاني)، وقد بدأت في 1991/05/07، واستمرت في 1991/06/17، لكن المفاوضات تعثرت و لم يتم التوصل لاتفاق بين الطرفين الحكومي من الجهة الكردية، إذ طلب الأكراد بحق تقرير المصير و توسع رقعة الحكم الذاتي لشغل محافظة كركوك و في هذه الفترة حدث اصطدام بين قوات الجيش و بمشاركة (المقاتلون الأكراد)،

[1]– محمود عمر عباس، "**القضية الكردية إشكالية بناء الدولة**"، (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، ط1) ص81.

[2]– المرجع نفسه، ص82.

وردا على هذه الأعمال أعلنت القوة السياسية الكردية قطع المفاوضات أواسط (يناير 1992م) مع الحكومة المركزية. [1]

يقتصر الأمر على سحب الإدارات الحكومية المركزية من محافظات (دهوك و السليمانية و أربيل) بل فتشت أيضا المناطق المحيطة بأربيل من وحدات الجيش و الأجهزة الأمنية، و اعتبر (مسعود البارزاني) صدور القرار بالانسحاب من المفاوضات إنما جاء بتأثير من جلال الطالباني و في كردستان 1992 (باعتبارها سلطة أمر واقع) و قانون رقم (2) لسنة 1992 لانتخاب قائد الحركة التحريرية الكردستانية و لم يستشر الرأي على الشكل الدستوري (النظام السياسي) في كردستان بعد الانتخابات و ترك الأمر لمجلس المنتخب.[2]

و جرت الانتخابات يوم 1992/5/19 بإشراف الطبقة العليا للإشراف على الانتخابات في كردستان العراق التي شكلت من قبل القيادة السياسية للجبهة الكردستانية و أعلنت النتائج يوم 1992/5/23، وحصد الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني معظم الأصوات الناخبين و لم تستطع الأحزاب الأخرى الدخول للبرلمان لعدم حصولها على نسبة 7 بالمائة من أصوات المقترحين المطلوبة.

اقترنت العملية الانتخابية التي طبقت بعد مبادئ مهمة كان أهمها (مبدأ الاقتراع السري المباشر)و (مبدأ المساواة في الانتخابات) و(اعتماد نظام التمثيل النسبي على أساس القوائم الحزبية في الانتخابات و اشترط تحقيق نسبة (7بالمئة) من أصوات الناخبين للقائمة الفائزة و اهتم جواز بجمع بين عضوية المجلس و الوظائف العامة و قرار مبدأ التعددية) و إجراء الانتخابات و إقرار قانون مبدأ شخصية التصويت.[3]

اعتبرت الحكومة العراقية الانتخابات في إقليم كردستان العراق غير قانونية و أنكرت أن تكون للانتخابات شرعية في ظل اتفاق الحكم الذاتي لعام 1970، و كان الرد الكردي بأن الانتخابات تنسجم مع الدستور العراقي و أن الانتخابات في كردستان تجري فقط لملأ الفراغ الحكومي الإداري و ليست لتكوين دولة كردية منفصلة عن العراق، و شكلت الوزارة الأولى برئاسة

---

[1]– محمود عمر عباس، "**القضية الكردية إشكالية بناء الدولة**"، ص82.

[2]– المرجع نفسه، ص83.

[3]– المرجع نفسه، ص84.

(فؤاد معصوم) عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني و نائب رئيس الوزارة (روج زوري ساويس) عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، و تألفت الوزارة من (15) وزيرا ستة وزراء للحزب الديمقراطي و ثلاثة خصصت للمستقلين و ترأس المجلس الوطني الكردستاني (جوهر سالم) عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني و نائبه (أحمد عزيز) من الاتحاد الوطني الكردستاني.

إلا أن الوضع لم يستمر طويلا فقد نشب النزاع بين الحزبين (الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني)لأسباب اقتصادية و للتفرد بالسلطة في الإقليم، و بعد عدة جولات من الاقتتال و المفاوضات اجتمعت قيادتا الحزبين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) وتمثل اللقاء بزعماء الحزبين (جلال الطالباني و مسعود البارزاني) يوم 1998/09/17 في واشنطن، و بحضور مساعد وزير الخارجية الأمريكي ثم وقعا على اتفاق وقف القتال بشكل نهائي بين الأحزاب الكردستانية العراقية و بحضور وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين اولبرايت).[1]

و عقدت الجلسة الأولى للبرلمان في إقليم كردستان بعد اتفاقية (واشنطن) في بناية البرلمان في أربيل في 2002/10/4 ثم الجلسة الثانية في السليمانية في 2002/10/8، و بهذا وضعت اتفاقية واشنطن نهاية حرب دامت لأربع سنوات من الحرب الداخلية بين الحزبين الكرديين، وتولدت قناعة لدى الجميع باستحالة تحقيق انتصار حاسم من قبل طرف على الأخر.

موقف تركيا و إيران من البرلمان و السلطة الكردية الجديدة:

ظهر موقف تركيا من خلال وزارة خارجيتها باعتبار الانتخابات في كردستان العراق لا تنسجم مع سياسة تركيا اتجاه العراق و المنطقة و هذا ما جعل أنقره تتخوف من ازدياد نضال الأكراد الذين يعيشون في تركيا من تأسيس دولة مستقلة للأكراد في شمال العراق و قد صرح حزب عمال كردستان التركي بأن الانتخابات هي خيانة للمصالح القومية الكردية و عقدت تركيا لقاء ثلاثي لوزراء خارجية (تركيا،إيران، وسوريا) لبحث المسألة الكردية في العراق ورفضت أي كيان كردي لهذه المنطقة.

[1]– محمود عمر عباس، "**القضية الكردية إشكالية بناء الدولة**"، ص83.

كما قامت تركيا بدور الوساطة بفتح باب الحوار بين الحكومة العراقية و القيادة الكردية كذلك قامت تركيا بمنع اللاجئين العراقيين الأكراد من الاشتراك في الانتخابات التي أقامتها الجبهة الكردستانية في إقليم كردستان العراق أما الموقف الإيراني فكان أكثر مرونة من تركيا و رفضت أيضا مشاركة اللاجئين الأكراد العراقيين في انتخابات خشية تزايد التوتر في العلاقات مع العراق وانتقدت إيران الانتخابات باعتبارها مؤامرة عربية لخلق (إسرائيل ثانية) في شرق الأوسط.[1]

الموقف الدولي من برلمان كردستان العراق: كان الموقف الأمريكي من الانتخابات الكردية يتلخص في التأكيد على وحدة الأراضي العراقية و تأكيد سيادة الدولة العراقية، إلا أنها جريمة على عدم تدخل العراق في الانتخابات و إفشالها، بل رحبت بضمانات القادة الأكراد في الانتخابات لتتعامل مع شؤون الإدارة المحلية وأنها لا تمثل حركة باتجاه الانفصال و لم ترسل الإدارة الأمريكية أي مراقب للعملية الانتخابية و لم تسمح لأي من مواطنيها بزيارة المنطقة في تلك الفترة. شجعت المملكة المتحدة (بريطانيا) و ألمانيا الانتخابات في إقليم كردستان العراق و لكن ليست على حساب تأسيس دولة و الاستقلال عن العراق، و وصل عدد من المراقبين و المشرفين على الانتخابات من المنظمات الإنسانية و غير الحكومية بالإضافة إلى الأشخاص التابعين للأمم المتحدة. و أخيرا تعددت مصادر أصول الشعب الكردي فهناك من نسبهم إلى الأصول العربية، حيث اهتم رؤساء القبائل الكردية اهتمام متزايد بالفرضية العربية لنسب الأكراد في محاولة منهم لتأكيد أصالتهم العربية لنشر الدين الإسلامي.[2]

و تتكون اللغة الكردية من مجموعة من اللهجات المقسمة حسب التوزيع الجغرافي و التطور التاريخي للغة الكردية تميزت اللهجة الكرمانجية التي يتحدث بها أكراد تركيا و سوريا و بعض أكراد العراق بأنها اللغة المنتشرة و الأكثر شيوعا، ثم تأتي بعدها اللهجة السورانية التي يتحدث بها أكراد إيران و بعض أكراد العراق.

و تم مساعدة الأكراد في نشر اللغة الكردية بين الأكراد، و ازدهرت اللهجة السورانية بين الأكراد (خاصة العراق) بعد ثورة 1958 بينما تراجعت الكرمانجية بعد منع تركيا اكرادها من

---

[1]– محمود عمر عباس، "**القضية الكردية إشكالية بناء الدولة** "، ص84.

– ماريانا خار وداكي، "**الكرد و السياسة الخارجية الأمريكية**"، ترجمة: خليل الجيوسي (بيروت: دار الفرابي، 2013) [2]ص66.

الحديث بالكردية. تميز المجتمع الكردي بصورة عامة بأنه مجتمع قبلي الولاء فيه أولا للعائلة ثم القبيلة. تطور المجتمع الكردي مع بداية القرن العشرين بسبب تطور المنطقة الكردية اقتصاديا و كانت الأرض و الموارد الطبيعية و الثروة حكرا على الإقطاع و هذا أدى إلى الفجوة الاقتصادية بينهم و بين الفلاحين و بدأ النظام بالانحصار في بداية القرن العشرين.[1]

تميزت طبيعة كردستان بالطابع الجبلي و شكل جبال طوروس و جبال زاغروس العمود الفقري لكردستان و تقاسمت الإمبراطورية السياسية و البزنطية المنطقة الكردية حتى دخول الإسلام الذي فتح البلاد و دخلت الشعوب في المنطقة تحت راية الإسلام بما فيهم الأكراد ثم قام الشاه سليمان السلجوقي (القرن الخامس هجري) باستقطاع جزء من جبال كرمنشاه وشهرزور و أسماها مقاطعة (كردستان) ثم تقاسمها العثمانيين و الصفويين إثر معركة جالديران 1514. و أثرت اتفاقية فرساي و سيفر و لوزان في توزيع الأكراد على الدولة التركية و العراقية و السورية، لا يزال الجدل قائما بين الباحثين حول تحديد تعداد الأكراد و يمكن القول أن هذه المسألة تقدمت المسائل الأكثر تعقيدا و تضاربا و صعوبة و يمكن إرجاع هذه الصعوبة إلى التضارب بين الإحصائيات التي قدمتها الدول التي يتواجد فيها الأكراد و تلك التي تقدمها المصادر الكردية أن كردستان بلاد ذات حدود طبيعية و هي وطن الشعب الكردي رغم عدم وجود حدود سياسية دولية و رغم تقسيمها بين دول العراق، تركيا، إيران، سوريا. جغرافية كردستان تشكل عنصرا أساسيا من الهوية القومية الكردية و الحركة القومية الكردية مصرة على تحويل الحدود الطبيعية لكردستان إلى الحدود السياسية لكيان سياسي مستقل أو شبه مستقل و هي تصر على أن كردستان هي بلاد الأكراد وتحدد حدودها حسب تواجد الشعب الكردي بالإضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين وخاصة الذين تكون أقوالهم في صالح الأكراد و بذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية و الطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية .[2]

نشأت إمارات إقطاعية في القرون الماضية و برزت من بينها إمارة بابان و سوران وبصدينان و بوتان و هكاري و كانت هذه الإمارات في قتال دائم فيما بينها حيث كانت كل إمارة تزيح الإمارة الأخرى و هذا الأمر أدى إلى ضعف الأكراد و إبعادهم عن هدفهم في تشكيل إمارة دولة قوية. بعد الحرب العالمية الأولى حصل الشيخ محمود الحفيد و بمساعدة بريطانيا على

[1]– ماريانا خار وداكي، **"الكرد و السياسة الخارجية الأمريكية"**، ص67.

[2]– المرجع نفسه، ص83.

بعض الحقوق في السليمانية فنصب نفسه ملكا عليها و تم إزاحته من قبل بريطانيا و مع ذلك كانت كردستان تستجيب للتطور الذي شجع القوى السياسية لدى الأكراد و تطور المشروع الكردي بجمهورية مهاباد في إيران 1946م التي لم تستمر طويلا، و أخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الأكراد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام 1958 ثم قانون الحكم الذاتي في العراق لعام 1974 ثم حكم الفيدرالية تم عام 2003 في العراق. [1]

المبحث الثاني: الحركات الانفصالية الكردية في العراق.

لمعرفة الحركات الانفصالية في العراق يجب دراسة طبيعة الأكراد والأحزاب الكردية في العراق، أما في المطلب الثاني نبين الصراع القائم بين الكرد والعراق وتأثير العوامل الإقليمية والدولية عليهما. أما المطلب الثالث تحت عنوان استفتاء استقلال كردستان العراق، وهل نجحت هذه الحركة في فك استقلالها.

- **المطلب الأول: الأكراد و الأحزاب الكردية في العراق.**

مثلت العراق مركزا رئيسيا لثورات و انتفاضات الشعب الكردي و هي دائما كانت المنطقة الأسخن و ملجأ للمعارضين الأكراد في دول الجوار، ففي المدة ما بين عامي (1919_1932) شهدت منطقة كردستان العراق عدة حركات و انتفاضات و تمردات مسلحة قامت لدوافع و أسباب مختلفة فبعد الاحتلال البريطاني مباشرة قام الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية بالانتفاض ضد البريطانيين و تبعه عدد من الشيوخ العشائريين و الدينيين الأكراد مثل الشيخ أحمد البارزاني وتبقى حركات تلك الفترة تمثل الرفض للهيمنة البريطانية والحكومية التي بدأت تحد من حركة التصرف المحدود و التي تمتع بها الأكراد لفترة طويلة بصفتهم من سكان المناطق النائية و البعيدة عن السلطة المركزية الثمانية كما أنها كانت تمثل رغبة الأكراد في إنشاء كيان مستقل لهم أسوة بالدول الجديدة التي أنشأت في ذلك الوقت ثم تزايدت العمليات المسلحة مع تزايد محاولات الحكومة العراقية الجديدة لإنهاء المخاطر في عموم القطر، و ظلت بريطانيا طيلة الحرب العالمية الثانية

[1]– ماريانا خار وداكي، **"الكرد و السياسة الخارجية الأمريكية"**، ص95.

تزرع الشقاق بين الحكومة العراقية و الحركة القومية الكردية، و تمني الأكراد الاعتراف بحقوقهم وبالحكم الذاتي.[1]

وعندما قاربت الحرب على الانتهاء و تأكدت بريطانيا من انتصارها في سنة 1945 قامت بدعم الموقف العسكري العراقي الرامي إلى القضاء على الحركة الكردية المسلحة بالقوة و تم سحق الحركة و طرد الناجيين من قيادتها عبر الحدود الى ايران ليلتحقوا بجمهورية مهاباد، و مع النصر العسكري ضاعت الأصوات العراقية المطالبة بإيجاد حل سلمي و دائم للمشكلة و ازداد انضمام الأكراد إلى الأحزاب الوطنية العراقية بعد أن شعروا بأن نضالهم المنفصل لن يؤدي إلى نتيجة تذكر، و مع قيام ثورة 14 يونيو 1958 وقيام النظام الجمهوري حصل الأكراد على دفعة كبيرة في مجال تحقيق طموحاتهم القومية، فالحزب الديمقراطي الكردستاني–العراق الذي تم تأسيسه سنة 1946 استعاد نشاطه العلني حتى قبل إجازته التي تمت في سنة 1961، وكذلك الحال مع الصحف و المجلات الكردية التي بدأت بالظهور في بغداد و المدن الكردية، كما أن المؤتمرات والاجتماعات الكردية كانت تعقد بمباركة النظام الجديد.[2]

ومن ناحية أخرى فإن مجلس قيادة الثورة الذي تشكل من ثلاث أشخاص ليحل محل رئيس الجمهورية ضم شخصية كردية وطنية معروفة كما ضمت الوزارة شخصين كرديين مرموقين، بالإضافة إلى ذلك فقد سمح الملأ مصطفى البارزاني الذي كان لاجئا في الاتحاد السوفياتي مع مجموعة من مؤيديه و أبناء عشيرته بعد سقوط جمهورية مهاباد سنة 1947، بالعودة إلى العراق رغم معارضة اغلب الضباط الأحرار لهذه العودة، و هكذا أصبح بعودته مع مؤيديه و قيادته للحزب الديمقراطي الكردستاني القوة الأهم في الحركة القومية الكردية على الساحة العراقية أيضا.[3]

ومن الناحية التشريعية حققت الحركة القومية الكردية نصرا كبيرا أخر عندما نص الدستور المؤقت الجديد في مادته الثانية على أن العرب و الأكراد شركاء في الوطن العراقي، كل هذه الأمور بالإضافة إلى اعتماد عبد الكريم قاسم قائد الثورة و رئيس وزرائها القومي على البارزاني وحزبه الديمقراطي الكردستاني في موازنة و تصفية القوى السياسية العراقية الأخرى التي كانت

---

[1]– ماريانا خار وداكي، "**الكرد و السياسة الخارجية الأمريكية**"، ص96.

[2]– أمبارك رحيل ضو سعيد، **المسألة الكردية في ظل الربيع العربي** ، ص24.

[3]– محمد صافيناز، "**الصراع في كردستان العراق**"، (القاهرة: مكتبة النهضة،1998) ص38.

تطمح في المشاركة في الحكم، كل ذلك جعل من الحركة الكردية قوة لا يستهان بها على الساحة العراقية، وفي سنة 1970توصل حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وصل إلى السلطة في سنة 1968 إلى حل سلمي اعترف بموجبه بحق الأكراد بالتمتع بالحكم الذاتي، و هو المطلب الرئيس للحركة الكردية و كان من المقرر أن يتم تطبيق ذلك في سنة 1974 إلا أن الاختلاف حول صلاحية مؤسسات الحكم الذاتي، و الاختلاف حول تحديد المناطق الكردية الخاضعة لهذا الحكم و التدخلات الإيرانية في زمن الشاه و الولايات المتحدة الأمريكية، و إسرائيل أفشلت الحل و دفعت إلى مواجهة مسلحة جديدة اعنف من سابقتها انتهت بسحق الحركة الكردية و انهيارها .[1]

ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية بين عامي 1980-1988 و أزمة الخليج الثانية سنة 1991 لكي يضع المنطقة الكردية في حالة من الاضطرابات و البلبلة و الفراغ السياسي و العسكري، وهذا مما مكن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني نجل الملأ مصطفى البارزاني الذي توفي سنة 1979، و حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تم تأسيسه سنة 1975 برئاسة جلال الطالباني الذي انشق عن الحزب الأول، و إعادة تشكيل مجموعات مقاتلة المعروفة باسم البشمركة و القيام بعمليات مسلحة ضد القوات العراقية المسلحة، و بعد حرب سنة 1991 ضد العراق و بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة الكردية الوعرة ارتأت السلطة المركزية في العراق سحب القوات المسلحة والإدارة المدنية عن تلك المنطقة حفاظا عليها من الهجمات المدعومة من جانب الحلفاء و هكذا وعلى الرغم من أن العراق هي الدولة الوحيدة التي تعترف بوجود الكيان الكردي و بالحقوق الكردية و بمبدأ الحكم الذاتي و بأحقية الأكراد في المشاركة في كافة نواحي العراق و بالصفة الكردية، إلا أن المشكلة ظلت تنخر في جسد الدولة العراقية و تشجعها و تغذيها أطراف خارجية كثيرة. [2]

حتى عندما توصلت الحكومة العراقية في مرات عديدة بعد سنة 1991 إلى اتفاقات مكتملة مع الحزبين الكرديين الرئيسيين منع هذان الحزبان من توقيع الاتفاق النهائي مع السلطة المركزية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى أن ذلك يشكل دعما للحكومة العراقية الحالية، و انتهز الأكراد فرصة الحرب على العراق سنة 2003 و احتلاله للوصول إلى معظم حقوقهم التي كانوا يطالبون بها و أصبحوا قوة لها وجودها على الأرض، وصارت قوات البشمركة قوات قوية و

[1]– محمد صافيناز ، "**الصراع في كردستان العراق**"، ص58.

[2]– أمبارك رحيل ضو السعيد، "**المسألة الكردية في ظل الربيع العربي**" ، ص39.

مسلحة بجميع الأسلحة المتطورة و تمكن الأكراد في كردستان العراق من إنشاء نظام سياسي شبه مستقل في إطار العراق الموحد و صارت لهم حكومة منتخبة و برلمان منتخب و حاكم للإقليم، ويشارك الأكراد في إدارة السلطة المركزية في بغداد و كذلك يشاركون في كل مناحي الحياة السياسية و المدنية.[1]

الأحزاب الكردية في العراق و هي: الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني و حزب كاديمي كردستان و حزب الاتحاد الإسلامي و الحركة الإسلامية :

الحركة الكردية في العراق ابرز من يمثلها الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي أسسه الزعيم الكردي مصطفى البارزاني سنة 1946 و يرأسه اليوم ابنه مسعود البارزاني، و الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني تأسس سنة 1975 و اعتبر الحزبان بمثابة اقوى القوى المؤثرة في نظام الحركة الكردية في العراق، ويتفق الحزبان على هدف مرحلي و هو تحقيق حكم فدرالي في مناطقهم في إطار فدرالية مع دولة العراق تحت حكم ديمقراطي دستوري لضمان حماية الفدرالية، ولهذين الحزبين علاقات مع دول الجوار تركيا و إيران و سوريا شهدت حالات احتقان و حالات هدنة و حالات تحالف و تعاون أيضا و قد تعامل الحزبان مع الحكومات العراقية المتعاقبة خلال القرن العشرين و القرن الحالي سياسيا و لجئوا أحيانا إلى الكفاح المسلح لافتكاك حقوقهم كما يرونها.[2]

- **المطلب الثاني: الصراع الكردي العراقي و تأثير العوامل الإقليمية و الدولية.**

لم تكن اتفاقية الحكم الذاتي في شمال العراق لعام 1970 نهاية للصراع الكردي مع بغداد فقد كانت أشبه ما تكون بهدنة في حرب متواصلة فمع أن الاتفاقية استجابت لكثير من المطالب الكردية، فإن تنفيذ هذه المطالب واجه صعوبات عديدة محليا فساد شعور من عدم الثقة المتبادلة، و أدى إلى بحث الأكراد مرة أخرى عن الدعم الإقليمي و الدولي لاستئناف الحرب، وقد ساعدهم متغيرات مهمة في المنطقة في العثور على هذا الدعم مثل الانسحاب البريطاني من الخليج، واتفاقية الصداقة و التعاون السوفيتية العراقية و قرار تأميم شركة نفط العراق و هو ما زاد الاهتمام

[1]– أمبارك رحيل ضو السعيد، **"المسألة الكردية في ظل الربيع العربي"** ، ص40.

[2]– محمد صافيناز،**"الصراع في كردستان العراق"**، ص70.

الإيراني و الأمريكي بإضعاف العراق عبر إثارة الاضطراب في شماله و تقديم دعم مالي وعسكري للأكراد. [1]

- **العوامل المحلية لعودة النزاع و مدى الاستجابة الأمريكية لدعم الأكراد:** العوامل المحلية قد أعادت أجواء عدم الثقة في الفترة التي تبعت اتفاقية 1970 بين العراق و الأكراد فهي رفض مرشح الأكراد لمنصب نائب رئيس الجمهورية كريم حبيب باعتباره من أصول إيرانية و الفشل في حل وضع كركوك و محاولات الاختيار الذي تعرض لها الملأ مصطفى البارزاني و عائلته و اتهام الأكراد لبغداد بالمماطلة في إجراء مسح سكاني و تأجيله بهدف محاولة تعديل التركيبة السكانية في بعض المناطق المهمة، و توطين سكان عرب فيها. إن قضية التغيير الديمغرافي اعتبرت مسألة مركزية، فالتعداد السكاني الذي كان يجب أن يجرى في ديسمبر 1970 في المناطق محل النزاع (حسب المادة 14 من الاتفاقية) قد تم تأجيله، و قد اتهم البارزاني الحكومة العراقية بإعادة توطين العرب في تلك المناطق وكركوك و ختنقين و سنجار، كما أعلن أنه لن يقبل بنتائج التعداد إذا أظهر وجود أغلبية عربية فيها، و فضلا عن ذلك صعد من خطابه بالتلويح بالقتال مرة أخرى، فقال أنه حارب من أجل كردستان عشر سنوات و أنه مستعد للقتال خمس سنوات أخرى من أجل كركوك، لقد أثرت هذه العوامل و بخاصة محاولة اغتيال برزاني في تبرير طلب الأخير للمساعدة من أعداء العراق مثل إيران و الولايات المتحدة و إسرائيل.[2]

منذ1971 بدأ برزاني بمناشدة الولايات المتحدة من أجل توفير الدعم و في مارس 1972 جدد مناشداته تلك عبر إيران، حيث تسلم مسؤول في الأمن القومي الأمريكي طلبا من جهاز المخابرات الإيراني "السافاك" من أجل النظر في مساعدة الولايات المتحدة لبارزاني ضد حكم حزب البعث ولكن الولايات المتحدة تجاهلت مناشدات دعم الأكراد في عامي 1971 و بدايات 1972 لأنها شعرت أن بارزاني سيواجه معارضة عربية من داخل العراق و خارجها و أن علاقتها تستعرض للتوتر مع بعض الدول العربية لأنها تدعم حركة غير عربية في العراق، والتي تدعهما أيضا دول غير عربية مثل إيران و إسرائيل، كما كانت الولايات المتحدة تخشى أن يولد دعمها تزايد توقعات الأقليات الكردية في المنطقة، وبخاصة في الدول الحليفة مثل تركيا و إيران مما يسبب ثورات أو

[1]– كمال قادر، "**حرب البارزاني**"، (بيروت: دار العلوم للتحقيق و الطباعة،2007) ص58.

[2]– المرجع نفسه، ص60.

اضطرابات فيها، وفضلا عن ذلك فقد كانت ترى أن المساعدات المالية تتوافر لدى حلفائها في المنطقة مثل إيران و السعودية و ليس ثمة ضرورة لتمويلها المباشر للتمرد الكردي.[1]

و في سياق الحرب الباردة أخذت الولايات المتحدة في الاعتبار الانعكاسات السلبية لدعمها للأكراد في ظل سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفياتي حيث كانت تعد لإجراء الثقة و البعد عن التوترات تمهيدا لقمة موسكو في 12 ماي 1972 بين الرئيسين ريتشارد نيكسون و ليوند بريجنيف.[2]

أسفرت هذه القصة عن قرارات إستراتيجية مثل توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية ومعاهدة الصواريخ البالستية المضادة، و فضلا عن ذلك كانت الإدارة الأمريكية تواجه معارضة داخلية متصاعدة بسبب تورطها في الفيتنام، فكانت تنسحب جيدا اتجاه التعامل مع عمليات مشابهة مثل حرب الأكراد الذين يعتمدون أسلوب حرب العصابات.[3]

- **الانسحاب البريطاني من الخليج:** كان للانسحاب البريطاني من الخليج في أواخر عام 1971 تأثيرا مهم في التمهيد لحصول الأكراد على الدعم الإيراني، و من ثم الأمريكي لاحقا، فقد تصاعد التوتر بين الإيران و العراق في 30 نوفمبر 1971 عندما نشرت إيران جنودا لها في جزر الإمارات الثلاث أبو موسى و طنب الكبرى و طنب الصغرى في الخليج إذ قام العراق بالتصعيد على إيران و اتهامها بالغزو، و كذلك بالتأمر مع بريطانيا لترتيب السيطرة على الجزر العربية بعد الخروج البريطاني منها و نتيجة لذلك و ربما لتكريس قوة العراق بوصفه مدافعا عن الخليج أقر العراق خطوات انتقامية ضد إيران منها: إبعاد ستين ألف إيراني من العراق في ديسمبر 1971، و قد استغلت إيران خروج بريطانيا من الخليج من أجل طلب المزيد من الدعم الأمريكي إذ كانت تطمح إلى ملأ الفراغ والهيمنة على الخليج و تضخيم خطر وصول النفوذ السوفياتي إليه عبر العراق، و ذلك بالاستفادة من مبدأ نيسكون الذي أقر في عام 1969، و يدعوا إلى تقديم الولايات المتحدة لحلفائها الإقليميين من أجل تمكنهم من تولي مسؤولية الدفاع عن أنفسهم، و يرى بعض

[1]– جيسون، "**العراقيون يحتجون على التحرك ضد إيران**"، مجلة الدراسات الدولية، ع40 (جانفي 2016) ص183.

[2]– المرجع نفسه، ص183.

[3]– المرجع نفسه، ص90.

الباحثين أن نيكسون ووزير خارجية هنري كسنجر كانا ينظران إلى العراق و الخليج من خلال "عيون الشاه" بقوله " إن الشاه كان يضخم التهديد السوفياتي العراقي و يلعب ورقة تنافس القوى الكبرى من اجل إقناع نيكسون ببناء قدرات إيران كقوة إقليمية مهيمنة وإضعاف العراق الذي منافسها الإقليمي الأساسي، و ذلك عبر مساعدة الأكراد في الثورة ضده.[1]

- **معاهدة الصداقة و التعاون العراقية–السوفياتية:** كان لتوقيع معاهدة الصداقة و التعاون العراقية السوفياتية في افريل 1972 أثر كبير في إحداث تحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق و الأكراد، فقد مهد ذلك لخطوات فعلية سيتم تبينها في الشهور التالية لدعم الأكراد و محاولة تفويض نظام حزب البعث في العراق و النفوذ السوفياتي، و في الواقع كانت موسكو تسعى إلى تعزيز نفوذها في العراق عبر ضم القوى الفاعلة جميعها في حكومة جبهة وطنية موحدة، و كانت تركز جهدها على كسب الأكراد عبر هذه الجبهة إلى جانب حز البعث و الحزب الشيوعي العراقي، ففي فيفري 1972 أرسلت موسكو مبعوثا رفيع المستوى إلى البارزاني من أجل مطالبته بالمشاركة بالجبهة الوطنية، مقابل تعزيز علاقته بالسوفيات و توفير الحماية للأكراد و تعاون البعثتين معه، وقد استغل الابرزاني هذه الرغبة السوفياتية في الجبهة الوطنية من أجل حث الولايات المتحدة على دعم قضية الأكراد، في ظل تصاعد النفوذ السوفياتي في العراق و محاولته بناء جبهة موحدة موالية له بمشاركة الأكراد.[2]

ففي اجتماع لمندوب البارزاني الخاص، زيد عثمان مع توماس سكوت المسؤول عن ملف العراق في الإدارة الأمريكية في 3 أفريل 1972، حذر عثمان من تعزيز النفوذ السوفياتي بعد زيارة لصدام حسين إلى موسكو كما أشار إلى ضغط السوفيات على البارزاني من أجل مشاركة مع حزب البعث و الحزب الشيوعي في حكومة الجبهة الوطنية، وذهب إلى أن البارزاني لا يرغب في المشاركة في هذه الحكومة لأن هناك مخاوف من أن تستخدم البعث هذا الاقتراح للتخلص من الحزب الديمقراطي الكردستاني، و لذلك نقل عثمان مناشدة البارزاني للحكومة الولايات المتحدة

---

[1]– أمبارك رحيل ضوء السعيد، **"المسألة الكردية في ظل الربيع العربي"** ، ص50.

[1]– عماد يوسف قدورة، **"التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق"**، (الدوحة: مركز العربي لأبحاث و دراسات السياسة، 2016) ص11.

بمساعدته ماليا و عسكريا ليكون بإمكانه تأسيس حكومة عراقية مكونة من الكرد و العرب، وبحيث تكون مرتكزا أساسيا لقلب نظام حزب البعث وإذا لم ينجح ذلك فلن يكون بإمكان برزاني التهرب من ضغوط السوفيات و البعث مما سيؤدي إلى تحول العراق إلى النفوذ السوفياتي بشكل كامل، و من ثم تهديد مصالح العالم الحر في الخليج و تركيا و إيران.[1]

لقد تمتع برزاني بدعم الاتحاد السوفياتي بشكل متفاوت طوال السنوات السابقة، و لكن إعلان توقيع اتفاقية الصداقة العراقية–السوفياتية جعله يغير ثقته بالسوفيات و يتحول إلى المعسكر المضاد لهم تماما، أما العراق و الاتحاد السوفياتي فقد وقعا بالفعل اتفاقية الصداقة و التعاون السوفياتي–العراقي لمدة خمسة عشر عاما، بعد زيارة رئيس الوزراء السوفياتي أليكسي كوسجين إلى بغداد في أفريل 1972، وقد تضمنت المعاهدة بنودا مهمة، و بخاصة المادتين التاسعة والعاشرة، إذ تنص المادة التاسعة على: "من أجل تحقيق أمن الطرفين يقوم الطرفان الموقعان بتطوير التعاون من أجل تعزيز قدراتهما الدفاعية"، أما المادة العاشرة و أكثر لأهمية فتنص على: "يعلن الطرفان الموقعان أنهما لن يدخلا أي معاهدة أو مشاركة في أي مجموعات دولية أو اتخاذ أي أعمال تستهدف الطرف الأخر و يتعهد كل من الطرفين الموقعين عدم السماح باستخدام أراضيها في اتخاذ أي عمل من شأنه الإضرار عسكريا بالطرف الأخر.[2]

- **محادثات طهران /ماي 1972:** على الرغم من توقيع معاهدة الصداقة العراقية–السوفياتية في افريل و خطورتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد حاولت الأخيرة الحفاظ على أجواء التفاؤل التي سادت قبل قمة موسكو في 12 ماي 1972، ولكن بعد تحقيق القمة غايتها بإقرار سياسة الانفراج بين المعسكرين الدوليين و توقيع معاهدتي الحد من التسلح والصواريخ البالستية الاستراتجية مع الاتحاد السوفياتي، قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وير خارجية هنري كيسنجر بعد نحو ثلاثة أسابيع فقط، أي في 30–21 مايو 1972 بزيارة إلى طهران لإجراء محادثات مع الشاه لتقييم الأوضاع اثر توقيع اتفاقية الصداقة العراقية–السوفياتية، و تعاظم مخاطر النفوذ السوفياتي، و قد أسفرت محادثات

[1]– عماد يوسف قدورة، "**التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق**"، ص11.

[2]– المرجع نفسه، ص12.

طهران عن تحول في إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق و الأكراد و تأكيدها على تعزيز قوة إيران الإقليمية.[1]

لقد كان لهذه المحادثات انعكاسات مهمة على المنطقة منها: أولا: أكد نيكسون للشاه بأن الولايات المتحدة لن تترك أصدقائها يسقطون، و أنها ستعمل على بناء قدرات إيران بأسلحة حديثة، تشمل طائرات أف-24 و أف-15 لموازنة التزام السوفيات بتزويد العراق بطائرات ميغ23، ويبين هذا أن الولايات المتحدة بدأت تعمل على تعزيز قدرات حليفتها إيران حسب "مبدأ نيكسون" وأنها بدأت تتخلى عن مبدأ جونسون القائم على سيادة الدعامتين، ثانيا: هناك جدول تبني نيكسون مساعدة الأكراد في هذه المحادثات فلا توجد أي وثيقة رسمية تؤكد اعتماد هذه المساعدة في هذه القمة، ولكن يذكر كسنجر أن الشاه سأل نيكسون عن إعادة النظر في موقف الولايات المتحدة من الأكراد قائلا "من دون الدعم الأمريكي، فإن الانتفاضة القائمة حاليا ضد الحكومة العراقية سوف تنهار.[2]

اتفق نيكسون مع وجهة النظر هذه و أضاف: أن المشاركة الأمريكية بشكل ما مطلوبة من أجل المحافظة على الالتزام الأخلاقي تجاه حلفائها الرئيسين مثل: إيران و كمساهمة في توازن القوى الإقليمية، و لكن الشاه عاد و أكد على محاولات السوفيات لإشراك الأكراد في الجبهة الوطنية مع البعث و الشيوعيين، وذهب إلى أنه من الضرورة أن يكون الأكراد عائق على العراق بدلا من أن يكونوا مع الشيوعيين ضد إيران و تركيا و عندما سأل كسنجر: ما الذي يمكن عمله أجاب الشاه بأن إيران يمكنها المساعدة من الأكراد. وبذلك مثلت محادثات طهران أهمية في تعزيز الولايات المتحدة لتحالفها مع إيران و تزويدها بأسلحة متطورة لمواجهة تداعيات التسليح السوفياتي للعراق بعد معاهدة الصداقة و التعاون بينهما، كما مثلت أهمية في مسار الحركة الكردية بوصفها أول محادثات مباشرة بين رئيس الولايات المتحدة و إيران تضع مسألة دعم الأكراد على طاولة البحث و النقاش لتحويله لاحقا إلى دعم ملموس بغية تعويض استقرار العراق و تشتيت قدراته.[3]

---

[1]- عماد يوسف قدورة، "**التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق**"، ص20.

[2]- المرجع نفسه، ص52.

[3] - المرجع نفسه، ص54.

- **قرار تأميم النفط و تأثره في الدعم الأمريكي للحركة الكردية:** مثلما كان لمحادثات طهران التأثير الواضح في اعتماد الولايات المتحدة تسليح إيران و تقويتها لمنع تمدد النفوذ السوفياتي و احتواء القوة العراقية، و في إثارة الاهتمام الأمريكي الجدي بدعم الأكراد فإن قرار تأميم شركة النفط العراق بعد يوم واحد من محادثات طهران، أي في 1 يونيو 1972، تعتبر المحطة الحاسمة التي أكدت مضي العراق في سياسة تحد للغرب و انطوائه أكثر تحت النفوذ السوفياتي، ومن ثم تهديد المصالح الغربية و لذلك بدأ التفكير الأمريكي بتقديم مساعدات مباشرة و عبر حلفائها إلى أكراد من أجل قلب نظام البعث، فقد أثر قرار التأميم في مصالح الشركات الأمريكية بصورة مباشرة، حيث كانت نسبة مشاركتها في شركة بترول العراق تبلغ 23.75 بالمائة و بهذا الصدد تؤكد المذكرة التي رفعها رئيس قسم الشرق الأدنى في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية إلى الوكالة على أن الولايات المتحدة بدأت تفكر بجدية بقلب نظام حزب الشعب في العراق لأن إحلال نظام جديد محل البعث سوف يسمح لنا بالعودة إلى حقول النفط.[1]

أما إيران فقد أضحت تتطلع إلي استعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم المالي و العسكري للمساعدة في محاولة قيام العراقيين في المنفى بتشكيل نواة حكومة انفصالية، و اعتبر الأكراد قرار تأميم النفط مؤثرا في تحويل نفط كركوك إلى نفط عربي، و نظرا لأهمية قرار تأميم النفط في العراق و انعكاساته مباشرة على المصالح الأمريكية فقد اهتم المسؤولون الأمركيون بتقسيم السياسات إزاء العراق، و البحث بجدية في كيفية الرد على هذه الخطوة ،و لذلك أرسل هارولدسوندراز مساعدة كسنجر لشؤون الأمن القومي في الشرق الأوسط، رسالة إليه يعرض تبني سياسة أمريكية لدعم الأتراك و تقييما لفوائدها، وفي الوقت نفسه لجوانب ضعفها و تداعياتها المحتملة و قد خلص إلى الأتي: أولا: من خلال دعم الولايات المتحدة للأكراد أو تشجيعهم فسوف يكونون قوة تسبب عدم استقرار العراق وتستطيع الولايات المتحدة من خلالهم إحباط جهود السوفيات في ترويج حكومة الجبهة الوطنية.

ثانيا: سوف يساعد الدعم الأمريكي للأكراد في تقييد القوات العراقية و يجعل النظام يركز على المشاكل الداخلية و من ثم لا يمكنه تهديد إيران و إسرائيل و الأردن و الكويت و دول الخليج.

---

[1]– عماد يوسف، "**التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق**"، ص14.

ثالثا: يمكن أن يسهل الأكراد اتصالات الولايات المتحدة بالضباط العراقيين الراغبين في قلب النظام، أما نقاط الضعف المحتملة في هذه السياسة فهي أولا: سوف تلزم الولايات المتحدة نفسها بجهود حرب العصابات كبيرة فإذا انهزم الأكراد فسوف تفقد أي أصول لها في العراق، ثانيا: أن السعودية و إيران يمكنهما تقديم الدعم المالي، ثالثا: سيكون من الأجدى أن تعمل الولايات المتحدة على تشجيع حل إقليمي بدلا من التورط بشكل مباشر، رابعا: في سياق سياسة الانفراج السوفياتي–الأمريكي فإن اكتشاف الدعم الأمريكي للأكراد سوف يفوض هذه السياسة.[1]

- **تزايد الاتصالات المتعلقة بدعم الولايات المتحدة الأمريكية للأكراد:**

نتيجة للعوامل و المتغيرات المحلية و الإقليمية السابقة و تأثيراتها، تكثفت الاتصالات بين الأكراد و الإيرانيين و الأمريكيين من أجل بلورة سبل دعم الأكراد و تشجيعهم على الثورة على الحكومة العراقية، و بمعنى أخر كذلك الاستجابة لمناشدات القيادة نفسها في هذا الشأن.

ففي 07حزيران/يونيو 1972 طالب الشاه مجددا بالسماح للأكراد أو تشجيعهم على البقاء لأنهم مصدرا لعدم الاستقرار في العراق، و إحباط الجهد السيوفياتي لترويج حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها قاعدت سوف تعس الوضع السوفياتي القوي.[2]

وفي 30 حزيران/يونيو، أرسل البارزاني مندوبين عنه إلى الولايات المتحدة و هما إدريس البارزاني و محمود عثمان، فقاموا بمقابلة مدير الاستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز و ريتشارد كينيدي، و قد طالبا بمساعدات سياسية و مالية و عسكرية من أجل الدفاع عن أنفسهم من السوفيات و العراقيين و من أجل جعل كردستان عنصرا إيجابيا في دعم مصالح الولايات المتحدة و حلفائها.

و يشير تقرير لجنة بايك نسبة إلى السيناتور الأمريكي لوتيس بايك الذي كشف عن نشاطات سرية غير قانونية للولايات المتحدة في الخارج إلى أن العديد من الأمريكيين في وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية كانوا يحثون على دعم الأكراد و تصف إحدى مذكرات الأكراد بأنهم أداة مفيدة و فريدة من أجل إضعاف عدو حليفها [أي إضعاف العراق عدو إيران].

---

[1]– عماد يوسف، "**التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق**"، ص15.

[2]– المرجع نفسه، ص16.

و يعد أودليل موثقا على الدعم الصريح للولايات المتحدة للأكراد في تموز/يوليو 1972 وذلك نتيجة لمحادثات طهران في 30 أيار/مايو و بسبب التطورات المهمة في الشهور السابقة إذا يشير تقرير بايك إلى أن المساعدة بدأت كمنحة لحليفها الذي تعاون مع الوكالات الأمريكية ويشعر بالتهديد. فقد منح ينكسون الأكراد 5 ملايين دولار كإمدادات و أسلحة عبر وكالة الاستخبارات المركزية، و قدمت بريطانيا و إسرائيل 7ملايين دولار لتمويل ثروتهم.[1]

و تعد هذه المساعدات محدودة فقد ضلت الولايات المتحدة تحاول أن تتجه للاعتماد على حلفائهم الإقليميين لتقديم الدعم الأساسي، ففي مذكرة لهارولد سوندراز فإن الولايات المتحدة لا تملك أصولا على الأرض للمساعدة الحاسمة للأكراد إذا تحولت المعركة ضدهم، أما المصادر المالية فهي متوفرة لدى السعودية إيران. و من جهة حاول البارزاني الحصول على الدعم الحاسم والكبير من الولايات المتحدة نفسها أي بشكل مباشر، لأنه إذا شن ثورة كبيرة كما يخطط فسيكون في حاجة إلى مساندة سياسة دولية توازي نفوذ الاتحاد السوفياتي، و تضمن كذلك عدم التخلي عنه إقليميا كما حدث من قبل فالدعم الإيراني غير موثوق دائما. و لذلك بدأ يخاطب الولايات المتحدة بوصفها الدولة الوحيدة ذات الصدقية، فقد عبر في مقابلة مع جريدة واشنطن بوست في عام 1973 عن أنه لا يثق بإيران، و أنه يثق بدولة واحدة هي الولايات المتحدة فأمريكا دولة عظمى لا يمكنها إلا الالتزام بوعودها. كما أشار إلى أن الأكراد مستعدون للعمل وفق سياسة الولايات المتحدة إذا كانت مستعدة لحمايتها من الذئاب، و في حال توفر دعم كاف سوف يكون بإمكاننا السيطرة على حقول كركوك النفطية و إعطاء حقوق الاستكشاف للشركات الأمريكية.[2]

و بذلك أرى أن الظروف الدولية و الإقليمية قد تسمح بأن يصبح حليفا مباشرا للولايات المتحدة من دون رابطة مباشرة بالحلفاء الإقليميين، و بدأ يخاطب الأمريكيين بوصفه حليفا يضمن المصالح الأمريكية إذا تمت مساعدته في تغيير الوضع القائم في العراق، و إذا ما جرى الالتزام استراتيجيا بهذا الدعم.[3]

---

[1]– عماد يوسف،"**التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق**" ، ص17.

[2]– المرجع نفسه، ص18.

[3]– المرجع نفسه، ص19.

- **المطلب الثالث: استفتاء استقلال كردستان العراق.**

أولا: الأسباب التي أوصلت المسألة الكردية في العراق إلى الاستفتاء :

كان أول برلمان لكردستان العراق عام 1992 قد قرر الاتحاد الفدرالي ثم أصبح واقعا بموجب الدستور الداعم لعام 2005، مع أن هذا التأكيد تضمن غموضا و إبهاما مثلا ما يتعلق بالمادة 140 و تغيراتها و تأويلاتها و تعقيداتها، بعد مرور إثنى عشر عاما لم يحترم المسؤولون العراقيون في الحكومة المركزية الالتزامات الأساسية في الدستور العراقي، فمثلا يحظر الدستور في المادة التاسعة تشكيل الميلشيات المسلحة، لكن الحكومة العراقية تسدد رواتب ميلشيات "الحشد الشعبي" الشيعة التي تذكر الأكراد بعروبة كركوك في وقت تخلت هي فيه عن عروبة النجف و كربلاء، وحولت الموصل بعد تحويلها من (داعش) إلى حافرة إيرانية، و تعلق مؤسسة (راند) الأمريكية على هذه الجزئية، في سياق دراسة أجراها عدد من باحثيها بالقول "على الرغم من أن إقليم كردستان يحاول أن يوازن في علاقته مع إيران و تركيا، من المحتمل أن المستقبل سيشهد صراعا شيعيا كرديا بين الميلشيات الشيعة و البشمركة حول مناطق المتنازع عليها مثل كركوك، و التي يمكن أن تعكر سعي البارزاني نحو العلاقات مع إيران.[1]

إن المسؤولية التاريخية لوحدة العراق الوطنية و الجغرافية يتحملها النظام الحاكم و هو المسؤول الحقيقي عن تفكك العراق و تشرذهم نسيج مجتمعه و ضياعه في الإصرار على الأجندة التي جاء يشير بها، و ضرب النزعة الوطنية و تفسيخ العراق على أساس بعثرة المكونات لحساب سيادة الأقلية الحاكمة و طغيانها فكيف سيغدو مستقبله في ظل ما قام به نظام يقوم على أسس مذهبية و مرجعيات متآكلة و سيطرة طبقة سياسية متخلفة، و من جهة أخرى فإن مفردات الخطاب العربي في الشأن الكردي مازالت محملة بمشاعر التعصب و الاستهلاء و التخوين و التشكيك والترهيب، ففي باب التخوين يربط خصوم الكرد بين إسرائيل و المشروع القومي الكردي بطرق عدة لكن التعسف اختزل القضية الكردية في ربطها بإسرائيل. ثم هناك استقراء بالخارج لمواجهة توجه الأكراد بدل الاعتماد على مبدأ الحوار و التفاهم و بلوغ التسويات بين المكونات العراقية الداخلية، فمن أجل استغلال الموقف العدائي المعروف لكل من تركيا و إيران تجاه تطلعات الأكراد ونزوعهم

[1]– مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "**استفتاء كردستان العراق**"، (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة،11 أكتوبر 2017) ص5.

نحو الاستقلال، تسعى بعض النخب السياسية في بغداد لاستدعاء تدخلات هاذين البلدين في الشأن الداخلي العراقي من دون الأخذ في الحسبان خطورة مثل هذه السياسة التي ستبقي العراق أسيرا للخارج، و تزيد تناقضاته الداخلية.[1]

ثانيا: هل كان الوقت مناسبا للاستفتاء:

يبدو أن إقدام حكومة كردستان العراق على إجراء الاستفتاء كان في منزلة مغامرة غير محسوبة النتائج، قد تقودها إلى الانعزال، تصرفت قيادة الإقليم على أساس أنه قد أن الأوان لقطف ثمرة أمر الواقع القائم و تحويل الإقليم إلى كيان سيادي، فإن سائر المؤشرات حتى الآن تدل على أن الاستفتاء ينطوي على مجازفة سياسية مفعمة بالمخاطر، فالدولة الناشئة تعرف أنها تحتاج إلى الغطاء القانوني و الاعتراف الدولي، كما لا تحتاج قيادة الإقليم إلى من يذكرها بوطأة الجغرافيا، حيث يهدد الانفصال بانهيار اقتصاد الإقليم الذي ترتبط شرايينه بدول معارضة لهذه الخطوة مثل تركيا و العراق و إيران التي تعتبرها تهديدا لأمنها القومي، الأمر الذي يضع مسؤولي الإقليم أمام تداعيات صعبة، تتمثل في النفط الذي ما يزال المورد الرئيسي لكردستان فضلا عن حركة التجارة مع الدول الجوار و استثمارها في العديد من المجالات، خاصة أن ديون الإقليم وصلت نحو (20) مليار دولار في الوقت الذي تتأثر فيه موازنته بصورة كبيرة بأسعار النفط الذي شكل عوائده نحو 90 بالمائة منها.[2]

وقد يكون صحيحا أو لا يكون أن التوقيت الذي جرى اختياره لإجراء الاستفتاء لم يكن موفقا ولكن ليس هذا هو الموضوع الأساس بل إن الأساس هو أن رافضي استقلال الإقليم سيرفضون في كل وقت و تحت كل الشروط و بمختلف الضرائع، ربما العكس هو الصحيح أي أن موعد في 25 سبتمبر قد يكون أخر فرصة لكرد العراق لتقرير مصيرهم لأن انتظار الأمر للحكومة المركزية و(حشدها الشعبي) الذي تمت شرعيته، يعني إطفاء أي أمل في الاستقلال بصورة سلمية، لأن المتوقع أن يستخدم المركز القوى العسكرية في استئناف لكل تاريخ العراق الحديث مع مسألة الكردية، في حين إجراء استفتاء في موعده منح الإقليم ورقة قوية يفاوض عليها الحكومة المركزية و قد ينتهي الأمر بحلول وسط مرحلية أو بنيل الاستقلال بالتراضي مع وضع تصور واضح لجميع

[1]– مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "**استفتاء كردستان العراق**"، ص6.

[2]– المرجع نفسه، ص9.

المشكلات الفرعية القائمة كوضع كركوك المتنازع عليها أو عودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية أو الحقوق الدستورية للجماعات غير الكردية في الإقليم، من عرب تركمان و أشوريين و غيرهم أو موضوع النفط أو العلاقات بين الدولتين العراقية و الكردستانية.[1]

و قد يكون رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البارزاني أحسن اختيار التوقيت الذي يقدم فيه إلى العالم أوراق اعتماد دولة كردستان العراق المستقلة و هو ما يؤكد المشهدان العراقي و الإقليمي و تداخلهما الدولية، المشهد العراقي و بعد صراع خلال 14 عاما الماضية أصبح مهيئا للقبول بدولة فدرالية متعددة الأقاليم، فما الذي يمنع قيام دولة كونفدرالية، تكون دولة كردستان غضوا فيها، و للمشهد الإقليمي جوانب متعددة: تركيا التي أعلنت صراحة تحفظها على الاستفتاء لا يبدو أنها تعني في ذلك واقعيا فهي وثقت علاقتها بإقليم كردستان و عقدت معه ما يكفي من اتفاقيات أمنية و اقتصادية مستقبلية و عن مصلحة دولة كردستان المزعمة أن تبني علاقات وثيقة مع تركيا التي تمثل لها منفذا مهما إلى العالم و البحار المفتوحة بحكم كونها دولة حبيسة، أما إيران فقد وثقت مبكرا علاقاتها مع كردستان العراق و أكراد إيران لا يمثلون خطرا للجمهورية إسلامية و المشهد العربي، خصوصا المحيط الإقليمي للعراق، يعاني من تصدع شديد سواء في سوريا و الصراع المفتوح المتعدد الأطراف على أراضيها أو في الخليج العربي و ما يشهده من أزمات و انقسامات وحرب مفتوحة في اليمن.[2]

ثالثا: تاريخ و نتائج استفتاء انفصال كردستان العراق:

كان الاستفتاء على انفصال استقلال كردستان عن العراق قد عقد في يوم 25 سبتمبر 2017، وبعد يومين على الانتهاء من عملية التصويت على استفتاء الانفصال تم الإعلان عن النتائج الرسمية التي جاء فيها أن 92 بالمائة ممن شاركوا فيه صوتوا بنعم، بحسب المفوضية العليا للاستفتاء في الإقليم، و قالت مفوضية في مؤتمر صحفي لأعضائها السبعة عقد في فندق في وسط أربيل أن نسبة الذين صوتوا ب "نعم" بلغت 92.73بالمئة فيما بلغت نسبة التصويت بـ"لا" 7.27 بالمائة، و وفقا للأرقام المفوضية المعلنة فقد بلغ عدد المشاركين في الاستفتاء 3 ملايين و 305 ألاف و 926 شخص شاركوا في الاستفتاء من أصل 4ملايين و 581 ألف شخص، كان

[1]– مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "**استفتاء كردستان العراق**"، ص10.

[2]– المرجع نفسه، ص11.

لهم حق التصويت في الاستفتاء الذي نظم في أربيل و السليمانية و دهوك و حلبجة، فضلا عن المناطق المتنازع عليها و من بينها كركوك الفنية بالنفط، و أكدت المفوضية أنه سيتم مصادقة نتائج استفتاء الانفصال من قبل محكمة الاستئناف العليا قبل اعتمادها، قال مسؤول كردي مقرب من رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني أن إعلان النتائج لا يعني أبدا تصعيدا من قبلنا، لكنها وثيقة رسمية صارت بحوزتنا تدعم حقنا المشروع وفقا لقوله، وبين أن البارزاني أكد أنه لا إجراء عمليا بعد إعلان النتائج، لكن هناك حوار و تفاوض سلمي مع كل الأطراف خاصة أن عملية الاستفتاء لم تسفر عن أي اختلال بالأمن أو تضرر أحد وفق قوله.[1]

رابعا: خيارات ما بعد الاستفتاء: وفق لترجيحات هناك ثلاثة احتمالات تنتظر مصير المناطق التي يحكمها أكراد العراق ذاتيا جميعها لسوء حظ الأكراد لا يمكن أن تحمل الاستقرار الشامل للإقليم و هي:

الاحتمال الأول: المضي في مشروع الانفصال (الاستقلال): تعرض هذا الخيار للكثير من المشكلات و العقبات التي يمكن أن تجهضه قبل أن يكتب له النجاح الفعلي، فعلى الصعيد الاقتصادي لا يمتلك الإقليم القوة الاقتصادية الكافية لتسيير الإقليم كدولة مستقلة، خاصة إن لم تسمح حكومة بغداد المركزية لأكراد بالاستحواذ على كركوك، فالإقليم كان قد عانى خلال السنوات الأخيرة من ضائقات مالية كبيرة، على الرغم من الدعم المالي الضخم الذي تقدمه حكومة بغداد له، كما أن انتشار الفساد و المحسوبيات و الحكم الأسري و العشائري يعيق أي دولة قائمة، فكيف به بالنسبة إلى دولة قيد التأسيس لذلك يعاني الإقليم من مديونية مرتفعة، وسوء إدارة و تخطيط قصير و طويل المدى، و هي أولويات أساسية قد تدمر أي دولة ناشئة.[2]

كذلك لا يمكن إغفال التناقضات و الخلافات الداخلية الكردية، حيث تزداد حدة الخلافات و التناقضات بين الحزبين الأساسيين "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و "حزب الاتحاد الوطني الكردستاني" و هذا ما استدعى تقاسم معظم مؤسسات الدولة الحكومية و الأمنية و السياسية ومواقف الحزبين المتناقضة تجاه الاستفتاء و الانفصال جاء بإمكانية انهيار مؤسسات الدولة أو

---

[1]– عبد الكريم إبراهيم،"**ابرز مقالات كتاب العرب حول استفتاء استقلال كردستان**"، مجلة سياسية (30سبتمبر 2017) ص5.

[2]– مركز حرمون للدراسات المعاصرة، "**استفتاء كردستان العراق**"، ص11.

تقاسمها كدولة ضمن دولة، وهذه الخلافات الكردية البينية تشتمل على كل أكراد الجوار سواء في سوريا أو تركيا.[1]

الاحتمال الثاني: عودة المساومات بين الحكومة المركزية و حكومة الإقليم: هذا الاحتمال هو الأكثر ترجيحا خاصة إن استوعب حكام الإقليم و أدركوا كل الصعوبات و المخاطر السابقة الذكر، و هو أيضا أمر مقبول بالنسبة إلى حكومة بغداد المركزية التي توافق دخول في المفاوضات من جديد خاصة أنها تدرك أن أي توافق يحتاج إلى وقت طويل و هو ما تحتاجه لتقوى عسكريا و لتضمن مصادر النفط العراقي.[2]

الاحتمال الثالث:التأجيل: و هو خيار مرجح أيضا و يستند إلى إستراتجية كردية جديدة تعتمد على تحويل الزوايا و العودة إلى استغلال الظروف و الاحتيال على الواقع و العمل تحت الستار، و يبدأ في الغالب بصرف نظر حكومة الإقليم طوعا عن الاستمرار بتطبيق نتائج الاستفتاء، و التوقف عن الحديث عن الانفصال و الاستقلال و التوجه نحو مفاوضات مع حكومة بغداد المركزية، يمكن أن يحصل من ورائها على أي مكاسب جديدة، ومن ثم الانتقال إلى التنسيق مع أكراد الجوار، خاصة في سوريا و بدرجة اقل في تركيا لمراكمة القوة و كسب الأصدقاء و التوجه نحو تسخير القوى السياسية و العسكرية لأكراد هذه الدولة و أيضا لتقوية الموقف الفردي.[3]

المبحث الثالث: تأثير انفصال كردستان على سيادة العراق.

في هذا المبحث تبين الدراسة تأثير انفصال كردستان على مبدأ وحدة سيادة العراق، وأيضا تبين إمكانية التنازل والتحويل في سيادة الدولة العراقية.

المطلب الأول: تأثير انفصال كردستان على مبدأ وحدة سيادة الدولة العراقية.

لقد أصبح الأكراد سواء في العراق أو في سوريا حلفاء فعليين للولايات المتحدة و التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الأمر الذي دفعهم إلى الربط بين تطلعاتهم في تكوين كيانات كردية في العراق و سوريا، و بين احتجاج القوى الدولية لدورهم العسكري في محاربة

---

[1]– مركز حرمون للدراسات المعاصرة،"**استفتاء كردستان العراق**"، ص11.

[2]– المرجع نفسه، ص12.

[3]– المرجع نفسه، ص13.

الإرهاب، أي رغبتهم في الحصول على مقابل نظير صفقاتهم في الخدمة للقوى الدولية في هذا الشأن و بالرغم من إدراك القوى الدولية لهذا الهدف الكردي إلا أن سياسات تفاعلها معه تشير إلى حالة عامة من التريث و التمهل تجاه التطلعات الكردية لاسيما العراقية، حيث نلاحظ وجود نوع من "الرفض و الحذر" من جانب المجتمع الدولي لفكرة الانفصال في الوقت الراهن، على اعتبار أن ظروف المحيطة بمنطقة المشرق العربي و محاربة الإرهاب لا توفر البيئة الملائمة لمشروع الانفصال لاسيما أن التداعيات السلبية للانفصال في مثل هذه الظروف تكون جمة وربما تؤدي إلى حلقة جديدة من الصراع بين الحكومة العراقية و بين حكومة الإقليم، هذا فضلا عن الكوابح الإقليمية الناتجة عن رفض القوى الإقليمية في منطقة تركيا و إيران لفكرة الاستفتاء، و ما قد ينتج عنه من استغلال لاعتبارات تدور مجملها حول مخاوف تلك القوى من أن يؤدي استقلال أكراد العراق إلى إفساح المجال أمام التطلعات القومية الكردية في بلديهما لتحذو الحذو نفسه و ما يترتب على ذلك من تهديد للأمن القومي للدولتين.[1]

الرفض الدولي حذر لفكرة الانفصال و تكوين دولة كردية مستقلة بناء على نتائج الاستفتاء المزمع حدوثه لا ينفي الموافقة الضمنية لبعض القوى الدولية و تحديدا الولايات المتحدة على مجمل نكرة الاستقلال، غير أن التعاون الأمريكي مع أكراد كردستان العراق واضح لاسيما بعد صياغة نصوص دستور عام 2005 في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2010) و التي أعطت وضعا مميزا للإقليم، بل إن بعض نصوص الدستور التي قضت فكرة الفدرالية في العراق فتحت المجال أمام باقي الطوائف الدينية و المذهبية و العرقية لتكوين أقاليم عراقية، إلا أن رفض الحكومات التبعية المتوالية على حكم العراق لهذا الأمر كبح تطلعات أخرى كتطلعات السنة في تكوين إقليم بإدارة ذاتية بضم المحافظات ذات الأغلبية النسبية على أن يتمتع بعلاقة فدرالية مع الحكومة في بغداد، هذا ناهيك عن حالة الدعم العسكري و اللوجستيكي غير المسبوق التي قدمتها الولايات المتحدة لقوات البشمركة الكردية باعتبارها حليفا مخلصا و متفانيا في الحرب ضد تنظيم الدولة داخل الأراضي السورية، ما يؤثر على رغبة أمريكية في جعل الأكراد (في عراق و سوريا) حليفا استراتيجيا يمثل معبر جديدا لعودة النفوذ الأمريكي إلى البلدين بخاصة في ظل إدارة الرئيس الحالي دونالد ترامب و هو ما رصدته روسيا جيدا و انعكس في موقفها الرافض تماما لفكرة

---

[1] – أحمد صافيناز محمد، "**هل بات استقلال كردستان واقعا**"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية 2017) ص8.

الاستفتاء و ما قد يترتب عليه من انفصال إقليم كردستان باعتباره سيشتت جهود القوى الدولية في محاربة تنظيم الدولة، و تأكيدها على أن الخلاف بين أربيل و بغداد لا يحل إلا عبر الحوار.[1]

إذن ثمة موافقة أمريكية مبنية على استقلال إقليم كردستان في المدى البعيد، بالرغم من رفضها الحذر للاستفتاء في الوقت الراهن السؤال هنا: هل يدفع ذلك الحكومة إلى حمل الإدارة الأمريكية الحالية على دعم الاستقلال و تأسيس دولة كردية خارج إطار التفاوض السياسي مع بغداد؟ المعطيات بشأن علاقة واشنطن بالحكومة في العراق و في كردستان تشير إلى أنها ستدعم حال الانتهاء من محاربة داعش في العراق و سوريا مسار تفاوضي بين الطرفين حول فكرة استقلال الإقليم، بل رأى بعض المحللين أن واشنطن ستضغط على بغداد لاتخاذ خطوات بشأن فصل السلطات السيادية بصورة رسمية بينها وبين أربيل (سيادة متساوية تمنع كل طرف من التدخل في شؤون الأخر أي الطرح الكونفدرالي بدلا من العلاقة الفيدرالية القائمة)، وذلك عبر التفاوض بين الطرفين بما ينفي خطوة إعلان الإقليم استقلاله من جانب واحد، و هو ما سيمنع من وجهة النظر الأمريكية عسكرة العلاقات بين بغداد و أربيل بعد الانتهاء من محاربة الطرفين لداعش.[2]

إن الانفصال بقرار أحادي سوف يدشن لبداية مرحلة سياسية جديدة عنوانها تقسيم العراق، سواء كان تقسيما منطقيا أو تقسيما على أسس طائفية أو عرقية، و هو ما يعي أن وحدة الدولة الوطنية العراقية باتت على المحك و أن الصراع في مرحلة ما بعد الانتهاء من محاربة تنظيم الدولة سيكون صراعا بين الدولة و بين مكوناتها الطائفية التي ستسعى إلى تبيين السبل للحصول على مكاسب كتلك التي سيحصل عليها الأكراد، تفاقمت الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد و بين الحكومة في كردستان بشأن المناطق المتنازع عليها بين الطرفين نتيجة لعدم حل تلك المشكلة قبل إجراء الاستفتاء على الانفصال من عدمه، فمن المتوقع أن لا يتم الحسم النهائي للصراع حول تلك المناطق في الفترة المتبقية على الموعد المحدد لإجراء الاستفتاء و ستبرز أولى تلك الخلافات مع انتهاء عملية تحرير الموصل، فبالرغم من حالة التنسيق بين القوات العراقية و بين القوات

[1]– احمد صافيناز محمد، "**هل بات استقلال كردستان واقعا**"، ص9.

[2]– المرجع نفسه، ص9.

البشمركة الكردية في إدارة معركة الموصل إلا أن اقتراب الانتهاء منها سيفتح المجال للخلافات بين أربيل و بغداد مجددا بشأن كيفية إدارة المدنية في مرحلة ما بعد داعش.[1]

احتمال اتساع معادلة الصراع بين بغداد و أربيل لتشمل المتغير الشيعي، فهناك من يرى أن رفض القوى الشيعية العراقية لفكرة الانفصال كردستان عن الدولة العراقية، قد يدفع تلك القوى إلى الضغط على رئيس الوزراء حيدر العبادي للدفع بقوات الحشد الشعبي الشيعي في حلبة الصراع بينهما و بين حكومة الإقليم، خاصة بعد أن أصبحت رسميا جزءا من القوات النظامية العراقية، وهو احتمال لا تستبعده أربيل لوجود سوابق تدل عليه تتمثل في اقتراب قوات الحشد من حدود إقليم كردستان العراق أثناء حربها ضد تنظيم الدولة، مما أسفر عن وقوع مواجهات عسكرية بين البشمركة و بين الحشد الشيعي في محافظات ديالي و كركوك و هي مواجهات حاول الحشد من خلالها تفويض المكاسب الميدانية التي حققتها البشمركة في محافظتين المذكورتين، خسارة العراق لجزئها الشمالي و الذي يعد غنيا بالموارد النفطية و لهذا تسعى جاهدتا في ظل هذه الظروف لانتهاء سياسة المفاوضات من اجل الخروج بحل يخدم مصالحها الشخصية.[2]

- **المطلب الثاني: أثر الحركات الانفصالية على مبدأ عدم إمكانية التنازل أو التحويل لسيادة العراق.**

أكد احمد الشريفي الخبير الأمني و الاستراتيجي العراقي على خطورة إجراء استفتاء كردستان على المنطقة و على العالم بحيث قال "هذا الأمر لو حدث فلن يكون هناك عراق موحدة في حالة إجراء الاستفتاء في المنطقة ستشهد أولى الخطوات الفعلية لسيناريو الشرق الأوسط الجديد"، و مضى قائلا "المشهد الحالي يقول أن الحكومة العراقية تتبنى خيار الدبلوماسية الوقائية التي تستند على الحوار لإيجاد حل النزاع القائم و هذا الحوار تكون أبعاده محلية و إقليمية و دولية و قد حدث بالفعل، و أضاف قائلا "انتهت تلك الحوارات بإرادات دولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا، و هذه كلها تأتي في إطار الدبلوماسية الوقائية و صناعة السلام، وأشار إلى أن الخطورة ستظهر في حالة عدم تفاعل الإقليم مع الحوار الجاري لأن هذا سيدفع المنطقة الدولية لوقف النزاع المحلي، و أوضح أن هذا من الخطورة التي تهدد سيادة العراق و أمنه

[1]– احمد صافيناز محمد، "**هل بات استقلال كردستان واقعا**"، ص12.

[2]– المرجع نفسه، ص14.

و وحدة الشعب و تجنبا لحدوث ذلك يجب اتخاذ جملة الإجراءات منها توسيع تفويض رئيس الوزراء و القائد العام للقوات المسلحة من جانب البرلمان لرفع حالة الطوارئ و تمكينه من اتخاذ قرارات بإقالة المسؤولين في بعض المحافظات.[1]

هناك انتشار كبير جدا للبشمركة يتغلغل في كل مناحي تلك المحافظات و الأجهزة الحساسة في كركوك يسيطر عليها البشمركة، و حول ظهور بعض المطالبات من فصائل عراقية تسير في طريق المطالبة بالاستقلال إذ ما جرى استفتاء كردستان و استقل الإقليم فلن يصمد العراق و هو ما يعني أيضا عدم صمود سوريا و عدم صمود سوريا و العراق سيمثل ذلك رأس مشروع الشرق الأوسط الجديد القائم على تقسيم المنطقة، و أن المنطقة الآن هي رخوة و ربما ستكون تلك هي الشرارة التي ستشعل المنطقة و الدول الكبرى لا يعنيها سوى مصالحها في المقام الأول و ربما سترسم خريطة "سايكس بيكو" جديدة فالوضع خطير جدا و الخيارات صعبة أمام رئيس الحكومة العراقية.[2]

و أضاف اتحاد المحامين في بيان صادر عنه أن إجراء الاستفتاء يشكل بداية تقسيم العراق لعدة دول أخرى و هو تهديد فعلي خطير و مباشر لوحدة العراق باتجاه تجزئة و شطر وتقسيم هذه الدول إلى عدة دوليات و كيانات سياسية، باستخدام الانتماءات الدينية و القومية والطائفية و تفعيلها على حساب الانتماء الوطني الموحد و المساواة في الحقوق و الواجبات، وتابع الاتحاد بيانه بقوله لا يمكن فهم دعوة بعض أعضاء القيادة الكردية الانفصال إلا ضمن المخططات الدولية الصهيونية التي تستهدف وحدة العراق الإقليمية، مما يؤمن الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية و الدولة الصهيونية، و من ثم لا يمكن اعتبار الدعوة لإجراء الاستفتاء إلا امتدادا خطيرا و متجددا لاتفاقيات سايكس بيكو و غيرها من الاتفاقات الدولية المتفرعة منها، و أوضح الاتحاد أن مبادئه و أهدافه و قرارات مكاتبه الدائمة[3]. و باعتباره منظمة عربية كلها تعي خطورة إجراء الاستفتاء كمقدمة نحو الانفصال، مشددا على ضرورة التصدي لهذا الإجراء للحفاظ على وحدة العراق الإقليمية و ما يتبع ذلك من أثار سيترتب عليها في حالة تقسيم

---

[1]– احمد ناجي، "**استفتاء الانفصال عن العراق**"، السياسة الدولية، ع22 (02 أكتوبر 2017) ص18.

[2]– المرجع نفسه، ص19.

[3]– جمال الدين الناصري، "**التحديات و العراقيل في حال انفصال كردستان–العراق**"، العلوم السياسية (ديسمبر 2017) ص6.

العراق، إقامة دولة أخرى فيه مختتما بالقول "لن يحقق الوفاق إلا بحوار سياسي عراقي متحضر، للحفاظ على وحدة العراق ووحدة صفه و الدولة الوطنية العراقية العريقة في التاريخ.[1]

ماذا لو انفصلت كردستان العراق: من غير المستغرب أن نرى إسرائيل تدعم استقلال كردستان العراق فهي تريد قطع الحدود ما بين إيران و العراق و بالتالي فإن استقلال إقليم كردستان العراق قد يكون البداية لتقسيم العراق، و من ثم تحريض و إشغال الإيرانيين بالقضية الكردية، كذلك لاستفزاز انقرة و حملها على التدخل عسكريا لمنع قيام كيان كردي مستقل قد يشجع أكراد تركيا الذين لطالما طالبوا باستقلالهم عن تركيا و خاصة أنهم كعدد لا بأس به مقارنة بسورية وإيران و بالتالي نحن الآن أمام مشهد جديد يجتاح منطقة الشرق الأوسط و عنوانه الجديد سايكس بيكو، بحيث يكون هذه المرة الكرد قاطبة فيه عبارة عن حجر الشطرنج الذي تستطيع من خلاله الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة بداية إعلان خارطة جديدة للشرق الأوسط تبدأ من كردستان العراق لتنتهي بدولة سورية و ربما تقسيم تركيا لاحقا.[2]

خلاصة الفصل:

لقد قام الأكراد بالعديد من حركات التمرد عبر التاريخ بقيادة زعيمهم الأسطوري مصطفى البارزاني والد زعيم إقليم كردستان الحالي مسعود البارزاني، ففي عام 1991 و بعد حرب الخليج الأولى استطاعت قوات البشمركة الكردية هزيمة الجيش العراقي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت بالسيطرة حينذاك على إقليم كردستان الحالي و ذلك بعد حظر للطيران في كامل منطقة تواجد الكرد في شمال العراق، مما سهل عليهم فيما بعد إعلانهم قيام حكم ذاتي لهم وعاصمته أربيل، و بعد حرب العراق و الاحتلال الأمريكي له لعام 2003 تم توسيع الحكم الذاتي للكرد لينص عليه الدستور العراقي حيث تم أيضا وفق الدستور العراقي الجديد من قانون الطائفية ليكون الرئيس العراقي كرديا، و أعطى الشيعة منصب رئيس الحكومة، أما السنة فكان لهم منصب رئيس برلمان و بالتالي و وفقا لهذا الدستور العراقي قد أعطى جزئا من ميزانية الحكومة لإقليم كردستان العراق، و بناء عليه فرص و بحسب الدستور منع دخول الجيش العراقي إلى إقليم كردستان حيث تقوم قوات البشمركة بحماية مناطق الحكم الذاتي للكرد و التي تشمل مناطق

[1]– جمال الدين ناصري، "**التحديات و العراقيل في حال انفصال كردستان–العراق**"، ص32.

[2]– المرجع نفسه، ص32.

السليمانية و أربيل و دهوك، و معظم سكان هذه المنطقة هم أكراد بالإضافة إلى بعض الأقليات التركمانيين و الأشورية و الأزدية.

طبعا هناك مدن أخرى يتطلع أكراد العراق لضمها و هي كركوك و محافظتي نينوى وصلاح الدين، مدينة كركوك المتنازع عليها بين الحكومة العراقية و الكرد هي مدينة إستراتيجية وتحتوي على أبار النفط و التي قامت حكومة أربيل بالسيطرة عليها تنظيم داعش الإرهابي منها وسيطرة قوات البشمركة عليها، و قاموا فعلا بتصدير النفط لتركيا التي وجدت مصلحة لها مع حكومة أربيل خوفا من تحالف كرد العراق مع كرد تركيا و خاصة حزب العمال الكردستاني المصنف على لائحة الإرهاب الأمريكية.

إن إصرار إقليم كردستان العراق بإجراء استفتاء لانفصال الإقليم عن الدولة الأم هو يأتي في ظروف استثنائية و خاصة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط و المخطط الجديد و الذي يحضر و يهندس له الولايات المتحدة، لقد شعر الكرد بأن هذه فرصتهم التاريخية لتحقيق حلمهم بإقامة دولتهم القومية كردستان الكبرى و لذلك كانت البداية من العراق و لكن الغريب في الأمر هو إصرارهم على الاستقلال و الانفصال في هذا الظرف الحرج و التشرذم و الضعف الذي تمر به الدول الإقليمية التي يتواجدون بها، فالاستفتاء الذي جرى فعلا في الخامس و العشرين من شهر سبتمبر لم توافق عليه الحكومة المركزية و اعتبرته غير شرعي، و رغم الردود السلبية من دول الجوار الإقليمي و خاصة ذات التواجد الكردي على أراضيها كسوريا و تركيا و إيران، فإن البارزاني قام بالاستفتاء على استقلال أربيل عن العراق مما سيساهم في تقسيم العراق و في تشجيع باقي الحركات الانفصالية و القوميات التي تطالب بانفصالها عن الوطن الأم ككتالونيا، ما يهمنا هنا هو انعكاسات انفصال الكرد و العراق على القضية الكردية و مطالب الاستقلال سواء في كل من إيران أو تركيا أو الفدرالية التي ينادون بها في سوريا.

خاتمة:

تطرح هذه الدراسة الموسومة بتأثير الحركات الانفصالية على سيادة الدولة: حالة إقليم كردستان العراق، موضوعا ذا أهمية بالغة حيث انطلقت من إشكالية رئيسية تمت صياغتها على النحو التالي: هل تعتبر الحركات الانفصالية عام مهدد لسيادة الدولة؟ وما مدى تأثير ذلك في إقليم كردستان العراق.

كما انطلقت من فرضية رئيسية وهي: تعتبر الحركات الانفصالية عامل تهديد على سيادة الدولة واستقرارها.

أهم ما خلصت إليه الدراسة: مهما تعددت التعريفات فمجملها تدور حول محور أساسي يتمثل في أن الحركة الانفصالية هي فئة اجتماعية معينة تنظم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا، وكذالك تعددت التعريفات التي تناولت سيادة الدولة وتم التوصل إلى أن مجمل التعاريف تصب في مضمون واحد وصولا إلى أن السيادة هي السلطة العليا في الدولة.

وما يمكن قوله أن لدراسة مثل هذه القضايا لابد من وجود مقاربات نظرية تعنى بهذه الدراسة، والتي تتمثل في المقاربة الاثنوواقعية والتي اعتبرت في فترة ما أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية لتعود وبفعل التحولات الجديدة وتقرر بوجود فواعل أخرى من بينها الأقليات، وأيضا تطرق النظرية الماركسية والواقعية إلى مفهوم السيادة وتطورها.

تأثر الحركات الانفصالية على سيادة الدولة وعلى خصائصها أي تؤثر على إمكانية التنازل والتحويل، وأيضا تأثير الحروب الأهلية على السيادة وإمكانية تقسيمها، وتتأثر السيادة بعامل الانحلال مما يهدد بزوالها .

تؤثر الحركات الانفصالية على استقرار الدول على كل الأصعدة الداخلي والإقليمي والدولي، أي أن تأثيرها لا يمس فقط الحدود الداخلية للدولة من خلال تهديد وحدتها الترابية واستقرارها الداخلي، بل يتعدى تأثيرها الحدود الوطنية إلى الحدود الإقليمية والدولية، وأيضا هذه الحركات مست كل قارات العالم وهناك من نجحت في الوصول إلى هدفها وهناك حركات فشلت نتيجة عدة عوامل وأسباب.

لقد قام الأكراد بالعديد من حركات التمرد عبر التاريخ بقيادة زعيمهم الأسطوري مصطفى البارزاني والد زعيم إقليم كردستان الحالي مسعود البارزاني، ففي عام 1991 و بعد حرب

الخليج الأولى استطاعت قوات البشمركة الكردية هزيمة الجيش العراقي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت بالسيطرة حينذاك على إقليم كردستان الحالي و ذلك بعد حظر للطيران في كامل منطقة تواجد الكرد في شمال العراق، مما سهل عليهم فيما بعد إعلانهم قيام حكم ذاتي لهم و عاصمته أربيل، و بعد حرب العراق و الاحتلال الأمريكي له لعام 2003 تم توسيع الحكم الذاتي للكرد لينص عليه الدستور العراقي حيث تم أيضا وفق الدستور العراقي الجديد من قانون الطائفية ليكون الرئيس العراقي كرديا، و أعطى الشيعة منصب رئيس الحكومة، أما السنة فكان لهم منصب رئيس برلمان و بالتالي و وفقا لهذا الدستور العراقي قد أعطى جزئا من ميزانية الحكومة لإقليم كردستان العراق، و بناء عليه فرص و بحسب الدستور منع دخول الجيش العراقي إلى إقليم كردستان حيث تقوم قوات البشمركة بحماية مناطق الحكم الذاتي للكرد و التي تشمل مناطق السليمانية و أربيل و دهوك، و معظم سكان هذه المنطقة هم أكراد بالإضافة إلى بعض الأقليات التركمانيين و الأشورية و الأزدية.

طبعا هناك مدن أخرى يتطلع أكراد العراق لضمها و هي كركوك و محافظتي نينوى و صلاح الدين، مدينة كركوك المتنازع عليها بين الحكومة العراقية و الكرد هي مدينة إستراتيجية و تحتوي على أبار النفط و التي قامت حكومة أربيل بالسيطرة عليها تنظيم داعش الإرهابي منها و سيطرة قوات البشمركة عليها، و قاموا فعلا بتصدير النفط لتركيا التي وجدت مصلحة لها مع حكومة أربيل خوفا من تحالف كرد العراق مع كرد تركيا و خاصة حزب العمال الكردستاني المصنف على لائحة الإرهاب الأمريكية.

إن إصرار إقليم كردستان العراق بإجراء استفتاء لانفصال الإقليم عن الدولة الأم هو يأتي في ظروف استثنائية و خاصة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط و المخطط الجديد و الذي يحضر و يهندس له الولايات المتحدة، لقد شعر الكرد بأن هذه فرصتهم التاريخية لتحقيق حلمهم بإقامة دولتهم القومية كردستان الكبرى و لذلك كانت البداية من العراق و لكن الغريب في الأمر هو إصرارهم على الاستقلال و الانفصال في هذا الظرف الحرج و التشرذم و الضعف الذي تمر به الدول الإقليمية التي يتواجدون بها، فالاستفتاء الذي جرى فعلا في الخامس و العشرين من شهر سبتمبر لم توافق عليه الحكومة المركزية و اعتبرته غير شرعي، و رغم الردود السلبية من دول الجوار الإقليمي و خاصة ذات التواجد الكردي على أراضيها كسوريا و تركيا و إيران، فإن البارزاني قام بالاستفتاء على استقلال أربيل عن العراق مما سيساهم في تقسيم العراق و في تشجيع باقي الحركات الانفصالية و القوميات التي تطالب بانفصالها عن الوطن الأم ككتالونيا،

ما يهمنا هنا هو انعكاسات انفصال الكرد و العراق على القضية الكردية و مطالب الاستقلال سواء في كل من إيران أو تركيا أو الفدرالية التي ينادون بها في سوريا.

الإجابة عن الإشكالية الرئيسية: تؤثر الحركات الانفصالية على سيادة الدولة فهي تعتبر عامل يهددها لأنها (السيادة) تتضمن عدم المشاركة والتقسيم فلا يمكن أن تكون أكثر من سيادة واحدة في الدولة دون قيام صراع يحسم فيه نتيجة الأمر ووحدانية السيادة.

ويتم مفعول السيادة طالما أن الدولة قائمة أي أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها إلا إذا هدمت نفسها بنفسها فالدولة والسيادة متلازمتان ومتكاملتان، ولكن للدولة أن تتنازل لمن تشاء عن جزء من أرضها وفي هذه الحالة تنفى سيادة الدولة بالنسبة لذلك الجزء من إقليمها التي تنازلت عنه، وتنقل السيادة إلى الدولة التي تم هذا التنازل لحسابها.

كما تأثر الحركات الانفصالية على الاستقرار الداخلي للدولة وأيضا على استقرارها الإقليمي والدولي وذلك بسبب المطالب التي تطرحها.

إن انفصال إقليم كردستان عن العراق له اثر كبير على سيادة الدولة العراقية وعلى استقرارها فإن الدولة العراقية تفقد سيادتها على الإقليم ويصبح إقليم كردستان يتمتع بسيادته الذاتية وإقامة دولة التي يتطلع إليها الأكراد، كما تدخل العراق مع إقليم كردستان في صراع حول المناطق الإستراتيجية الغنية بالبترول كمنطقة كركوك، وبهذا يصبح هذا الانفصال يتسبب في صراعات داخلية، وأيضا الظروف التي جاءت فيها المطالبة بالانفصال هي ظروف استثنائية تمر بها المنطقة، فهو يساعد على تحضير المخطط الذي تهندس له الولايات المتحدة الأمريكية ألا وهو تقسيم الشرق الأوسط ومنه نستنتج أن هذا الانفصال يؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي للمنطقة.

من الإجابة عن الإشكالية نستنتج أن الفرضية الرئيسية صحيحة، فالحركات الانفصالية هي عامل تهديد على سيادة الدولة وعلى استقرارها.

وأيضا نستنتج أن الفرضية الفرعية الأولى صحيحة لأن للحركات الانفصالية تهديد مباشر لمبدأ عدم إمكانية التنازل والتحويل.

أما الفرضية الفرعية الثانية خاطئة لأن للحركات الانفصالية تأثير على مبدأ وحدة سيادة الدولة.

وأخيرا يبقى مستقبل القضية الكردية بشكل عام والقضية الكردية العراقية بشكل خاص مفتوحا ويخضع للرهانات والتطورات التي تحدث على مستوى الساحة العراقية، ومنطقة الشرق الأوسط والتجاذبات الإقليمية بين دول الجوال ودور الأطراف الخارجية في تحريك وتأجيج النزاعات العرقية والإثنية بما يخدم مصالحها القومية في المنطقة.

أهم التوصيات:

- يجب على الدول انتهاج سياسة واضحة خالية من الاضطهاد مع الأقليات وذلك لمنع نمو الوعي الانفصالي، ومنع محاولة هذه الأقليات المطالبة بالانفصال وبذلك عدم التأثير على سيادة الدولة.
- يجب على الدولة العراقية أن تحذر الدول الأخرى من التدخل في شؤونها الداخلية.
- يجب على كل من دولة سوريا وإيران وتركيا والعراق انتهاج سياسة الاتحاد لمنع التشرذم وإخفاق خطة الولايات المتحدة الأمريكية لتفكيك الشرق الأوسط.
- يجب على العراق السيطرة على المناطق الإستراتيجية وبذلك يصبح للأكراد حسابات أخرى في الانفصال.
- يجب على الدولة العراقية إعادة النظر في سياستها المتخذة نحو الأكراد.

❖ **قائمة المراجع:**

❖ **الكتب:**

- إبراهيم احمد شلبي، دراسة في قواعد الأصولية وضوابطه النظرية(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر).

- أبو يوسف يعقوب إبراهيم، كتاب الخراج (بيروت: دار الحداثة، 1990).

- أبي القاسم ابن حوقل النبي، صورة الأرض(بيروت: منشورات دار سكينة الحياة، 1992).

- أحمد صافيناز محمد، هل بات استقلال كردستان واقعا (مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية 2017).

- احمد وهبان،الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والمجمعات والحركات العرقية(جامعة الإسكندرية:كلية التجارة:قسم العلوم السياسية ،ط3).

- اربي دبليو، سكان في كردستان1918-1920، ترجمة: فؤاد جميل (بغداد: مطبعة الجاحظ، 1973).

- المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، انفصال جنوب السودان المخاطر

والفرص(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، ط1، يوليو2012).

- الهاشمي بن واضح، منهجية إعداد بحوث دراسات العليا ماستر،ماجستير ،دكتوراه (جامعة محمد بوضياف المسيلة :قسم علوم مالية ومحاسبة،2016).

- باسلي نيكتين، الكرد دراسة سوسيولوجية وتاريخية، ترجمة: نوري طالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني: مؤسسة حمدي للطباعة و النشر، ط3، 2006).

- بن نعمان احمد، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف (الجزائر: شركة دار الأمة، ط 2، 1997).

- تيد روبرت، لماذا يتمرد البشر ؟ الترجمة : مركز الخليج للأبحاث (مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ،2003).

- جاسم محمد خلف، جغرافية العراق الطبيعية و الاقتصاد و البشرية (القاهرة: دار معرفة، ط3، 1995).

- جيمس دورتي روبرت،النظريات المتقاربة في العلاقات الدولية،ترجمة:وليد عبد الحي (المؤسسة الجامعية للدراسات،1985).

- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا (القاهرة، مكتبة مديولي، 2002).

- دافيد سميث، الصراع العرقي في شمال ايرلندا (لندن: جامعة كورنيل للصحافة، 1977).

. دورتي جيمس بالسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي (الكويت: كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985).

- سعيد لطيفان، القضية الكردية وموقف العرب الإيرانيون منها (لبنان: مركز الوحدة العربية، 1969).

- عبد الرحمان مصعد، قاسم زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات طابع الدولي (الإسكندرية: دار جامعة الجديدة لنشر 2003).

- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981).

- عبد الناصر جندلي،التنظيم في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية(الجزائر ،دار الخلدونية ،2007).

- عثمان حازم محمد، أصول القانون الدولي العام (القاهرة: دار النهضة، 2001).

- عثمان هروتي سعدي،دراسات اكادمية في تاريخ كردستان الحديث(عمان:دارفيداء:ط1، 1993هـ-2012م).

- عماد يوسف قدورة، التأثير الإقليمي و الدولي في القضية الكردية في العراق (الدوحة: مركز العربي لأبحاث و دراسات السياسة، 2016).

. غالي بطرس بطرس، تقرير الأمين العام لأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (نيويورك: الجمعية العامة، سبتمبر 1993).

. غالي بطرس بطرس، عيسى محمود خيري، مدخل في علم السياسة (القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1976).

– كمال قادر، حرب البارزاني (بيروت: دار العلوم للتحقيق و الطباعة،2007).

– لحضر رابحي،التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة(جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان :كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014).

– مارتن فان بروينسن، البنى الاجتماعية و السياسية لكردستان، ترجمة: أمجد حسين (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2007).

– ماريانا خار وداكي، الكرد و السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: خليل الجيوسي (بيروت: دار الفرابي، 2013).

– محمد السماك، الاستغلال الديني في الصراع السياسي (بيروت: دار نقاش، 2000).

– محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد و كردستان منذ أقدم العصور (القاهرة:1996).

– محمد صافيناز، الصراع في كردستان العراق (القاهرة: مكتبة النهضة،1998).

– محمد عبد الغني، الجغرافيا والمشكلات الدولية (لبنان: دار النهضة عربية، 1968).

– محمد نصر المهنا، نظرية الدولة والنظم السياسية (الإسكندرية: المكتب الجامعي للحديث، 1999).

– محمود عمر عباس، القضية الكردية إشكالية بناء الدولة (القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، ط1).

– مركز الإعلامي لكشمير المسلمة، قضية كشمير: المبادئ الأساسية والحقائق الثابتة (مركز إعلامي كشمير، 2016).

– مركز حرمون للدراسات المعاصرة، استفتاء كردستان العراق (الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة،11 أكتوبر 2017).

– منير البعنكي،معجم الوسيط (القاهرة:دار النهضة،1994).

. مهدي محفوظ ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990).

– نسيم مقار، الكشف عن منابع النيل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2001).

– نفين عبد المنعم، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإستراتجية، 1988).

– هاني رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، يوليو 2012).

– ولترب رستون، أقوال السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات حياتنا، ترجمة: سمير عزت نصار وجورج خوري (عمان: دار النشر والتوزيع، 1994).

– وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

– أمين هورامي، "استفتاء كردستان العراق يظهر الخلافات السياسة في الإقليم "، العلوم السياسية ،ع22(11سبتمبر أيلول 2017).

❖ **الرسائل و الأطروحات:**

– احمد ايداييرر،التعددية الاثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص:دراسات أمنية وإستراتجية(جامعة الجزائر 03:كلية العلوم السياسية والإعلام،2012/2011).

– أميرة خناش،مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة،رسالة ماجستير(جامعة متنوري قسنطينة:كلية الحقوق،قسم الدراسات العليا قانون عام ،2008/2007).

– فايز عبد الله العساف ،الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية ،رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا:كلية الآداب قسم العلوم السياسية ،2010/2009).

– ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافرقية، رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية (جامعة باتنة: كلية الحقوق ، 2008).

. عبد الحليم موساوي، مركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق إنسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير (جامعة تلمسان: كلية الحقوق ، 2008/2007).

– عبد المؤمن لعمامرة، آليات حماية الأقليات في القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق (جامعة بجاية: كلية حقوق وعلوم السياسية ، 2012 /2013).

– محمد احمد محمد تورثين، أثار الانفصال على حاضر ومستقبل العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية (أم درمان الإسلامية، 2014).

– محمد سلمان احمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية، رسالة ماجستير(جامعة بغداد: علوم سياسية، 2005).

– مبارك رحيل ضو سعيد، المسألة الكردية في ظل الربيع العربي، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم السياسية 2008.2007).

❖ **المجلات:**

– احمد ناجي، "استفتاء الانفصال عن العراق"، السياسة الدولية، ع22 (02 أكتوبر 2017).

– احمد يوسف احمد، " الحرب الأهلية في ايرلندا "، السياسة الدولية، ع 24(افريل 1971).

– السعيد باهر، " النزاع الهندي الباكستاني حول إقليم كشمير"، مجلة السياسية الدولية، ع 107 (يناير 2008).

– المركز الديمقراطي العربي، " النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير " المركز الديمقراطي العربي، العدد 22 (جانفي2017).

- جاد عماد، " المتغيرات السكانية والصراعات السياسية "، السياسة الدولية، ع 119، (جانفي 2011).

- جمال الدين الناصري، "التحديات و العراقيل في حال انفصال كردستان–العراق"، العلوم السياسية (ديسمبر 2017).

- جيسون، "العراقيون يحتجون على التحرك ضد إيران"، مجلة الدراسات الدولية، ع40 (جانفي 2016).

- د. عبد اللطيف محمد الصباغ، " موقف مصر من قضية كشمير "، مجلة كلية الأدب، العدد.7 (يناير 2001).

- سعيد كرم، "التحركات الانفصالية في العالم "علوم قانونية،ع1(في 30–12–2016).

- صلاح جبر البهيمي، "انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية" علوم سياسية، ع2، (جانفي 2001) .

- صلاح سالم، "المشكلة الكردية و انعكاساتها على دول المنطقة"، مجلة السياسة الدولية، ع116، (افريل 1994).

- عبد الكريم إبراهيم،"ابرز مقالات كتاب العرب حول استفتاء استقلال كردستان"، مجلة سياسية (30سبتمبر 2017).

- عبد الوهاب بوطالب " الإشكالية القانونية لحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدول في الحفاظ على وحدة ترابها "، الشرق الأوسط، ع 8667 (21 أغسطس 2002).

- محمد بياتي " النزاعات الانفصالية في الولايات المتحدة الأمريكية "، مركز الدراسات الدولية، ع 24 (يونيو 2015).

- محمد علي احمد، "انفصال الدول "، علوم سياسية، م 14، ع 24 (نوفمبر 2014).

- مختار فهمي، " نظرة على الحركات انفصالية في العالم " العلوم السياسية، م 20، ع 22 (جانفي 2011).

- هادي عفران يونس، نموذج المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية، " مركز الدراسات الدولية"، جامعة بغداد، ع 43 (جانفي 2016).

- ياسين العيسى طلال، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر" قسم القانون الخاص كلية الدراسات القانونية ،م26،ع1(2010).

❖ **المراجع باللغة الانجليزية:**

- Henry Gordan، Multicultural and Multiethnique Society، Discussion 2000 UNESCO.

- L.Wirth, The problem of Minority Group in Linton R.Editor,The Science of Man in World

Crisis, (New York: Columbia University Press 1976).

- Gokcek Gubrizgigi , Why Some Ethnic Conflicts Lead to Interstate War? an Ivestigation of The Kashmiri, Kurdish and Basques Cases, PHD University of California, December 2004.

- Raymond CARRE DE MALBERG, Contribution à la Théorie Générale de l'Etat, Tome I.